

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية في الفقه الإسلامي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name

اسم الطالب: **ماجد فتحي ناصر**

Signature

التوقيع: 

Date:

التاريخ: **٢٠١٥/٧/١ م**



الجامعة الإسلامية - غزة  
شئون البحث العلمي والدراسات العليا  
كلية الشريعة والقانون  
قسم الفقه المقارن

## سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية في الفقه الإسلامي

### Ruler Authority of restrictions on Political Freedom in Islamic Fiqh

إعداد

الطالب/ باجس فتحي ناصر

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور/ ماهر أحمد السوسي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه المقارن من  
كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية - غزة.

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م



## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ باجس فتحي حسين ناصر لنيل درجة الماجستير في كلية الشريعة والقانون/ قسم الفقه المقارن وموضوعها:

### سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية في الفقه الإسلامي

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 26 شعبان 1436 هـ، الموافق 2015/06/13م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....  
.....  
.....  
.....

مشرفاً و رئيساً

د. ماهر أحمد السوسي

مناقشاً داخلياً

د. عاطف محمد أبو هرييد

مناقشاً خارجياً

د. سامي محمد أبو عرجة

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الشريعة والقانون/قسم الفقه المقارن.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

.....  
.....  
.....  
.....  
أ.د. فؤاد علي العاجز



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى:

أَلْقِ الْقَوْلَ  
مَوْلَاكَ يَسْتَبْطِئُ

الْقَلَمُ: آيَةُ ١

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

# الإهداء



- ◀ إلى حبيبي وقدوتي رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
- ◀ إلى كل عالم وطالب علم جعل همه أن ينفع الأمة، ويرفع شأنها بين الأمم.
- ◀ إلى من منحتني حنانها ودعواتها وتشجيعها نبع المحبة والدتي الحنون حفظها الله وشفافها وبارك في عمرها.
- ◀ إلى من انتظر ثمرة غرسه، وأدبني وعلمني وشجعني، أبي الغالي الذي تعلمت منه ملامح الرجولة والإقدام.
- ◀ إلى التي شاركتني آمالي وشاطرتني همومي وصبرت على انشغالي رفيقة الدرب زوجتي الغالية.
- ◀ إلى مهجة قلبي وقرة عيني ولديّ الذّين زاحمهما البحث حقهما " المعتصم بالله " و " نور ".
- ◀ إلى حماة الثغور، رهبان الليل، وفرسان النهار، أسود الميدان أبناء الطائفة المنصورة...
- ◀ إلى كل أصدقائي وأحبتي وأهلي الذين لم ييخلوا عليّ بنصحٍ أو عونٍ أو دعاءٍ.

إلهم جميعاً أهدي هذا البحث

## شُكْرُ تَقْدِيرٍ

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

الحمد لله الذي وهبني التوفيق والسداد، ومنحني الرشد والثبات، وأعانني على كتابة البحث وإنجازه على وجه أرجو أن يكون في ميزان حسناتي يوم القيامة، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

اعترافاً بالفضل، وشكراً لأهله، متعظاً بقوله ﷺ: (لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ)<sup>(٢)</sup>. فإنني أتقدم بخالص الشكر وبالغ التقدير لأستاذي الكريم فضيلة الأستاذ الدكتور/ ماهر أحمد السوسي \_ حفظه الله \_ الذي كرمني بتفضله وقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما أبداه من نصح وإرشاد، وتصويب للأخطاء خلال إنجازي لهذا البحث.

كما وأتقدم بمزيد من الشكر والتقدير إلى كل من أستاذي الفاضلين:

فضيلة الدكتور/ سامي أبو عرجة ... حفظه الله " مناقشاً خارجياً " .

وفضيلة الدكتور/ عاطف أبو هرييد ... حفظه الله " مناقشاً داخلياً " .

على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة فجزاهم الله خيراً على ما بذلاه من جهد ووقت في مراجعتها وتصويبها وإسهامهما في إثرائها بمقترحاتهم السديدة.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أهلي وأصدقائي وأحبتي على دعمهم ومساعدتهم لي، فبارك الله فيهم جميعاً، وجزاهم الله كل خير.

---

(١) سورة إبراهيم: الآية ٧.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الأدب، باب في شكر المعروف، (٢٥٥/٤)، حديث رقم ٤٨١١؛ وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (٧٧٦/١)، حديث رقم ٤١٦.

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مدخل

الحمد لله الذي جعل الحكم بما أنزل معياراً بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والعدل والظلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ الرسول النذير، والهادي البشير، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

أما بعد:

لقد أصبحت الشعوب الإسلامية اليوم كمّاً مهملاً ليس لها وزن ولا اعتبار، ولا شأن بين الأمم والشعوب، وهذا خلاف لما يجب أن تكون عليه أمة المصطفى ﷺ، فهم يتعرضون للذل والهوان، يحكم من لم يُنصَّب باختيارهم، بل ويرسم حاضرهم ومستقبلهم، وسبب هذا كله تخلي هذه الشعوب عن مصدر العزة والكرامة والسيادة والريادة، تخليهم عن منهج الشرع في الحكم والسياسة دستوراً ونظماً في الحياة.

ولا ريب أن لولي الأمر مكانة عظيمة في الإسلام، حيث تدور عليه أحكام السياسة الشرعية، ومنوطة بالقائم به إقامة الشريعة، وسياسة البلاد والعباد بها، ورعاية مصالحها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "يجب أن يُعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين إلا بها"<sup>(٢)</sup>، فالإسلام منح ولي الأمر سلطات واسعة، لكنها مقيدة بما يوافق الشريعة الإسلامية، فله إدارة شؤون البلاد وتدبير أمر العباد، وإقامة العدل بينهم ورفع الظلم عنهم، وأداء الأمانات إلى أهلها وإعطاء الحقوق لأصحابها، والسعي إلى جلب المصالح والخيرات لهم، ودرء المفسدات والشرور عنهم بقدر الإمكان.

ولأن مشروع التغيير بدأ في الأمة الإسلامية، بادئ ما بدأ به تغيير نظام الحكم والرئاسة، لأنه إذا صلح صلحت الأمة، لأجل ذلك أحببت أن أقدم بحثي هذا بعنوان "سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية في الفقه الإسلامي" محاولاً أن أسبر جوانب الموضوع المتعددة فأبين مفاهيمه، ومدى مشروعية سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية، والحاجة له في واقعنا المعاصر.

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٢.

(٢) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (٣٩٠/٢٨).

## أهمية الموضوع:

يمكن تلخيص أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- ١- ولاية الأمر وعلاقتها بالحريات السياسية من أهم موضوعات السياسة الشرعية، لما له من مساس بكيان الأمة ووجودها، وذلك لأنه يرتبط بمصالح تنظم أمر الناس في معاشهم ومعادهم.
- ٢- ترجع أهمية الموضوع من اعتباره أنه من القضايا الفقهية المعاصرة؛ التي تعترض حياة المجتمع المسلم متمثلة في سلطات ولي أمرهم؛ والتي لا بد من التأصيل الشرعي لها.
- ٣- إظهار أهمية منح الإسلام لولي الأمر سلطة تحوله تقييد الحريات السياسية مراعاة للمصلحة العامة.

ولأجل هذا كله تجلّت أهمية هذا البحث بصورة ملحّة في هذا الواقع المرير التي تعيشه الأمة الإسلامية، هذا الواقع جعل من أفرادها بين مؤيدٍ لنظام الحكم آخذاً\_ برأيه\_ بأخف الضررين، وقسم ثاني كأنه لا يرى ولا يسمع خوفاً وجبناً، أما القسم الأخير معارضاً مطالباً بعودة الشرعية، عودة منهج الحبيب محمد ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، ولكون هذا الموضوع قضية من قضايا الفقه المعاصر والتي لا بد من بيانها.

وبحثي هذا أجعله بين يدي هذه الأمة لتتعرف على المنهج السياسي الشرعي الضابط لحقوق ولي الأمر الذي يضمن للأمة كافة الحقوق، وأيضاً مبيناً لهم حقوقاً كادت تسرق منهم عياناً، ومعرفة حدود ولي الأمر وصلاحياته.

## أسباب اختيار الموضوع

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- ١- ما ذكره الباحث من أهمية للموضوع يعتبر سبباً رئيساً في اختياره.
- ٢- قلة الكتابات في هذا الموضوع، ما ترجّح لدى الباحث من عدم وجود كتاب أو رسالة في موضوع " سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية" تأصيلاً وتفصيلاً، مما دفعه للكتابة فيه، وبحث وجمع ما يتعلق به في رسالة مستقلة؛ محاولاً إضافة شيء جديد للمكتبة الإسلامية.
- ٣- حاجة المجتمع الإسلامي اليوم لتوضيح معالم الفقه الإسلامي السياسي.
- ٤- تحديد سلطات ولي الأمر في النظام السياسي من خلال المنهج الشرعي الإسلامي.
- ٥- محاولة تجسيد أصول الفقه الإسلامي في مبدأ الحريات والمشاركة السياسية في الأمة الإسلامية.



- ٦- توضيح معاني شرعية سياسية للمجتمع تبين حدود سلطة ولي الأمر في الدولة؛ كحق التجنيس وتقرير المصير.
- ٧- بيان لمبدأ حرية الرأي والتعبير في الشريعة الإسلامية.

### الدارسات والجهود السابقة:

بعد التتبع والاستقصاء وسؤال ذوي الاختصاص خلال رحلة البحث لم يعثر الباحث \_ في حدود اطلاعه \_ على كتاب أو دراسة علمية أفردت موضوع "سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية في الفقه الإسلامي" بالبحث والدراسة، وما وجده الباحث في هذا الموضوع عبارات متناثرة في كتب الأصول والقواعد وكتب السياسة الشرعية، كقاعدة "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"<sup>(١)</sup>، وبعض الكتب والرسائل العلمية المعاصرة التي تناولت موضوع سياسة ولي الأمر في بعض الأحكام الشرعية، ومنها على سبيل المثال:

١- رسالة ماجستير للباحث محمد بن عبد الله المرزوقي بعنوان: "سلطة ولي الأمر في تقييد سلطة القاضي" كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٦هـ، ركز فيها الباحث بشكل خاص على تقييد ولي الأمر للقاضي بالاختصاص الزماني والمكاني والنوعي، وتعرض لمفهوم ولي الأمر وحدود سلطته في الفقه الإسلامي، ولم يتطرق لموضوع البحث من تقييد الحريات السياسية.

٢- رسالة دكتوراة للباحث حمود بن محمد الغشيمي بعنوان: "سلطة ولي الأمر في الأحكام الاجتهادية" في المعهد العالي للقضاء بالسعودية ١٤٢٦ هـ، ولم يتمكن الباحث من الحصول عليها لصعوبة ذلك، ولكنه اطلع على ملخصها، الذي يتضح منه أن الرسالة تدور حول حدود سلطة ولي الأمر في رفع الخلاف من خلال إلزامه بالراجع من أقوال الفقهاء، ثم حدود سلطته في تغيير الأحكام الاجتهادية وتناولت تطبيقات سلطة ولي الأمر في رفع الخلاف في الفقه وفي النظام السعودي، ولكنها لم تتطرق إلى سلطة ولي الأمر وعلاقتها بتقييد الحريات السياسية بأنواعها المختلفة في الفقه الإسلامي التي يتطرق لها البحث.

٣- رسالة ماجستير للباحثة سعيذة بومعروف بعنوان: "التعليل المصلي لتصرفات الحاكم" في جامعة الحاج لخضر بالجزائر ٢٠٠٨ م، تتحدث الرسالة عن التعليل المصلي وآراء العلماء في التعليل، ثم مجالات الاجتهاد، ثم تعدد أسس اجتهاد الحاكم وتختتم بعرض أمثلة لتصرفات الحاكم في الحكم والأحوال الشخصية والاقتصاد، ووضح أن الرسالة لم تؤصل لمشروعية سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية؛ وما يتعلق بها من أحكام.

(١) الأشباه والنظائر: السيوطي، ص ١٢١.

٤- رسالة ماجستير للباحث نور الدين معلم بعنوان: "سلطة الحاكم في الشريعة الإسلامية" في قسم الدراسات العليا \_ جامعة أم القرى \_ ١٤٠٤ هـ. وقد ركز فيها الباحث على وجوب إقامة سلطة الحاكم، وشروط الحاكم وحقوقه وواجباته، ولم يتطرق لموضوع تقييد الحريات السياسية وعلاقة ولي الأمر بها.

وبالمقارنة بين موضوع بحثي وبين ما تناولته الدراسات السابقة؛ يتبين عدم تعرض هذه الدراسات العلمية لمضمون بحثي الذي يتمثل في دراسة تأصيلية لسلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية في الفقه الإسلامي.

### صعوبات البحث:

تتمثل أهم صعوبات البحث في النقاط التالية:

- ١- يعتبر موضوع البحث من المواضيع المستجدة التي تحتاج إلى عمق نظر، وتكييف للمسائل، واجتهاد في استنباط الأحكام، وقلة الكتب والأبحاث المتعلقة بالموضوع.
- ٢- الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يعانيها قطاع غزة الصامد والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي جراء الحصار والإغلاق وتداعياتهما، التي انعكست على جميع الفئات والمستويات ومنهم فئة الطلاب نفسياً ومادياً.
- ٣- احتياج البحث إلى الكثير من الوقت والجهد، والاجتهاد في لملمة متفرقاته وجمع أطرافه المتباعدة، وذلك لأن علماء الأصول لم يفرّدوا موضوع سلطة ولي الأمر بالبحث، وما يتوفر في ذلك هو عبارات متناثرة وفروع متفرقة في بطون الكتب.
- ٤- توزع مفردات البحث بين عدة علوم شرعية، فدراسة هذا الموضوع على هذا الشكل اقتضت الرجوع إلى كتب التفسير، والحديث وعلومه وشروحه، وأصول الفقه، والفقه، والعقيدة، والسياسة الشرعية، واللغة، والسيرة، والتاريخ، وكتب السياسة والقانون، والكتب المعاصرة وغيرها، مما يظهر في الهوامش وقائمة المراجع وكل ذلك من أجل أن يوفى الموضوع حقه.

### خطة البحث

اشتملت خطة البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

### المقدمة:

وتحتوي على مدخل للموضوع وأهميته وأسباب اختياره والدراسات السابقة وصعوبات البحث وقد تقدم ذلك، ثم خطة البحث ومنهج البحث.

## الفصل الأول

### سلطة ولي الأمر وحقيقة الحريات السياسية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ولي الأمر وحدود سلطته في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني: حقيقة الحريات السياسية وموقف الفقه الإسلامي منها

## الفصل الثاني

### سلطة ولي الأمر في تقييد حريتي التجنيس والمشاركة السياسية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التجنيس

المبحث الثاني: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية المشاركة السياسية

## الفصل الثالث

### سلطة ولي الأمر في تقييد حريتي التعبير عن الرأي وتقرير المصير

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التعبير عن الرأي

المبحث الثاني: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية تقرير المصير

## الخاتمة:

وتشمل على أهم:

- النتائج.
- والتوصيات.

## الفهارس العامة

وتشمل:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

## منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي ضمن منهجية تتمثل في النقاط التالية:

- ١- اعتمد الباحث التقسيم العام المشهور في الرسائل الجامعية، فقسم الرسالة إلى فصول، كل فصل يتضمن عدة مباحث، ويتفرع المبحث إلى مطالب، ثم إلى فروع.
- ٢- عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى موضعها في السور، فأذكر في الحاشية اسم السورة ورقم الآية، وإن كان جزء من الآية أشير إلى ذلك، ووضع الآية بين هلالين، وتمييزها بخط بارز مع ضبطها بالشكل.
- ٣- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية، مع ذكر الكتاب والباب في الكتب التسعة ماعدا مسند الإمام أحمد، فما كان في الصحيحين أو في أحدهما أذكره بدون الحكم عليه، وما وجد في غيرهما أنقل الحكم عليه من خلال المصادر المعتمدة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.
- ٤- الرجوع إلى المصادر الأصلية لكل مذهب من المذاهب الفقهية، وعزو الأقوال إلى هذه المصادر، والرجوع إلى الكتب الحديثة أيضاً التي تناولت الموضوع.
- ٥- في المسائل الخلافية يعرض الباحث أقوال العلماء ثم يذكر أدلتهم مبتدئاً بالأدلة من القرآن ثم السنة ثم الإجماع ثم القياس ثم عمل الصحابة ثم المعقول، وذلك عند وجودها، ويذكر أيضاً ما وجه لهذه الأدلة من مناقشات وردود ما تيسر له ذلك، وصولاً إلى الرأي الراجح مع بيان مبررات الترجيح.
- ٦- الرجوع إلى كتب التفاسير وكتب الشروح الحديثية عند ذكر وجه الدلالة من بعض الآيات أو الأحاديث، وذلك للوقوف على المعاني المرادة من النص ذات الصلة بالموضوع.
- ٧- توثيق المصادر والمراجع في الحواشي مبتدئاً باسم الكتاب مقتضباً، ثم اسم المؤلف، ثم يتبعه الباحث برقم الجزء إن وجد، ثم الصفحة، وفي قائمة المصادر والمراجع يُفصلُ البيانات الخاصة بالكتاب والمؤلف والطبعة.

٨- جعل الباحث في خاتمة الرسالة فهرساً للآيات مرتباً حسب السورة، وفهرساً للأحاديث مرتباً وفق الحروف الهجائية لطرف الحديث، وفهرساً للمصادر والمراجع مرتباً وفق الحروف الهجائية، وفهرساً للموضوعات.

٩- في فهرس المراجع، أذكر اسم الكتاب مفصلاً، ثم اسم المؤلف كاملاً، ثم المحقق إن وجد، ثم دار النشر، ثم بلد النشر، ثم رقم الطبعة (اختصارها ط)، يليه سنتها (هذا الترتيب بحسب وجود هذه البيانات)، وأقوم بترتيبها وفق الحروف الهجائية.

وختاماً: فقد بذلت جهدي في إعداد هذا البحث وإخراجه إلى النور فإن وفقت فبفضل الله ومنه وكرمه، وإن أخطأت في شيء فمني ومن الشيطان، وأسأل الله العون والتوفيق والسداد.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## **الفصل الأول**

### **سلطة ولي الأمر وحقيقة الحريات السياسية**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول: ولي الأمر وحدود سلطته في الفقه الإسلامي**

**المطلب الأول: حقيقة ولي الأمر**

**المطلب الثاني: واجبات ولي الأمر وحقوقه**

**المبحث الثاني: حقيقة الحريات السياسية وموقف الفقه الإسلامي منها**

**المطلب الأول: حقيقة الحرّية**

**المطلب الثاني: تعريف السياسة**

**المطلب الثالث: حقيقة الحرية السياسية**

**المطلب الرابع: موقف الإسلام من الحرية السياسية**

## المبحث الأول

### ولي الأمر وحدود سلطته في الفقه الإسلامي

#### المطلب الأول: حقيقة ولي الأمر

##### الفرع الأول: تعريف ولي الأمر لغة

لفظ ولي الأمر مركب إضافي من كلمتين: (ولي، أمر)، ولابد من الوقوف على المعنى اللغوي لكل منهما.

##### أولاً: الولي لغة

الولي من وَلِيَ الشَّيْءَ وَوَلَّيَ عَلَيْهِ، والمصدر ولاية وولاية \_ بالكسر والفتح أو الفتح للمصدر، والكسر للاسم\_ وهي الخطّة والإمارة والسلطان <sup>(١)</sup>، أي اسم لما توليته وقمت به، يقال: تولّى الأمر أو العمل إذا تقلّده، وأوليته الأمر أي وليّته إياه تولية <sup>(٢)</sup>، ومنه "وليّ اليتيم الذي يلي أمره ويقوم بكفالاته" <sup>(٣)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

قال ابن منظور: "الولي هو الناصر، قال ابن الأثير: وكأنّ الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾" <sup>(٥)</sup>، قال أبو اسحاق: الله وليّهم في حجاجهم وهدايتهم وإقامة البرهان لهم، ووليّ المرأة أي صاحب أمرها والحاكم عليها" <sup>(٦)</sup>.

**الخلاصة:** إن الولاية في اللغة تأتي بفتح الواو وتأتي بالكسر، وبالفتح تعني النصر والنسب والعنق، وبالكسر تعني السلطان والإمارة وتعني النصر، ومن مشتقات الولاية: لفظ الولي ويعني كلّ من وَلِيَ أمراً أو قام به، ولذا يُسمى وليّ الأمر.

(١) تهذيب اللغة: الأزهري، (٣٢٢/١٥-٣٢٣)؛ الولاية بالكسر: الإمارة، وبالفتح: النصر والنسب.

(٢) مختار الصحاح: الرازي، (٧٤٠/١)؛ القاموس المحيط: الفيروز أبادي، (٤٠٤/٤)؛ تاج العروس: الزبيدي، (٣٩٨-٣٩٩).

(٣) تهذيب اللغة: الأزهري، (٤٤٩/١٥).

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٥٧.

(٦) لسان العرب: ابن منظور، (٤٠٦-٤٠٧).

## ثانياً: الأمر لغةً

الأمر في اللغة يأتي على معنيين <sup>(١)</sup>:

الأول: يأتي بمعنى الشأن والحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ <sup>(٢)</sup>، أو الحادثة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ <sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

الثاني: طلب الفعل، وهو بهذا المعنى نقيض النهي، وجمعه (أوامر) فرقاً بينهم، والأمر بمعنى الحال جمعه أمور، والأمر بمعنى الطلب جمعه أوامر، والإمرة والإمارة الولاية بكسر الهمزة. قال الرازي: "أمر يأمر بالضم إمرة بالكسر صار أميراً، وأمره تأميراً جعله أميراً، وتأمر عليهم تسلط، وأمره في كذا مؤامرة شاوره، وأتمر الأمر أي امتثله، وأتمروا به إذا هموا به وتشاوروا فيه، والائتمار والاستئثار المشاورة" <sup>(٥)</sup>.

الخلاصة: إن الأمر لغةً يعني الشأن، ويعني الطلب، وهو يتضمن معاني السلطة والسمع والطاعة، ومن مشتقاته: الإمرة والإمارة بمعنى الولاية، والائتثار بمعنى المشاورة.

## الفرع الثاني: تعريف ولي الأمر اصطلاحاً

المراد بولي الأمر: يطلق (أولو الأمر) إطلاقاً عاماً ويراد بهم كل من ولي أمر شيء؛ ولاية صحيحة مثل الزوج صاحب أمر زوجته، والوالد صاحب أمر ولده، والسيد صاحب أمر عبده. وأطلق المسلمون عدة ألقاب على من يتولى منصب السلطان الأعظم في الدولة الإسلامية، فلم يكن الأمر مقصوراً لدى علماء الشريعة على من يتولى أمر الأمة ورياستها فحسب، فتارة يريدون به من هو بهذه الصفة، وتارة من هو دونه كالوالي ونحوه ممن تقلد الأمور، وتارة يطلقونه على العلماء وأهل الفتيا، والظاهر أنها عامة في كل (أولي الأمر) من الأمراء والعلماء <sup>(٦)</sup>.

(١) المصباح المنير: الفيومي، (٢١/١-٢٢).

(٢) سورة هود: الآية ٩٧.

(٣) سورة النور: الآية ٦٢.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٥) مختار الصحاح: الرازي، (٢٠/١).

(٦) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، (٣٢٦/٢)؛ أحكام القرآن: ابن العربي، (٤٥٢/١)؛ فتح القدير: الشوكاني،

(٤٨١/١)؛ مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (١٧٠/٢٨)؛ وذلك عند تفسيرهم لقوله تعالى: (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)؛ سورة النساء: الآية ٥٩.



وإنما الذي شاع إطلاقه في التاريخ الإسلامي على من يتولى منصب رئاسة الأمة أربعة ألقاب: الخليفة، والإمام أو الإمام الأعظم، وأمير المؤمنين، والحاكم، وهو ما يسمى في عصرنا برئيس الدولة، فهي ألقاب مترادفة الدلالة، وإن كان لكل تسمية سبب أو معنى خاص. وقد عرف العلماء هذا المنصب بعدة تعريفات، وهي وإن اختلفت في الألفاظ فهي متقاربة في المعاني، ومن هذه التعريفات ما يلي:

- **تعريف الماوردي:** " الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"<sup>(١)</sup>.
  - **تعريف الجويني:** " الإمامة رئاسة تامّة وزعامّة عامة تتعلق بالخاصّة والعامة في مهمات الدين والدنيا"<sup>(٢)</sup>.
  - **تعريف ابن خلدون:** " هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدينيّة الراجعة إليها؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"<sup>(٣)</sup>.
  - **تعريف المرتضى:** " رئاسة عامة لشخص مخصوص بحكم الشرع ليس فوقها يد"<sup>(٤)</sup>.
  - **تعريف محمد رضا:** " رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين والدنيا"<sup>(٥)</sup>.
- إلى غير ذلك من التعريفات التي تدور حول هذه المعاني.

**يلاحظ أن التعريفات السابقة تشير إلى ما يلي:**

- رئاسة الدولة الإسلامية في حقيقتها نيابة عن الرسول ﷺ، ولذا يجب أن يكون رئيس الدولة المثل الأعلى لأفراد الأمة في الالتزام الكامل بمبادئ الإسلام.
- بيان وظيفة الرئيس الأعلى للدولة الإسلامية، وهي العمل على أن يظل الدين مصوناً من كل ما يسيء إليه، وبلي ذلك العمل على اتخاذ الإجراءات كافة التي تكفل المصالح الدينيّة لأفراد الأمة<sup>(٦)</sup>.

(١) الأحكام السلطانية: الماوردي، ص ١٥.

(٢) غياث الأمم في التياث الظلم: الجويني، ص ١٥.

(٣) المقدمة: ابن خلدون، ص ١٩١.

(٤) البحر الزخار: المرتضى، (٣٧٤/٦).

(٥) الخلافة: رشيد رضا، ص ١٧.

(٦) رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي: عثمان، ص ٤٩.

• الإمامة ليست امتيازاً لفرد أو لفئة؛ ولكنها وظيفة تؤدي، فالعبرة فيها بأداء تلك الوظائف لا بوجود شخص أو أشخاص<sup>(١)</sup>.

• بيان أن القاضي والمجتهد له الخلافة عن الرسول ﷺ، غير أنها خلافة خاصة، ليس لها الشمول والعموم المتحقق في خلافة الإمام<sup>(٢)</sup>.

وفي عصرنا الحالي يمكن اعتبار كل رئيس دولة إسلامية بمثابة الإمام فيما يخصه من أحكام بالنسبة للبلد الذي يحكمه<sup>(٣)</sup>، وهذا يتفق مع بعض التعريفات السابقة كتعريف المرتضى: "رياسة عامة لشخص مخصوص بحكم الشرع ليس فوقها يد".

من خلال التعريفات السابقة يستنتج الباحث أن ولي الأمر هو: "الشخص الذي منحه الشرع سلطات تخوله القيام على مصلحة الأمة ورعاية شؤونها في الدين والدنيا بما يوافق الشريعة الإسلامية".

### المطلب الثاني: واجبات ولي الأمر وحقوقه

ما من حق إلا ويُقابلة واجب، وليس لأحد أن يطلب ما له من حق قبل أن يُؤدّي ما عليه من واجب، ولذا ناسب تقديم واجبات ولي الأمر على ما له من حقوق يستحقها بعد قيامه بواجباته.

وهذا ما أراه واضحاً في علاقة الحاكم المسلم بالأمة، فلأمة حقوق على الحاكم تندرج جميعاً تحت حفظ الدين وسياسة الدنيا به، وللحاكم حقوق على الأمة تتمثل في وجوب طاعته ومناصحته ومناصرته.

### الفرع الأول: واجبات ولي الأمر

لم يرد نصٌ بتحديد واجبات ولي الأمر على سبيل الحصر<sup>(٤)</sup>، إلا أن الظاهر من تعريف الولاية العامة أنها لا تنحصر في واجبات معينة، وذلك لكثرة النوازل والمستجدات التي

(١) النظريات السياسية الإسلامية: الرئيس، ص ١٢١.

(٢) الخلافة الإسلامية وقضية الحكم بما أنزل الله: نعمان، ص ١٤.

(٣) السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها: القرضاوي، ص ٤٨.

(٤) لقد بحث العلماء واجبات ولي الأمر استرشاداً بما جاء في الكتاب والسنة وبما وقع في أيام الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم، ومما وقع في أزمانهم، ومنهم الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية ص ١٥ وما بعدها، حيث عدّ الواجبات بعشرة أمور، ومثله أبو يعلى في كتابه الأحكام السلطانية ص ٢٧ وما بعدها. كما أشار إليها الباقلاني في كتابه التمهيد ص ١٨٥، والتفتازاني في شرحه للعقائد النسفية ص ٤٨٣، وابن خلدون في مقدمته، ص ١٥٥-١٥٦.

تقتضيها سنة التطور، وإنما هي ولاية عامة في جميع أنواع التصرفات التي تقوم على حفظ الدين وسياسة الدنيا<sup>(١)</sup>؛ وفقاً لمبادئه التي تمثل أساساً لقيام مجتمع صالح، وولي الأمر هو صاحب الولاية العامة، فجميع الأمور مَفُوضَة إليه<sup>(٢)</sup> ليقوم بتصريفها وإدارتها بما يحفظ لها دينها، ويحقق صلاح حالها واستقامة أمرها.

ولعل أحسن من بَوَّب وجمع الآراء المختلفة في مسائل واجبات الخليفة هو الإمام الماوردي الشافعي في كتابه "الأحكام السلطانية والولايات الدينية".  
ويُجمل الإمام الماوردي واجبات الخليفة بالآتي<sup>(٣)</sup>:

أولها: حفظ الدين بإقامة شعائره، والوقوف عند حدوده، والدعوة إليه ونشر تعاليمه، وبيانها بأرقى الأساليب، وأخذ الناس إليه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودفع الشبهات والبدع عنه.

وهذا الواجب هو أهم ما يُقام ولي الأمر لأجله، لأن الخلق إنما خُلِقوا لعبادة الله؛ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "المقصود الواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خساراً مبيناً، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم"<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن خلدون رَحِمَهُ اللهُ: "ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم، وكان هذا الحكم لأهل الشريعة وهم الأنبياء، ومن قام مقامهم وهم الخلفاء... فالخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الدنيوية والأخروية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة"<sup>(٦)</sup>.

فمتى قام ولي الأمر بتعاليم الدين فقد حقق لرعيته مصالحهم الدنيوية والأخروية؛ لأنه دين شامل جاء لإصلاح الناس في معاشهم ومعادهم.

(١) المقدمة: ابن خلدون، ص ١٤٦ وما بعدها.

(٢) الأحكام السلطانية: الماوردي، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٤) سورة الذاريات: الآية ٥٦.

(٥) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (٢٦٢/٢٨).

(٦) المقدمة: ابن خلدون، ص ١٣١.

**الثاني:** جهاد أعداء المسلمين لحماية البلاد وأهلها، وذلك بإعداد القوة وتحصين الثغور وحماية الحدود بالعدة المانعة والقوة الدافعة، ومنع دخول أي شيء إلى بلاد الإسلام يخشى منه الضرر على المجتمع الإسلامي سواء في دينه وفكره وأمنه وأخلاقه وحرماته.

**الثالث:** مراقبة إقامة شعائر الدين من عبادات وفروض كفايات، وذلك عن طريق تحديد نواب يشرفون على إقامة تلك الشعائر.

**الرابع:** الحكم بالعدل، وتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين حتى تعم النصفة، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم.

وهذا من أكد واجباته لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا"<sup>(٢)</sup>.

ومما يدخل في ذلك المساواة بين رعيته في المعاملة وفرص العمل والتعليم والتسوية بينهم جميعاً في الحقوق والواجبات العامة.

**الخامس:** رعاية مصالح المجتمع المسلم بكل حرص وأمانة، ومن هذا الباب اختيار الأمناء بمن يوكل إليهم الأموال والأعمال.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: مبيناً ما يشمله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾<sup>(٣)</sup>: (... يجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل... وقد لا يكون موجوداً من هو أصلح لتلك الولاية، فيختار الأمثل فالأفضل في كل منصب بحسبه، إذا فعل ذلك بعد الاجتهاد التام وأخذ للولاية بحقها فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا)<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة النساء: الآية ٥٨.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، (٣/١٤٥٨)، حديث رقم ١٨٢٧.

(٣) سورة النساء: الآية ٥٨.

(٤) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (٢٨/٢٦٢).

السادس: معاملة رعيته بالرفق والرحمة لقوله ﷺ: "اللَّهُمَّ، مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشَقُّ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ" (١).

السابع: المحافظة على الأمن والنظام العام في الدولة، ومن ذلك حماية الأنفس والأعراض والأموال، وإقامة الحدود ومنع الفوضى والاضطراب، واستيفاء الحقوق لأهلها ومنع الظلم وقطع الخصومات، وإن أهم أداة يستطيع بها تأدية هذا الواجب هو القضاء، فكان من أوجب واجباته وأكدها إيجاد قضاء محكم ومنظم.

الثامن: الإشراف على الأمور العامة بنفسه لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة، فلا يشغل عن تصفح الأحوال ولا يعول على من فوض بالقيام بالأعمال فقد يخون الأمين ويغش الناصح.

### الفرع الثاني: حقوق ولي الأمر

إذا قام ولي الأمر بما وجب عليه من حقوق الأمة المتقدم ذكرها فقد أدى حق الله تعالى فيما أوجبه عليه، ووجب له على الأمة حقوق تعينه على القيام بهذه الواجبات خير قيام، وتتمثل هذه الحقوق فيما يلي:

### أ- الحق الأول: الطاعة

إن طاعة ولي الأمر مبدأ من مبادئ الحكم الإسلامي، وقاعدة من قواعد نظامه السياسي، وهي من الأمور الضرورية لتمكين الحاكم من القيام بواجبه الملقى على عاتقه، حيث لا تستقيم أمور الدنيا وأحوال الأمة والأمن على الأنفس والأموال والأعراض إلا بولي أمرٍ مطاع، فمهما أوتي ولي الأمر من خصال فإنه لا قوام لحكمه إذا لم تسمع له الرعية ولم تطع أمره، بل تعم الفوضى ويسود الاضطراب، ويتحرر كل فرد من الإلتزام بأمر ولي الأمر ويتعصب لرأيه المخالف، ويحاول جمع الناس حوله، فيتزعزع كيان الأمة وتفترق كلمتها وتذهب شوكتها وهيبتها، ويؤدى بها إلى اضمحلال دولتها وزوالها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (٢).

(١) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، (٣/١٤٥٨)، حديث رقم ١٨٢٨.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٤٦.

## أولاً: تعريف الطاعة

## أ- الطاعة لغة:

جاء في لسان العرب: " الطَّوعُ: نقيض الكره... وقال ابن سيده: وطاع يطاع وأطاع: لأن وإنقاد، والطاعة: اسم من أطاعه طاعة" (١).

## ب- الطاعة اصطلاحاً:

والمراد بالطاعة هنا: الاستجابة والانقياد لما يأمر به وينهى عنه ولي الأمر، وذلك بامتنال الأمر والنهي دون منازعة ومعارضة، سواء أمر بما يوافق الطبع، أو لم يوافق بشرط ألا يأمر بمعصية (٢).

وقد ورد استعمال الشرع لهذه اللفظة " الطاعة " مقرونا بلفظة أخرى هي " السمع " فيقال: السمع والطاعة.

## ثانياً: أدلة مشروعية الطاعة

ثبتت مشروعية طاعة ولي الأمر بنصوص الكتاب والسنة، منها ما يلي:

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٣).
- وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعَنَا، فَكَانَ فِيْمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: " أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ " (٤).

(١) لسان العرب: ابن منظور، (٢٤٠/٨).

(٢) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، (٢٦١/٥)؛

(٣) سورة النساء: الآية ٥٩.

(٤) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أموراً تتكرونها»، (٤٧/٩)، حديث رقم ٧٠٥٦، واللفظ له؛ وصحيح مسلم، كتاب الإمامة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية، (١٤٧٠/٣)، حديث رقم ١٧٠٩، مع وجود اختلاف يسير في اللفظ في بعض الروايات.

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي " <sup>(١)</sup>.
- وعن أم الحصين ك قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " إِنْ أُمِرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ يَقُودُكُمْ يَكْتَابُ اللَّهَ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا " <sup>(٢)</sup>.
- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: " مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً " <sup>(٣)</sup>.

والنصوص في هذا كثيرة متواترة وكلها تؤكد ضرورة طاعة ولاية الأمر وأهميتها وسبب ذلك كما يقول الإمام النووي: "اجتماع كلمة المسلمين، فإن الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم" <sup>(٤)</sup>.

### ثالثاً: حكم طاعة ولي الأمر

طاعة ولي الأمر واجبة شرعاً فيما لا معصية فيه؛ بنص القرآن وصحيح السنة، فإذا اتخذ المسلم هذه الطاعة قرينة لله تعالى فله عليها الثواب الجزيل، لأنه يطيعه امتثالاً لأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا \* يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ <sup>(٥)</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: " قال العلماء نزلت الآية الأولى في ولاية الأمور؛ عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل، ونزلت الآية الثانية

(١) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، (٦١/٩)، حديث رقم ٧١٣٧؛ وصحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، (١٤٦٦/٣)، حديث رقم ١٨٣٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، (١٤٦٨/٣)، حديث رقم ١٨٣٨.

(٣) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «سترون بعدي أمورا تتكرونها»، (٤٧/٩)؛ ٧٠٥٤؛ وصحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدعاة إلى

الكفر، (١٤٧٧/٣)، حديث رقم ١٨٤٩.

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم: النووي، (٢٢٥ / ١٢).

(٥) سورة النساء: الآية ٥٨-٥٩.

في الرعية من الجيوش وغيرهم، عليهم أن يطيعوا أولي الأمر الفاعلين لذلك في حكمهم وقسمهم ومغازيهم وغير ذلك إلا أن يأمرُوا بمعصية، فإذا أمرُوا بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فإن تنازعوا في شيء ردّوه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ<sup>(١)</sup>.

**وقال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ:** "لما أمر الله تعالى القضاة والولاة إذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالحق، أمر الناس بطاعتهم"<sup>(٢)</sup>.

وفي السنة النبوية وردت أحاديث كثيرة تدل على وجوب السمع والطاعة لولي الأمر في غير معصية الله تعالى، ومن هذه الأحاديث ما يلي:

١- عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ، قال: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي"<sup>(٣)</sup>.

٢- وعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ، قال: "السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ"<sup>(٤)</sup>.

٣- وعن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"<sup>(٥)</sup>.

فهذه الأحاديث وغيرها تدل دلالة واضحة على وجوب السمع والطاعة لولي الأمر، وأنها حقٌّ أوجبه الله تعالى له، ويجب تأديته في غير معصية الله تعالى.

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:** "طاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد، وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمر لله فأجره على الله تعالى، ومن كان يطيعهم لأجل الولاية والمال فإن أعطوه أطاعهم وإن منعوه عصاهم فما له في الآخرة من خلاق"<sup>(٦)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (٢٨/٢٤٥).

(٢) فتح القدير: الشوكاني، (٢/١٦٦).

(٣) سبق تخريجه، ص ١٧.

(٤) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، (٩/٦٣)،

حديث رقم ٧١٤٤، واللفظ له؛ وصحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية،

وتحريمها في المعصية، (٣/١٤٦٩)؛ حديث رقم ١٨٣٩.

(٥) سبق تخريجه، ص ١٧.

(٦) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (٣٥/١٦).



## رابعاً: أهمية طاعة ولي الأمر

إن لطاعة ولي الأمر منفعة عظيمة للأمة ولل فرد، لأن مسؤوليته عظيمة، ومكانته رفيعة عند الله ﷻ، متى أحكم هذه المسؤولية وقام بها وأداها على الوجه المطلوب فإن لها أثراً كبيراً، وتأثيرها العظيم على الأمة، فولي الأمر سلطان الله في الأرض به يقام الدين وتحكم الشريعة، وتنظم شؤون الحياة، ويستقيم الحال، ويحسم الخلاف، وبه تقام الحدود والتعزيرات، ويردع الظلمة وتؤمن السبل والأسفار، وتقوم التجارات وطلب المكاسب، كل هذا نتيجة لتحقيق قيام الأمر والسمع والطاعة لولي أمر المسلمين.

## الحق الثاني: النصرة

وهذا حق بديهي من حقوق ولي الأمر المتوجب عليه محاربة الفساد والمفسدين، بل لازم من لوازم الطاعة، فطالما ارتضى المسلمون إماماً، فينبغي عليهم معاونته في تحقيق مقاصد الإمامة وواجبات الشرع ونوائب الحق، ويجب على الأمة نصرته والوقوف بجانبه إذا تعرض للأذى الداخلي أو الخارجي، أو إذا تمرّد أو خرج عليه فرد أو فئة من الناس من غير سبب موجب للخروج، لأن نصرته هنا في الحقيقة نصرة للمسلمين<sup>(١)</sup>.

قال أبو يعلى: "وإذا قام الإمام بحقوق الأمة وجب له عليهم حقان: الطاعة، والنصرة، ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الإمامة"<sup>(٢)</sup>.

## أولاً: تعريف النصرة

## أ- النصرة في اللغة:

النصرة: النَّصْر والعون، وهي اسم من نصَّره على عدوّه يَنْصُرُهُ نصراً، أي: أعانه وقوّاه، والنَّصِيرُ والنَّاصِرُ واحد<sup>(٣)</sup>.

## ب- النصرة في الاصطلاح:

يُقصد بالنصرة: تلك الغيرة الإيمانية، التي تدفع المسلم لرفع الظلم عن أخيه المسلم المستضعف<sup>(٤)</sup>.

(١) الإمامة العظمى: الدميجي، ص ٣٩٧؛ مسؤولية رئيس الدولة: المدرس، ص ١٣١.

(٢) الأحكام السلطانية: الفراء، ص ٢٨.

(٣) تهذيب اللغة: الأزهرى، (١٢/١١٣)؛ لسان العرب: ابن منظور، (٥/٢١٠).

(٤) هذه أخلاقنا: محمود محمد الخزندار، ص ٥٧.

والمراد بنصرة ولي الأمر: مناصرته والانتصار له، ويدخل فيها نصيحته والذب عنه وعدم القدر فيه، وترك مساعدة الخارجين عليه؛ بل الوقوف معه لو جاء أحد ونازعه الأمر ما دام أنه لم يخرج على الشريعة، وقائم بتحقيق مصالح الأمة.

### ثانياً: حكم نصرة ولي الأمر

يجب على الأمة إعانة ولي الأمر بما يتحملة من أعباء، والقيام بما يأمر به من أعمال على أفضل وجه، وبما يخدم مصلحة الأمة، فهذا من أفضل وجوه نصرته ومعاونته، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾<sup>(١)</sup>، وأحق الناس بالإعانة على ذلك ولي الأمر لما يترتب عليه من نصرة الإسلام والمسلمين، والنبي ﷺ يوجب القيام في وجه الخارجين على ولي الأمر، فعن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفَقَةَ يَدِهِ، وَثَمَرَةَ قَلْبِهِ، فَلْيَطْعُهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَ الْآخَرِ"<sup>(٢)</sup>، وعن عرفة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمَرَكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ"<sup>(٣)</sup>.

### الحق الثالث: النصيحة

النصيحة كلمة جامعة تدل على حب الخير وإرادته وحيازته للمنصوح له، وهي فريضة من فرائض الإسلام العظيمة، وأصل من أصول أهل السنة والجماعة فإنهم يدينون بالنصيحة لمن شرع الله تعالى النصيحة له، قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة المائدة: الآية ٢.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء بببيعة الخلفاء الأول فالأول، (١٤٧٢/٣)، حديث رقم ١٨٤٤.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع، (١٤٨٠/٣)، حديث رقم ١٨٥٢.

(٤) سورة التوبة: الآية ٩١.

## أولاً: تعريف النصيحة

أ- **النَّصِيحَةُ لُغَةً:** النصيحة اسم من نَصَحَ، ونصح له، كمنعه، نُصَحًا ونَصَاحَةً ونَصَاحِيَّةً، يقال: نَصَحَ الشَّيْءُ: خَلَصَ، والنَّاصِحُ: الْخَالِصُ مِنَ الْعَسَلِ وَغَيْرِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ خَلَصَ، فَقَدْ نَصَحَ، فأصل النَّصْحِ فِي اللُّغَةِ: الْخُلُوصُ، وَالنُّصْحُ نَقِيضُ الْغَشِّ (١).

ب- **النَّصِيحَةُ اصطلاحاً:**

- قال الخطابي: "النَّصِيحَةُ كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوح له" (٢).
- وقال الجرجاني: "النَّصِيحَةُ: هي الدِّعَاءُ إِلَى مَا فِيهِ الصَّلَاحُ، وَالنَّهْيُ عَمَّا فِيهِ الْفَسَادُ" (٣).

## ثانياً: حكم النصيحة لولي الأمر

هي حق من حقوق الحاكم على الرعية، فيجب توجيه النصيح الأمين إلى ولي الأمر في كشف الأخطاء والانحرافات أولاً بأول، حتى يمكن علاجها قبل أن تستفحل وتلحق الضرر بالمصلحة العامة، وعلى الأمة القيام بنصيحة الولاة، سواء طلبها هؤلاء أم لا؛ وقد جاءت الأحاديث النبوية آمرة بذلك؛ فعن تميم الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ" قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: "لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ" (٤).

فَنُصَحَ الْإِمَامُ فَرَضٌ وَاجِبٌ وَأَمْرٌ لَازِمٌ، لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِسْلَامُ إِلَّا عَلَيْهِ، وَقَدْ جَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ شَرْطاً فِي الدِّينِ.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "ثَلَاثٌ لَا يُغْلُ (٥) عَلَيَّهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمَنَاصَحَةُ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ" (٦).

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (٦٣/٥)؛ القاموس المحيط: الفيروز آبادي، (ص ٢٤٤)؛ لسان العرب: ابن منظور، (٦١٥/٢).

(٢) فتح الباري: ابن حجر، (١٣٨/١).

(٣) التعريفات: الجرجاني، ص ٢٤١.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، (٧٤/١)، حديث رقم ٩٥.

(٥) يُغْلُ: من الإغلال، وهو الخيانة في كل شيء، والمعنى أن هذه الخلال الثلاث تستصلح بها القلوب، فمن تمسك بها طهر قلبه من الخيانة والدغل والشر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (٣٨١/٣).

(٦) سنن الترمذي: أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، (٣٤/٥)، حديث رقم ٢٦٥٨، وقال عنه حديث حسن.

وقد بلغ من عناية النبي ﷺ بالنصيحة أنه كان إذا بايع رجلاً من أصحابه على الإسلام شرط عليه النصح لكل مسلم فيما استطاع فعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ"<sup>(١)</sup>. وقد أوجب الله على أهل الإسلام النصيحة لما يترتب عليها من الفوائد الكثيرة والمصالح الكبيرة.

وولاية الأمر غير معصومين؛ فهم بشرٌ يُصيبون ويُخطئون، ولا يزالون في حاجة إلى نصيحة المخلصين، وإرشاد المتقين، بالطريقة الشرعية التي يعوزها الإخلاص والتعقل، والرفق واللين، والتفان في أسلوبها لكي تؤتي ثمارها.

وإن المسؤولية الكبرى والواجب الأعظم في القيام بهذا الأمر الجليل، يقع على عاتق علماء الأمة ودُعائها المخلصين، وهو من أعظم حقوق ولاية أمور المسلمين على الرعية.

وينبغي أن يراعى عند إرادة نصح ولاية أمور المسلمين وغيرهم، الأوقات المناسبة والأساليب الحسنة؛ فيذكرون بالمعروف وينهون عن المنكر بأدبٍ ولطفٍ وحكمة، وأن يراعى في ذلك مكانتهم في الأمة وعلو قدرهم فيها؛ فإن ذلك أحرى بالقبول وحصول المقصود.

#### ◀ الحق الرابع: محبة ولي الأمر وتوقيره واحترامه وعدم إهانته.

ومما يجب على المسلم تجاه ولي أمره توقيره واحترامه وعدم إهانته، وذلك لتقع مهابته والرهبة منه في نفوس الرعية، فتتكف عن الشر والفساد، والبغي والعدوان.

#### حكم محبة واحترام ولي الأمر

إن ولي الأمر رجل بذل نفسه ووقته لرعاية مصالح أمته وتوفير سبل الراحة لهم ودفع المخاطر والسوء عنهم بإذن الله تعالى، ولذلك هو راع لهم، فعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَا كَلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، (٧٥/١)؛ حديث رقم ٥٦.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}

[النساء: ٥٩]، (٦٢/٩)؛ حديث رقم ٧١٣٨.

فالواجب علينا تقديره واحترامه ومحبته لما يقوم به من الأعمال الشاقة والمسئولية الكاملة، فعن عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَيْرُ أَيْمَتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ" <sup>(١)</sup>.

ومن أجلّ وأكرم السلطان أكرمه الله يوم القيامة ومن لم يجله أهانه الله يوم القيامة، فعن أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَهَانَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" <sup>(٢)</sup>.

وهذا الحق أمر به الشارع الحكيم نصًّا، فعن أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَلَا الْجَافِي عَنْهُ وَإِكْرَامُ السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ» <sup>(٣)</sup>.

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله: "فما داموا يصلُّون فإننا لا نناذبهم، بل نسمع ونطيع ونقوم بالحق الذي علينا، وهم عليهم ما حملوا" <sup>(٤)</sup>.

وقال ابن القيم رحمه الله: "عوتب ابن عقيل في تقبيل يد السلطان حين صافحه فقال: "أرأيتم لو كان والدي فعل ذلك فقبلت يده أكان خطأ أم واقعاً موقعه؟ قالوا: بلى، قال: فالأب يربي ولده تربية خاصة والسلطان يربي العالم تربية عامة فهو بالإكرام أولى" <sup>(٥)</sup>.

وعن أنس رضي الله عنه قال: نهانا كبارؤنا من أصحاب النبي ﷺ، قالوا: "لَا تَسُبُّوا أُمَرَائِكُمْ، وَلَا تَغْشَوْهُمْ، وَلَا تَبْغُضُوهُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاصْبِرُوا؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ قَرِيبٌ" <sup>(٦)</sup>.

(١) صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم، (١٤٨١/٣)؛ حديث رقم ١٨٥٥.

(٢) شعب الإيمان: البيهقي، باب طاعة أولي الأمر بفصولها، فصل في فضل الإمام العادل وما جاء في جور الولاة، (٤٧٨/٩)، حديث رقم ٦٩٨٨؛ وسلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: الألباني، (٣٧٦/٥)، حديث رقم ٢٢٩٧. وقال عنه؛ حديث حسن.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم، (٢١٢/٧)، حديث رقم ٤٨٤٣؛ ومشكاة المصابيح: الألباني، كتاب الآداب، باب الشفقة والرحمة، (١٣٨٨/٣)، حديث رقم ٤٩٧٢. وقال عنه؛ حديث حسن.

(٤) شرح رياض الصالحين: ابن عثيمين، (٣٥٤/٢).

(٥) بدائع الفوائد: ابن القيم، (١٧٦/٣).

(٦) السنة: ابن أبي عاصم، (٤٨٨/٢)، حديث رقم ١٠١٥. وقال عنه الألباني إسناداه جيد ورجاله ثقات، السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة: الألباني، (٤٨٨/٢).

ففي هذا الأثر اتفق أكابر أصحاب رسول الله ﷺ على تحريم الوقعة في الأمراء بالسب لما في ترك سبهم من المحافظة على هيبة المنصب العام، ولعظم المسؤولية التي وُكِّلت إليهم في الشرع، ولما يفضي إليه سبهم من عدم الطاعة في المعروف.

### ◀ الحق الخامس: أن يجعل له راتب

أوجب الإسلام للحاكم حقاً في بيت مال المسلمين، يأخذ منه ما يسد حاجته، وحاجة من يعول، من غير إسراف ولا تقتير، وسبب هذا الوجوب؛ لأنه تفرغ لإدارة شؤون المسلمين وتدبير مصالحهم، فلا يجد وقتاً ليكسب له ولعِياله، فهو أجبر يتفرغ لخدمة المسلمين، فوجب على المسلمين أن يوفروا له ما يسد حاجته نظير تفرغه لهذا العمل. ويدل على هذا الحق ما يلي:

١- عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: "مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيَكْتَسِبْ رَوْحَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا"، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْبَرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٌ أَوْ سَارِقٌ" <sup>(١)</sup>.

٢- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه، قَالَ: "لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حَرْفِي لَمْ تَكُنْ تَعْجِزُ عَنْ مَوْنَةِ أَهْلِي، وَشَغَلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ" <sup>(٢)</sup>.

٣- وقد أعطي أبو بكر وعمر رضي الله عنهما من بيت مال المسلمين ما يكفيهما وعيالهما، فعن عطاء ابن السائب رضي الله عنه قال: "لما استخلف أبو بكر رضي الله عنه أصبح غادياً إلى السوق وعلى رقبته أثواب يتجر بها، فلقبه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهما فقالا له: أين تريد يا خليفة رسول الله؟ قال: السوق، قالوا: تصنع ماذا وقد وليت أمر المسلمين؟ قال: فمن أين أطعم عيالي؟ قالوا له: انطلق حتى نفرض لك شيئاً، فانطلق معهما ففرضوا له كل يوم شطر شاة" <sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة مما سبق: أن لحاكم المسلمين حقاً في بيت مال المسلمين، لأنه انشغل بولاية أمرهم، والنظر في أحوالهم، وتدبير شؤونهم ومصلحتهم.

(١) سنن أبي داود: كتاب الخراج والإمارة، باب أرزاق العمال، (١٣٤/٣)، حديث رقم ٢٩٤٥؛ ومشكاة المصابيح: الألباني، (١١٠٧/٢)، حديث رقم ٣٧٥١. وقال عنه؛ حديث صحيح.

(٢) صحيح البخاري: البخاري، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، (٥٧/٣)، حديث رقم ٢٠٧٠.

(٣) الطبقات الكبرى: ابن سعد، باببيعة أبي بكر، (١٨٤/٣).

## المبحث الثاني

### حقيقة الحريات السياسية وموقف الفقه الإسلامي منها

الحريّة السياسية لفظة مركبة من لفظتين هما: الحرّيّة، والسياسيّة، لذا وجب تعريفهما باعتبار ما تركّبتا منه أولاً، وسيكون هذا التعريف تعريفاً لهما في اللغة، ثم باعتبارهما علماً على فنٍّ مخصوص، وسيكون هذا التعريف تعريفاً لهما في الاصطلاح.

#### المطلب الأول: حقيقة الحرّيّة

##### الفرع الأول: تعريف الحرية لغة

الحرُّ بالضم: من الرمل وهو: "ما خلص من الاختلاط بغيره، والحرُّ من الرجال: خلاف العبد، مأخوذ من ذلك لأنه خلص من الرق وجمعه أحرارٌ، ورجل حرٌّ بين الحرّيّة، والحروريّة\_ بفتح الحاء وضمها\_ وحرٌّ يحُرُّ من باب تعب، وحراراً بالفتح صار حرّاً. قال الفيومي: ولا يجوز فيه إلا هذا البناء ويتعدى بالتضعيف فيقال: حرّرتُه تحريراً إذا أعتقته، والأنثى حرّة، وجمعها حرائرٌ على غير قياس<sup>(١)</sup>.

الحرية نقيض الاستعباد. قال ابن منظور: "الحرُّ بالضم، نقيض العبد، والجمع أحرار وحرار، والحرّة نقيض الأمة، والجمع حرائر. وتحرير الرقبة: عتقها. يقال: حرّ العبد يحر حرارة بالفتح أي صار حرّاً<sup>(٢)</sup>.

وحر يحر، كظل يظل، حراراً: عتق، وحرّة: عطش، فهو حران وهي حرى، والماء حاراً أي أسخنه<sup>(٣)</sup>.

قال الجوهري: "حرّ الرجل يحر حراراً، وحر الرجل يحر حرية، من حرية الأصل... وحكى الفراء: رجل يحر بين الحرورية، وتحرير الكتاب وغيره تقويمه، وتحرير الرقبة: عتقها، وتحرير الولد: أي تفرد له طاعة الله وخدمة المسجد<sup>(٤)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا

فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) المصباح المنير: الفيومي، (١/١٢٨).

(٢) لسان العرب: ابن منظور، (٤/١٧٧-١٨١).

(٣) القاموس المحيط: الفيروز أبادي، (١/٣٧٤).

(٤) الصحاح: الجوهري، (٢/٦٢٩).

(٥) سورة آل عمران: آية ٣٥.

قال الزجاج هذا قول امرأة عمران، ومعناه جعلته خادماً يخدم في متعبدائك. والحرُّ الفعل الحسن، يقال: ما هذا منك بحرُّ أي بحسن ولا جميل<sup>(١)</sup>.

وتأتي بمعنى: البراءة من العيب والنقص، يقال: هو حرُّ بين الحرورية والحرية. ويقال: طين حر: لا رمل فيه، ويقال: حر الرجل يحر من الحرية<sup>(٢)</sup>.

وفي المعجم الوسيط: "هي الخلوص من الشوائب والرِّق أو اللؤم"<sup>(٣)</sup>.

الخلاصة: يرى الباحث أن لفظ الحرُّ ورد في معاجم اللغة العربية للدلالة على ثلاثة معانٍ:

١- ما يقابل الرِّق والعبودية، بمعنى أن يكون تصرف الشخص العاقل في شؤنه بالأصالة

تصرفاً غير متوقف على رضا غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

٢- التخلص بالأخلاق الفاضلة، والتخلص من اللؤم وسائر الأخلاق الذميمة، وإليه الإشارة

بحديث "تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالدَّرْهَمِ، وَالْقَطِيفَةِ، وَالْخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ"<sup>(٥)</sup>، ومنه قولهم: "عبد الشهوة أذل من عبد الرق"<sup>(٦)</sup>.

٣- الخلوص من الشوائب، ومنه: ذهب حر، ورمل حر ونحوه؛ أي: خالص.

### الفرع الثاني: الحرية اصطلاحاً

الحرية مصطلح جديد لم يتطرق إليه العلماء المتقدمون من المسلمين بالمفهوم المتداول في عصرنا، لكن العلماء المتأخرين عرّفوها بتعريفات متعددة، لأن معنى الحرية يختلف بتعدد المفاهيم والخلفيات الثقافية والفكرية، وللحرية في كل فلسفة مفهوم، ولها في الفكر الإسلامي أرقى مفهوم وأعمق مضمون، فالحرية بمعناها الشامل القائم على حماية حريات الآخرين في مفهوم الشريعة الإسلامية هي: "قدرة الفرد على عمل كل ما لا يضرُّ بالغير"<sup>(٧)</sup>.

(١) لسان العرب: ابن منظور، (١٧٧/٤)؛ مختار الصحاح: الرازي، (١٦٧/١).

(٢) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، (٧-٦/٢).

(٣) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، (١٦٥/١).

(٤) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٥) صحيح البخاري: كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، (٩٢/٨)، حديث رقم ٦٤٣٥.

(٦) الذريعة إلى مكارم الشريعة: الراغب الأصفهاني، (٢٢٥/١).

(٧) المجتمع الإسلامي: محمد أبو عجوة، ص ١٧٤.



وجاءت تعريفات أخرى للحرية لا تخرج في معناها ومدلولها عن المعنى اللغوي والشرعي، وإن كانت تعبيراتها تختلف باختلاف توجهات ورؤى ومنطلقات قائلها الفكرية أو العقدية أو السلوكية، ومن هذه التعريفات ما يأتي:

- قال الدكتور رحيل غرايبة في تعريف الحرية: "هي الملكة التي يقررها الشارع للأفراد، بحيث تجعلهم قادرين على أداء واجباتهم واستيفاء حقوقهم، واختيار ما يجلب المنفعة لهم، ويدراً المفسدة عنهم دون إلحاق الضرر بالآخرين"<sup>(١)</sup>.

- وقال الدكتور فتحي الدريني: "الحرية هي المكنة العامة التي قررها الشارع للأفراد على السواء تمكناً لهم من التصرف على خيرة أمرهم دون الإضرار بالغير"<sup>(٢)</sup>.

ويظهر من هذه الصياغات وغيرها طبيعة التصور الذي أقامه الفكر الإسلامي عن الحرية، وينكشف المسار الذي اتجه فيه، حيث يظهر البعد الديني متجذراً فيه؛ إما في تحديد الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الحرية، وإما في الحدود التي يقف عندها، وإما في الغايات التي يهدف الوصول إليها.

وبناء على ما تقدّم يمكن أن نستخلص تعريفاً مقارباً لمفهوم الحرية في التصور الإسلامي، ويتضمن أكبر قدر من المعاني التي تتدرج تحت الحرية وهو: الحرية في الإسلام: "هي الحالة التي يكون فيها الإنسان محققاً للعبودية لربه، وسالماً من الاستعباد لأحد من البشر دون إلحاق الضرر بالآخرين".

## المطلب الثاني: تعريف السياسة

### الفرع الأول: تعريف السياسة لغة

السِّيَاسَةُ، بالكسر: مصدر سَاسَ الأمر سِيَاسَةً، وهي القيام على الشيء بما يصلحه؛ وتدبيره، وَسُسْتُ الرَّعِيَةَ سِيَاسَةً: أمرتها ونهيئتها، وَسَّوَسَ الرجلُ أمورَ الناسِ: إذا مُلِّكَ أمرهم، وهي مشتقة من السوس وهو الرئاسة. وإذا رَأَسَ القومَ أحدهم قيل: سَوَّسَهُ وأَسَاسَهُ<sup>(٣)</sup>. وفي الحديث: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْتُرُونَ"<sup>(٤)</sup>.

(١) الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية: رحيل غرايبة، ص ٤١.

(٢) خصائص التشريع الإسلامي: فتحي الدريني، ص ٤٠٤.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، (٦/ ١٠٨)؛ تاج العروس: الزبيدي، (٤/ ١٦٩).

(٤) صحيح البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (٤/ ١٦٩)، حديث رقم ٣٤٥٥.

قال ابن الأثير في قوله ﷺ: "تَسُوْسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ" أي: "تتولى أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية، والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه" (١).

قال عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: "وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ مَتَى تَهْلِكُ الْعَرَبُ إِذَا سَاسَهُمْ مَنْ لَمْ يَصْحَبِ النَّبِيَّ ﷺ فَيَقْبِذَهُ الْوَرَعُ، أَوْ يُدْرِكُ الْجَاهِلِيَّةَ فَيَأْخُذَ بِأَحْلَامِهِمْ" (٢).

وساس الدابة: يسوسها سياسة قام على شؤونها وروضها. وقد ذكرت أسماء بنت أبي بكر ك أنها كانت تخدم الزبير ﷺ - زوجها - خِدْمَةَ الْبَيْتِ، "وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ، وَكُنْتُ أَسْوِسُهُ، فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْخِدْمَةِ شَيْءٌ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ سِيَاسَةِ الْفَرَسِ، كُنْتُ أَحْتَشُّ لَهُ وَأَقُومُ عَلَيْهِ وَأَسْوِسُهُ" (٣).

ويتبين للباحث أن السياسة في اللغة تدلُّ على تدبير الأمور، وحسن رعايتها وإصلاحها، وهي تتعلق بالفرد وبالجماعة، فلكل إنسان سياسته في تدبير أموره الخاصة، ولكل جماعة سياستها في تدبير شؤونها، وفي التعامل مع الجماعات الأخرى.

### الفرع الثاني: تعريف السياسة اصطلاحاً

يتصل المعنى الاصطلاحي للسياسة بالمعنى اللغوي، ويدور حول معاني "الملك" و"الإصلاح" و"التدبير" على النحو الآتي:

أولاً: معنى السياسة في الاصطلاح العام:

السياسة في الاصطلاح هي تدبير شؤون الجماعة من الناس، وإصلاح أمورهم.

ومن هذه التعريفات ما يأتي:

- عرفها المقريري بأنها: "القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال" (٤).

(١) النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، (٤٢١/٢).

(٢) المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري، كتاب الفتن والملاحم، (٤٧٥/٤)، حديث رقم ٨٣١٨، مسند ابن الجعد: علي ابن الجعد، (٣٤٤/١)، حديث رقم ٢٣٦٨.

(٣) صحيح مسلم: كتاب السلام، باب جواز إرداف المرأة الأجنبية إذا أعيت في الطريق، (١٧١٧/٤)، حديث رقم ٢١٨٢.

(٤) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: المقريري، (٢٢٠/٢).

- وعرفها شيخ الإسلام ابن تيمية بأنها: "التولّي على القوم والتأمر عليهم، وتأمير الأمراء وتعريف العرفاء"<sup>(١)</sup>.

- وعرفها أندريه هوريو بأنها: "البحث عن الصالح والمفيد للمجتمع"<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: السياسة في الاصطلاح الشرعي

يدور معنى السياسة بشكل عام عند فقهاء المسلمين قديماً وحديثاً حول المفاهيم السابقة، من التولّي على الناس وتدبير أمورهم، وإرشادهم في دنياهم وآخرتهم، وقد أطلق الفقهاء على "السياسة" أكثر من اسم، فعرفت "بالأحكام السلطانية"<sup>(٣)</sup> عند الماوردي الشافعي، "والسياسة الشرعية"<sup>(٤)</sup> عند شيخ الإسلام ابن تيمية. وقد اختلف الفقهاء في تعريف السياسة الشرعية، وأذكر منها ما يأتي:

#### السياسة عند العلماء القدامى هي:

- عرّفها ابن نجيم رَحِمَهُ اللهُ بأنها: "فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي"<sup>(٥)</sup>.

- وقال ابن عابدين رَحِمَهُ اللهُ هي: "استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجّي في العاجل والآجل، وتدبير أمورهم"<sup>(٦)</sup>.

- وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ هي "ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس أقرب إلى الصّلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرّعه الرسول ﷺ، ولا نزل به وحي"<sup>(٧)</sup>.

وأما السياسة عند العلماء المُحدّثين فهي: "الأحكام التي تتظّم بها مرافق الدولة، وتدبّر بها شؤون الأمة، مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة الإسلامية، نازلة على أصولها الكلية، محققة أغراضها الاجتماعية، ولو لم يدل عليها شيء من النصوص التفصيلية الجزئية الواردة في الكتاب والسنة"<sup>(٨)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (١١٨/٥).

(٢) القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: أندريه هوريو، (٢٤/١).

(٣) الماوردي وأبو يعلى وقد ألّف كلّ منهما كتاباً معروفاً بهذا العنوان.

(٤) ابن تيمية وقد ألّف كتاباً مشهوراً بعنوان "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية".

(٥) منحة الخالق على البحر الرائق: ابن عابدين، (٧٦/٥).

(٦) حاشية ابن عابدين: ابن عابدين، (١٥/٤)؛ كشف اصطلاحات العلوم والفنون: التهانوي، (٦٦٤/١).

(٧) إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية، (٣٧٢/٤). نقلاً عن ابن عقيل الحنبلي.

(٨) الجريمة السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون: منذر عرفات زيتون، ص ١٥.

وعرّفها الدكتور القرضاوي بأنها: " ما يراه الإمام أو يُصدره من الأحكام والقرارات زجراً عن فساد واقع، أو وقاية من فساد متوقع، أو علاجاً لوضع خاص" (١).

وعرّفها عبد الوهاب خلاف بأنها: " تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين" (٢).

يتضح مما سبق أن السياسة الشرعية في نظر علمائنا لا بد أن تكون مندرجة تحت أصول الشريعة العامة، وقواعدها الكلية، وموافقة لمقاصدها المعتمدة، غير مخالفة لنص أو إجماع أو قياس، ومحقة لمصلحة تقرّها الشريعة، وأن تصدر عن ولي أمر مختص، لتدبير شؤون المسلمين تحت مظلة سيادة الشرع (٣).

وكذلك يتبين للباحث أن تعريف السياسة الشرعية هي: " تدبير شؤون الأمة وإصلاح أمرها؛ وفق الأحكام الشرعية".

### ثالثاً: معنى السياسة في الاصطلاح الغربي:

إن الدولة هي مصدر الأحكام السياسية بمعناها الخاص، وهي تتشكل بحسب مصالح الدولة دون مراعاة العقيدة أو الأخلاق أحياناً، وأحياناً أخرى تكون مصلحة الحاكم هي المعيار (٤).

ومن هذه التعريفات ما يأتي:

- تعريف مارسيل بريلو هي: "معرفة كل ما يتعلّق بفن حكم دولة وإدارة علاقاتها الخارجية" (٥).
- وعرفها رايموند جيتل بأن علم السياسة هو: " علم الدولة، لأنه يبحث في التنظيمات البشرية التي تكون وحدات سياسية، وتنظيم حكوماتها وفعاليات هذه الحكومات التي لها صلة بتشريع القوانين وتنفيذها، وفي علاقاتها بالدول الأخرى" (٦).

(١) السياسة الشرعية: يوسف القرضاوي، ص ٣١.

(٢) السياسة الشرعية: عبد الوهاب خلاف، ص ١٧.

(٣) السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية: عمرو، ص ٢٨.

(٤) الجريمة السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون: منذر عرفات زيتون، ص ١٨.

(٥) علم السياسة: مارسيل بريلو: ترجمة محمد برجوي، ص ١١.

(٦) جذور علم السياسة: عدوان، ص ٣.

### المطلب الثالث: حقيقة الحرية السياسية

تقوم الحرية السياسية في التصور الإسلامي على ركيزتين أساسيتين، أمّا الأولى فهي إثبات حق الأمة في اختيار من يحكمها، ويسوس أمرها، وتأسيس فعاليتها في الحياة السياسية، وأمّا الثانية فهي افساح المجال أمام الأمة بأن تختار النظام الذي يصلح لإدارة حياتها السياسية، ويحقق لها المصلحة، ما لم يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

وبناءً على هذا فيمكن أن تُعرّف الحرية السياسية في التصور الإسلامي بأن: "تكون الأمة صاحبة السيادة العليا في شئون الحكم، سواء عن طريق اختيار الحاكم ومراقبته ومشاركته، أو في عزله"<sup>(١)</sup>.

والحرية السياسية ليست منحة من أحد، بل هي جزء أصيل من صميم هذا الدين، وقد كفلها الإسلام بكل معانيها، بل وحثّ ولاية الأمر على ممارستها ممارسة جادة في واقع الحياة السياسية.

وقال عبد الحكيم العيلي: معنى الحرية السياسية: "هي أن يكون الشعب هو صاحب الكلمة العليا في شئون الحكم، ويتم ذلك بالمشاركة في مسؤولية الحكم، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثليه، ويتمثل ذلك في اختيار الحاكم وفي مراقبته ومحاسبته على أعماله، وفي مشاركته في الحكم، وفي عزله إذا حاد عن الطريق القويم، أو إذا جاء ما خالف ما فرضته الأمة عليه"<sup>(٢)</sup>. ويقول وهبة الزحيلي في تعريفها: "هي حق المواطن في الإسهام بشؤون الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن خلال ممارسة حق التصويت وحق الترشيح في الانتخابات، وحرية التعبير والصحافة والاجتماع"<sup>(٣)</sup>.

في حين يعرف هيجل الحرية السياسية في التصور الغربي بأنها: "قدرة الفرد على ممارسة سلوكه السياسي من دون فرض الحدود والقيود عليه والتي من شأنها أن تعيق حركته السياسية وتمنعه من التحليق في الأجواء الرحبة للحرية الخاصة بالإرادة السياسية وما تطمح إليه من تحقيق أهداف سياسية عامة وخاصة"<sup>(٤)</sup>.

(١) الحريات العامة في الدولة الإسلامية: الغنوشي، ص ٧١.

(٢) الحريات العامة: عبد الحكيم العيلي، ص ٢٠٦.

(٣) حق الحرية في العالم: وهبة الزحيلي، ص ١١١.

(4) hwgel, g.f.w. philosophy of right, translated by n.knox, London, the Evans press, 1981, pp14-15.

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن الحرية السياسية في التصور الإسلامي هي: الحالة التي تكون فيها الأمة قادرة على اختيار من يحكمها، وقادرة على مراقبته ومحاسبته وعزله، وقادرة على اختيار النظام السياسي الذي يتوافق مع طبيعته عصرها ومتطلباته بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

### المطلب الرابع: موقف الإسلام من الحرية السياسية

إن نظرة الإسلام للحرية وفلسفته في التعامل معها توضح البعد الفلسفي العميق لتعامل الإسلام مع الحرية المركوزة في الفطرة الإنسانية؛ والتي تعدُّ مناط الابتلاء الرباني للإنسان المكلف، فمشيئة الله التي قضت باختيار الإنسان ليحمل الأمانة أفضت أن يكون حراً، مطلق الإرادة، غير مقهور كبقية المخلوقات التي تمارس عبوديتها لله بلا إرادة أو ابتلاء.

وفي مقابل ذلك اقتضت ضرورة التجمع البشري وجود أنظمة شرعية تعالج الآثار المترتبة على هذا التجمع من التزاحم والتنافس والتخاصم، الذي يقتضي وجود سلطة تأمر وتنهى وتزجر وتحاسب وتعاقب تملك قوة التنفيذ والفصل.

والحرية بمفهومها الإسلامي الواسع هي ما وهبه الله للإنسان من حرية التصرف لاستيفاء حقه وأداء واجبه دون تعسف أو اعتداء.

ولذلك فإن حق الإنسان في الحرية وإطلاق الإرادة، حق مقدس، لأن الله ﷻ هو الذي منحه هذا الحق، ولا يملك أحد من البشر نزع أو سلبه. وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه معبراً عن هذه الحقيقة: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"<sup>(١)</sup>، وأصبحت هذه العبارة قاعدة هادية للبشرية للتعامل مع الحقوق الإنسانية في كل العصور.

وعلى هذا النحو فإن المحافظة على الإنسان وحقوقه والتي هي وظيفة كل سلطة وكل نظام دنيوي يقتضي الحفاظ على حرّيته، لأن الحرّية تسبق الإرادة في ممارسة الإنسان ألوان نشاطه الطبيعي كافة.

والمتأمل في قواعد النظام السياسي الإسلامي، يجد أنها تتأسس على مبدأ الحرية السياسية، وتُبنى عليها، وتنطلق منها، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال الوقوف على بعض مظاهر الحرية السياسية في الإسلام:

(١) محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: ابن المبرد الحنبلي، (٤٧٣/٢).

## الفرع الأول: حق الأمة في اختيار الخليفة (رئيس الدولة).

الخلافة: هي رئاسة الدولة الإسلامية، ومن ألفاظها المرادفة، الإمامة، وإمارة المؤمنين<sup>(١)</sup>، والخليفة يقابل رئيس الدولة في تعاريف النظم المعاصرة.

والخليفة هو رأس النظام السياسي وهو نائب الأمة في إدارة شؤونها وحفظ مصالحها المتعلقة بالدين والدنيا، فقد عرّف فقهاء السياسة الشرعية الإمامة بقولهم: "الإمامة موضوعة لحراسة الدين وسياسة الدنيا"<sup>(٢)</sup>.

وقد أجمعت الأمة على أن طريق ثبوت الإمامة هو الاختيار من الأمة، باستثناء فرقة الشيعة الإمامية التي تقول إن طريقها النص من صاحب الشريعة<sup>(٣)</sup>.

وأساس هذا الحق أن الأمة مسؤولة عن تنفيذ أحكام الشرع، فقد خاطبها الإسلام بوجوب إدارة شؤونها وفق الأحكام الشرعية.

فالله ﷻ جعل "السلطة" لمجموع المكلفين، ولم يجعلها لشخص أو سلالة أو عشيرة أو جنس، ويلحظ ذلك من الخطاب التكليفي، فقد جاء عاماً للأمة، فقد قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٤)</sup>، وقال تعالى: ﴿الرَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةً جَلْدَةً﴾<sup>(٥)</sup>.

مع أن الحد يقيمه شخص واحد، لكن الخطاب الشرعي جاء ليكلف الأمة كلها في ذلك، وهي تختار من تنيب عنها في إقامة الحد، وكذلك سائر الخطابات الشرعية التكليفية.

وإن كان طريق تعيين الإمام هو الاختيار من الأمة، فإن الاختيار يعني الحرية، إذ ينتفي معنى الاختيار إذا صُحِبَ بالإكراه، لأن الاختيار يقوم على إرادة مطلقة للمكلفين.

## الفرع الثاني: حق الأمة في مراقبة الحاكم وتقويمه

كفلت الشريعة الإسلامية حق الأمة في الرقابة على أعمال الخليفة؛ لكي تكون هناك فاعلية للقاعدة القانونية التي تستهدف منع الحاكم من مخالفة القانون الإسلامي أو الحد من استبداده،

(١) الخلافة أو الإمامة العظمى: محمد رشيد رضا، ص ١٠.

(٢) الأحكام السلطانية: الماوردي، ص ١٥؛ النظريات السياسية الإسلامية: ضياء الدين الريس، ص ٩٦.

(٣) الأحكام السلطانية: الماوردي، ص ١٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٣٨.

(٥) سورة النور: الآية ٢.

فلا بد أن تصاحب هذه القاعدة رقابة دائمة ومستمرة من الأمة على السلطات المختلفة بما فيه الخليفة<sup>(١)</sup>.

فكما أن للإمام على الأمة حق السمع والاستجابة، والنصرة والطاعة، فلها أيضاً حق إبداء الرأي بكل حرية، وحق التصدي للسلطة عند انحرافها أو استبدادها، فهي الرقيب والحسيب على السلطة، تقومها وتنتقدتها، وتقيم أداها، وتعذل اعوجاجها، فالطاعة للحاكم وسلطته ليست مطلقة، وليست لذات السلطة، بل الغاية من إقامة السلطة تحقيق العدل والقسط، فلا يتصور تجويز طاعة السلطة فيما يناقض الغاية التي وجب إقامة السلطة من أجل تحقيقها وهي العدل والقسط، كما جاء عنه ﷺ أنه قال: "السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ" <sup>(٢)</sup>، وقال ﷺ: " لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ " <sup>(٣)</sup>.

فصلاحيات الأمة لا تنتهي عند اختيار السلطة، أو عند عقد البيعة لها، بل يثبت حقها حتى بعد ذلك في الرقابة عليها ومحاسبتها، بل وخلعها عند الضرورة، وهو ما دلّ عليه قوله ﷺ: عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَأَنْ نَقُومَ أَوْ نَقُولَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً» <sup>(٤)</sup>.

ففي هذا النص ضمان حق الأمة في الرقابة على السلطة مقابل ما يجب عليها من الطاعة لها، ليتحقق التوازن بين السلطة الوكيل، والأمة الأصيل، فطاعة السلطة لا تُصادر أبدا حرية الكلمة، ولا حق الأمة في الرقابة والمحاسبة والتقويم.

وقد تقررت هذه الرقابة بنصوص القرآن والسنة، وبما ورد في سير الخلفاء الرشدين، وأكتفي ببعض الأدلة منها:

(١) الخلافة: السنهوري، ص ١٨٣.

(٢) سبق تخريجه، ص ١٨.

(٣) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، (٦٣/٩)، حديث رقم ٧١٤٥، واللفظ للبخاري؛ وصحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، (١٤٦٩/٣)، حديث رقم ١٨٦٠.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب: كيف يبايع الإمام الناس، (٧٧/٩)، حديث رقم ٧١٩٩.



أولاً: القرآن الكريم:

- وقال تعالى: ﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(١)</sup>.
- وقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.
- وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن هذه النصوص تدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حق الأمة؛ لأنها ما نالت صفة الخيرية إلا بهما، ولا شك أن رقابة الأمة لأعمال الحاكم والسلطة تدخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثانياً: السنة النبوية

- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: " مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيَعْبِرْهُ يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ " <sup>(٤)</sup>.
- وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي يَدِهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُوهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ» <sup>(٥)</sup>.

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٤.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

(٣) سورة التوبة: الآية ٧١.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، (٦٩/١)، حديث رقم ٤٩.

(٥) سنن الترمذي: أبواب الفتن، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (٤٦٨/٤)، حديث رقم ٢١٦٩؛ وصحيح الجامع الصغير وزياداته: الألباني، (١١٨٩/٢)، حديث رقم ٧٠٦٧. وقال عنه؛ حديث حسن.

**وجه الدلالة من الحديثين:** أن رقابة الأمة على الحاكم إنما هي ثمرة من ثمرات واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذي فيه حفظ الأمة وديمومتها وإبعادها عن الهلاك، لأن الأمة التي تصل إلى حالة لا تستطيع فيها أن تقول للظالم يا ظالم؛ لا خير ولا رجاء فيها.

### ثالثاً: سيرة الخلفاء الراشدين

لقد استشعر الخلفاء الراشدون ﷺ وجوب رقابة الأمة على أعمالهم؛ فضلاً عن مسؤوليتهم أمام الله تعالى، فاعترفوا بها وقرروها باعتبارها دستوراً للحكم، وتمسكوا بها وحرصوا عليها، وظهرت واقعاً عملياً في سيرتهم، فقد خاطب الخليفة الأول أبو بكر الصديق ﷺ الأمة عقب اختياره للخلافة قائلاً: "أيها الناس، قد وليت عليكم ولست بخيركم، إن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، ....، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"<sup>(١)</sup>، وفي موضع آخر يقول: "إن أحسنت فأعينوني، وإن زغت فقوموني"<sup>(٢)</sup>.

وجاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ أنه خطب بعد بيعته فقال في الناس: "ألا إن رأيتم في أعوجاجاً فقوموني، فرد عليه أحد المسلمين بقوله: والله لو وجدنا فيك أعوجاجاً لقومناه بسيوفنا، فقال عمر: الحمد لله الذي أوجد في المسلمين من يقوم عمر بحد السيف"<sup>(٣)</sup>.

وكان عمر ﷺ يدعو الناس إلى رقابته وتبصيره بأخطائه فيقول: «أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَنْ رَفَعَ إِلَيَّ عُنُوبِي»<sup>(٤)</sup>.

**نستنتج مما سبق** أن رقابة الحاكم وتقويمه أصل من أصول الحرية السياسية في الإسلام، وأن هذا الأصل يستند إلى الحرية التامة للأمة؛ فلا تتحقق الرقابة إلا بجوٍّ مفعم بالحرية، يستطيع المسلم أن يصدع برأيه بقوة، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بجرأة، وينصح بما يراه صواباً وحقاً ولا سبيل إلى ذلك إلا بالحرية.

ونظام الحكم بما يملك من سلطة يتوجب عليه توفير هذه الحرية وحفظها وصيانتها، حتى يتم تحقيق مقصد الشارع في إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مناط خيرية الأمة؛ قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين: محمد رضا، ص ٢٦.

(٢) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (١٣٦/٣).

(٣) نظام الحكم في الإسلام: أحمد هريدي، ص ١٣٧-١٣٨، السلطات الثلاث: الطماوي، ص ٢٨١.

(٤) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (٢٩٣/٣).

(٥) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

## ويترتب على ممارسة حق الرقابة على أعمال الخليفة أمران:

١- أن يستجيب الحاكم لأحكام الشريعة ويعدل عما اتخذه من إجراءات مخالفة لها؛ أو لمقتضياتها، وذلك إعمالاً للمبدأ الشرعي: "الرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ"<sup>(١)</sup>، وتتضمن الاستجابة إزالة جميع الآثار التي ترتبت على المخالفة، وكذلك تعويض الأضرار التي لحقت بالأفراد نتيجة إعمال السلطة غير المشروعة.

٢- أن يمتنع الحاكم عن الاستجابة لجهة الرقابة فيما وافق الحق؛ ويترتب على ذلك سقوط حق الطاعة للحاكم؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وفي هذه الحالة تتقرر مسؤولية الحاكم تبعاً لنوع المخالفة؛ فإن كانت المخالفة سياسية فالجزاء عدم الطاعة وقد يصل الأمر إلى عزل الخليفة<sup>(٢)</sup>، وإذا كانت المخالفة جنائية أو مدنية؛ فالقضاء يفصل بين الحاكم وبين من أصابه الضرر.

وسأتناول في الفرع القادم حق الأمة في عزل الخليفة وهو نتيجة لممارستها حق الرقابة على أعماله.

## الفرع الثالث: حق الأمة في عزل الحاكم

سبق أن بينت؛ أن من حقوق الحاكم على الرعية السمع والطاعة والنصيحة، وأن هذه الطاعة ليست مطلقة، بل مقيدة بوجوب أن تكون في حدود الشريعة الإسلامية، فإن أمر الحاكم بمعصية أو ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فلا طاعة له؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وقال ﷺ: " لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ "<sup>(٣)</sup>، وقد سبق أن بينا حدود طاعة الأمة لولي الأمر.

فإن أطاعت الأمة الخليفة فيما يخالف الشريعة الإسلامية؛ فإن الله سوف يعمُّها بعذاب جماعي، وهذا يدل على واجبها في مراقبة ومساءلة الخليفة، لأن ترتب العقوبة على الفعل يدل على حرمة<sup>(٤)</sup>.

(١) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، ص ٥٠١.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ابن حزم، (٤/١٧١-١٧٦).

(٣) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، (٩/٦٣)، حديث رقم ٧١٤٥، واللفظ للبخاري؛ وصحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، (٣/١٤٦٩)، حديث رقم ١٨٦٠.

(٤) دلالات النصوص وطرق استنباط الأحكام، مصطفى إبراهيم الزلمي، ص ٢٣.

فإذا لم تستطع الأمة إصلاح الحاكم وإرجاعه إلى جادة الحق، فإن لها حق عزله وخلعه.

وأساس هذا الحق يستند إلى أن الحاكم وكيل عن الأمة، وقد اختارته لممارسة السلطة نيابة عنها، فإذا خرج عن حدود وكالته أو قصر فيها، فإن للأمة الحق في عزله واختيار غيره<sup>(١)</sup>.

ويقسم الفقهاء الأسباب التي يخرج بها الإمام عن إمامته إلى قسمين:

الأول: النقص في بدنه، وقد يكون بالنقص الذي دخل على الحواس أو الأعضاء أو على التصرفات.

الثاني: الجرح في عدالته ويعبرون عنه بالفسق<sup>(٢)</sup>.

فإذا ما فقد الخليفة شروط الولاية لأحد هذه الأسباب كان للأمة عزله لعدم القدرة، أو لعدم الصلاحية، أو لخروجه عن الدين؛ وذلك تحقيقاً لقول النبي ﷺ: "إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْ قَالُوا: الْمُنْكَرُ فَلَمْ يُعَيِّرُوهُ عَمَّهُمُ اللَّهُ يُعِقَّاهُ"<sup>(٣)</sup>. وقوله: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُعَيِّرْهُ يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ"<sup>(٤)</sup>.

غير أن الإسلام قد احتاط للأمر مراعاة لأمن الأمة وتجنباً للفتنة، فلم يشرع الخروج على الحاكم إلا لاعتبارات جسيمة، وعند الضرورة القصوى، وذلك تمسكاً بالقاعدة الشرعية في: "تحمل الضرر الأدنى لتفادي الضرر الأكبر"<sup>(٥)</sup>.

(١) النظام السياسي الإسلامي: البياني، ص ٢٦٢.

(٢) الأحكام السلطانية: الماوردي، ص ١٧.

(٣) صحيح ابن حبان: كتاب البر والإحسان: ذكر البيان بأن المنكر والظلم إذا ظهرا كان على من علم تغييرهما حذر عموم العقوبة إياهم بهما، (٥٣٩/١)، حديث رقم ٣٠٤. صححه الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، (٣٤٨/١)؛ حديث رقم ٣٠٥.

(٤) سبق تخريجه، ص ٣٥.

(٥) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: محمد مصطفى الزحيلي، (٢٣٣/١).

## **الفصل الثاني**

### **سلطة ولي الأمر في تقييد حريتي التجنيس والمشاركة السياسية**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التجنيس**

**المطلب الأول: الجنسية مفهومها وأنواعها وأركانها وأهميتها**

**المطلب الثاني: التجنس مفهومه وشروطه وآثاره**

**المطلب الثالث: حكم التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية**

**المطلب الرابع: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التجنيس**

**المبحث الثاني: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية المشاركة السياسية**

**المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية**

**المطلب الثاني: صور المشاركة السياسية**

**المطلب الثالث: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية المشاركة السياسية**

## المبحث الأول

### سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التجنيس

#### تمهيد:

الجنسية مصطلح سياسي جديد، يعود ظهوره إلى القرن التاسع عشر<sup>(١)</sup>، وهو يشير إلى جماعة وطنية تقطن في إقليم، وتتبع دولة ذات سيادة؛ ولذلك فإن هذا المصطلح غير موجود في استعمال فقهاءنا القدامى، وإن كنا نجد حقيقة الجنسية في الشريعة الإسلامية، ومعناها وارد في كتب الفقه الإسلامي، وإن لم يرد نصها<sup>(٢)</sup>. لكنها تأخذ مسميات أخرى (كالرعوية والمواطنة والتبعية ومن أهل الدار) وهي اصطلاحات لا شك أنها تقطع بانتماء الشخص إلى الدولة الإسلامية مثلما تفيد الجنسية الانتماء للدولة في مفهومها المعاصر<sup>(٣)</sup>.

فالجنسية في الإسلام كما هو مفهوم تقوم على أساس الدار، أو بتعبير آخر على أساس الإسلام ومسالمتها، والتزام أحكامه أو الكفر به، فأهل دار الإسلام لهم جنسية واحدة، وأهل دار الحرب لهم جنسية واحدة<sup>(٤)</sup>.

ولم تظهر الجنسية بمعناها الحديث في الدول العربية إلا بعد أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث ظهر لمعظم هذه الدول كيان دولي مستقل، نتيجة لانفصالها عن الدولة العثمانية سنة ١٩١٤م، وانفصال كل منها بجنسيتها، وإصدار تشريعاتها الخاصة<sup>(٥)</sup>.

وقبل بيان حكم الجنسية في الإسلام وسلطة ولي الأمر في تقييدها لا بد من التطرق إلى معنى الجنسية والتجنس، وبيان أركانها وآثارها.

(١) الجنسية والتجنس: سميح عواد الحسن، ص ٢٠؛ أحكام الجنسية: أحمد عشوش، وعمر باخشب، ص ٦٩.

(٢) الجنسية في الشريعة الإسلامية: رحيل غرابية، ص ٣٣.

(٣) دور الأم المصرية والعربية والأجنبية في نقل الجنسية لأبنائها، عبد الحميد محمود عليوة، ص ٣٠.

(٤) التشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عودة، (٣٠٧/١).

(٥) تنظيم أحكام الجنسية: السيد عبد المنعم حافظ، ص ٤١-٤٢.

## المطلب الأول: الجنسية مفهومها وأنواعها وأركانها

### الفرع الأول: مفهوم الجنسية

#### أ- في اللغة: -

الجنس: الضرب من كل شيء، وهو من الناس ومن الطير، والجنس أعم من النوع، ومنه المجانسة والتجنيس، ويقال هذا يجانس هذا أي يشاكله<sup>(١)</sup>.

والجنسية هي الصفة التي تلحق بالشخص من جهة انتسابه لشعب أو أمة في دولة<sup>(٢)</sup>.

من هنا يظهر للباحث: أن الجنس في اللغة معناه الضرب من كل شيء، والمشكلة والجنسية حالة الجنس أو ماهيته.

#### ب- في الاصطلاح: -

لا يعرف للتجنس تعريف اصطلاحى لدى علماء الشريعة، لأن التجنس من المسائل النازلة التي لم يسبق بحثها من قبل الفقهاء، لذا سوف أعتمد التعريف القانوني والسياسي لها.

ولقد عرف علماء القانون مصطلح الجنسية بتعريفات متعددة، وذلك بحسب الزاوية التي ينظر إليها كل منهم وبحسب ما يراه من نوعية العلاقة التي تربط الفرد بالدولة ومن التعريفات التي أوردها فقهاء القانون ما يأتي:

**تعرف الجنسية بأنها:** "رابطة سياسية وقانونية بين الشخص ودولة معينة، تجعله عضواً فيها وتفيد انتماءه إليها، وتجعله في حالة تبعية سياسية لها"<sup>(٣)</sup>.

**وذهب الأستاذ فؤاد ديب بأنها:** "رابطة قانونية وسياسية بين فرد ودولة معينة يصبح الفرد بموجبها أحد السكان المكوّنين لها"<sup>(٤)</sup>.

**ويتبين للباحث مما سبق:** أن الجنسية تفيد تبعية الفرد لدولة معينة، وأنه بمقتضى هذه التبعية تلتزم الدولة بحماية مواطنيها الذين يحملون جنسيتها وينتمون إليها، كما تفيد تلك

(١) لسان العرب: ابن منظور، (٤٣/٦)؛ والقاموس المحيط: الفيروز أبادي، ص ٥٣٧.

(٢) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، (١٤٠/١-١٤١).

(٣) موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، (٩٩/٢)؛ الموجز في القانون الدولي الخاص: بدر الدين عبد المنعم الشوقي، ص ٢٥؛ الوجيز في القانون الدولي الخاص: صوفي حسن أبو طالب، (٦٥/١).

(٤) القانون الدولي الخاص: فؤاد ديب، ص ٤٥.

التبعية ولاء هؤلاء المواطنين لسلطان تلك الدولة.

**ومن هنا:** يظهر أنه لا ارتباط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فالجنسية تفيد انتساب الشخص إلى دولة معينة، وهو انتساب سياسي وقانوني، أما الجنس فيفيد انتساب الشخص إلى سلالة بشرية معينة<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثاني: أركان الجنسية

يتبين من التعريفات السابقة لمفهوم الجنسية أنها تقوم على الرابطة السياسية والقانونية بين الفرد والدولة، ويترتب عليها الحقوق والواجبات، أي أن هذه الرابطة في حقيقتها عقد قائم بين الفرد والدولة، ومن هنا حدد القانونيون ثلاثة أركان هي:

#### الركن الأول: الدولة مانحة الجنسية.

الدولة هي الأكثر أهمية في رابطة الجنسية من أي ركن آخر، وهي الأسلوب والأداة التي تستخدم في توزيع الأفراد بين الدول، ولها وحدها الحق في إنشاء الجنسية الخاصة بها، وهي الجهة الوحيدة التي تستطيع منح جنسيتها لأفرادها<sup>(٢)</sup>.

ولا يثبت هذا الحق لبقية أشخاص القانون الدولي العام كالمنظمات الدولية مهما علت منزلتها في المجتمع الدولي، وحتى تستطيع الدولة أن تمنح الجنسية لا بد أن تتمتع بالشخصية الدولية، أي أن تكون معترفاً بها دولياً<sup>(٣)</sup> حتى لو كانت ناقصة السيادة مثل الدول الخاضعة للانتداب<sup>(٤)</sup>، أو التي تحت نظام الوصاية<sup>(٥)</sup>، فإن لها الحق في إنشاء الجنسية لأفرادها ما زالت

(١) أحكام الجنسية: أحمد عشوش، وعمر باخشب، ص ٧٣.

(٢) الوسيط في أحكام الجنسية: عبد العال، ص ٣٥.

(٣) الموجز في القانون الدولي الخاص: بدر الدين الشوقي، ص ٢٢٦، القانون الدولي الخاص: سلامة، ص ٣٣، والوسيط في الجنسية: عبد العال، ص ١٣.

(٤) الانتداب: نظام سياسي مؤقت استحدث بعد الحرب العالمية الأولى، ونص عليه ميثاق عصبة الأمم المتحدة عام ١٩١٩م، ويقصد به وضع بعض البلاد التي تسكنها شعوب لم تكن أهلاً لأن تستقل بشؤونها تحت إشراف بعض الدول المتقدمة للنهوض بهذه الشعوب حتى تستطيع أن تتولى زمام أمورها بنفسها. انظر: القاموس السياسي، أحمد عطية الله، ص ١٣٠.

(٥) الوصاية في الاصطلاح الدولي: " نظام ابتدع بقيام هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٥م، وكانت التوصية باستخدام هذا النظام قد تمت في مؤتمر يالطا في أوائل عام ١٩٤٥م عندما بحث المجتمع في المؤتمر مصير الأقاليم التي كانت تحت إشراف عصبة الأمم المتحدة عام ١٩١٩م. انظر: المعجم السياسي: وضاح زيتون، ص ٣٩٤.



محتفظة بشخصيتها الدولية<sup>(١)</sup>.

والدولة هي التي تتولى منح الجنسية حسب ما تراه من المصلحة، لذا لا يجوز للدولة أن تمنح أكثر من جنسية لأفرادها، ومن حق كل دولة منح جنسيتها وتنظيم أحكامها حسب ما تراه مناسباً لها، ومحققاً لمصلحتها دون أي تدخل من غيرها نظراً لاستقلالها التام وسيادتها على شعبها وأرضها<sup>(٢)</sup>.

### الركن الثاني: الشخص الذي تثبت له الجنسية (الفرد).

الفرد هو الركن الثاني من أركان الجنسية، ذلك لأنها تمنح الفرد الانتماء لشعب ودولة، وبما أن الفرد أحد الأركان الأساسية للجنسية وسبب في استمرار الدول ووجودها كان لا بد من الحديث عنه كعنصر من أهم عناصرها وطرف أساسي في تكوين الدولة باعتبار الفرد هو الطرف المتلقي للجنسية<sup>(٣)</sup>.

والجنسية صفة تلحق الفرد ما دام متمتعاً بالشخصية القانونية، ولا يؤثر كمال الأهلية أو نقصانها أو فقدانها على اكتسابه وتحمله لها<sup>(٤)</sup>.

### الركن الثالث: الرابطة القانونية والسياسية.

الجنسية تقوم على اعتبارات قانونية وسياسية، مما ينتج عنه ترتيب حقوق والتزامات متبادلة على كل طرف<sup>(٥)</sup>.

ويقصد بالرابطة القانونية: أن الجنسية تستمد صفتها القانونية من القانون، وكل دولة تحدد أسس اكتساب جنسيتها وفقدانها، والآثار المترتبة على ذلك من حقوق والتزامات<sup>(٦)</sup>، كما تقوم هذه الرابطة على اعتبارات سياسية، واجتماعية، وروابط روحية، تجعل الفرد أكثر انتماء لوطنه<sup>(٧)</sup>.

(١) القانون الدولي الخاص: سلامة، ص ٣٧، الجنسية في التشريعات العربية المقارنة، فؤاد عبد المنعم رياض، ص ٥.

(٢) أحكام الجنسية: أحمد عشوش، وعمر باخشب، ص ٨٠.

(٣) الأصول العامة في الجنسية: طلال ياسين عبد الله العيسي، ص ٣٦.

(٤) القانون الدولي الخاص: ديب، ص ٥٠.

(٥) الموجز في القانون الدولي الخاص: بدر الدين الشوقي، ص ٥.

(٦) القانون الدولي الخاص: ديب، ص ٥١.

(٧) الجنسية في التشريعات العربية المقارنة، فؤاد عبد المنعم رياض، (٨/١).

**ويقصد بالرابطة السياسية:** أن الجنسية تتصل بالدولة باعتبار أنها وحدة سياسية لها كيائها الخاص ولها استقلالها التام، وهي التي تتولى تنظيم أحكام الجنسية، ووضع الشروط المناسبة لاكتسابها حسب ما تراه من مصلحة.

وينشأ عن هذه العلاقة القانونية السياسية حقوق وواجبات متبادلة بين الفرد والدولة، فيقع على عاتق الدولة توفير الحماية له والدفاع عنه، داخل الدولة وخارجها، مقابل الالتزام بأوامر الدولة والخضوع لها والدفاع عنها واحترام قوانينها<sup>(١)</sup>.

### الفرع الثالث: أنواع الجنسية

كل دولة لها الحق في تنظيم جنسيتها ومنحها لأفرادها دون أي تدخل من أي دولة أو جهة أخرى، واستقر الفقه القانوني على أن ثبوت الجنسية على نوعين، جنسية أصلية وجنسية مكتسبة، وسأوضح مفهوم كل منهما.

#### أولاً: الجنسية الأصلية:

الجنسية الأصلية أو جنسية الميلاد هي الجنسية التي تثبت للفرد منذ لحظة ميلاده، ويطلق عليها كذلك الجنسية المفروضة، باعتبار أنها تمنح بقوة القانون على المولود بتوافر شروطها فيه من ناحية، ولعدم توافر إرادة قبولها أو رفضها لديه من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup>. وقد عرّفت الدولة الإسلامية ذلك النوع من أنواع كسب جنسيتها<sup>(٣)</sup>.

وتبنى الجنسية الأصلية على معيارين أساسيين متعارف عليهما بين جميع الدول وهما: حق الدم وحق الإقليم.

**حق الدم:** " حق الفرد الذي يولد من أب يتمتع بجنسية دولة ما، باكتساب جنسية هذه الدولة بمجرد ميلاده سواء أتمت هذه الولادة على إقليم هذه الدولة أم خارجه"<sup>(٤)</sup>، وحق الدم يستند لرابطة البنوة<sup>(٥)</sup>، ويكون اكتساب الفرد لهذه الجنسية بقوة القانون<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح أحكام قانون الجنسية: الراوي، ص ١٨، الجنسية وأحكامها في القانون الدولي الأردني: الهداوي، ص ١٧.

(٢) الموجز في الجنسية ومركز الأجانب: شمس الدين الوكيل، ص ٦٤.

(٣) طرق اكتساب الجنسية: جمال رضوان، ص ٢٠٣، أحكام تنظيم الجنسية، عبد المنعم حافظ، ص ١٣١.

(٤) القانون الدولي الخاص: ديب، ص ٣٦.

(٥) الوسيط في أحكام الجنسية: عبد العال، ص ٣٧١.

(٦) شرح أحكام قانون الجنسية: الراوي، ص ٢٩.

**حق الإقليم:** يقصد بهذا المصطلح أن يكتسب الفرد جنسية الدولة التي يولد على إقليمها بحكم القانون بصرف النظر عن جنسية أبويه<sup>(١)</sup>.

وتثبت الجنسية الأصلية في مختلف تشريعات دول العالم على أساسين، إما بناء على حق الدم (بصفة أساسية)، أو بناء على حق الإقليم (بصفة ثانوية)<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الجنسية المكتسبة

الجنسية المكتسبة أو الطارئة أو اللاحقة أو جنسية ما بعد الميلاد، مسميات لمعنى واحد يشير إلى الجنسية التي تثبت للشخص في تاريخ لاحق على الميلاد، حتى وإن كانت حادثة الميلاد عاملاً في اكتسابها، ما دامت العوامل الأخرى لم تتوافر إلا في تاريخ لاحق.

وتقتصر الجنسية المكتسبة على الأجانب الذين يرغبون في كسب جنسية الدولة، وتوافق الدولة على إسباغ الصفة الوطنية عليهم، طبقاً لقانون الجنسية فيها، وأهم أسبابها التجنس والزواج المختلط<sup>(٣)</sup>.

وقد عرفت الدولة الإسلامية التجنس بجنسيتها المكتسبة، وذلك بالدخول في دين الدولة الإسلامية والإقامة فيها، أو الدخول في ذمة الدولة الإسلامية، أو الزواج من غير أهل دار الإسلام<sup>(٤)</sup>.

### الفرع الرابع: أهمية الجنسية

سبق أن ذكرت أن مفهوم الجنسية عبارة عن: رابطة بين الدولة والفرد يترتب عليها التزامات من الفرد تجاه الدولة مانحة الجنسية مقابل الحصول على حقوقه.

وتظهر أهمية الجنسية بإدراك الأهمية التي تحتلها قواعد الجنسية سواء أكان ذلك على المستوى الدولي، أم على المستوى الوطني، أم في حياة الأفراد، فعلى المستوى الدولي تمثل الجنسية في الوقت المعاصر المعيار الوحيد المعترف به من قبل القانون الدولي العام لتوزيع الأفراد في مختلف دول العالم وتحديد انتساب كل منهم إلى دولة معينة، أما على المستوى

(١) شرح أحكام قانون الجنسية: الراوي، ص ٢٩.

(٢) مبادئ القانون الدولي وتطبيقات في المملكة العربية السعودية، منصور بن خضران الدموك، ص ٨٠.

(٣) نظام الجنسية في القانون المقارن، حسام الدين فتحي ناصف، ص ٩٩، والجنسية والتجنس: سميج عواد الحسن، ص ٨٢.

(٤) طرق اكتساب الجنسية: جمال رضوان، ص ٢٠٤، والتشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عودة، (٣٠٨/١).

الوطني فتمثل قواعد الجنسية أداة تحديد ركن الشعب في الدولة وعن طريقها يتميز مواطنو الدولة من غيرهم من مواطني الدول الأخرى<sup>(١)</sup>.

وبناء على ذلك تعدّ الجنسية أداة توزيع البشر بين الدول المختلفة، فعن طريقها يتحدد ركن الشعب في كل دولة، وبالتالي يتحدد المجال الذي تمارس فيه كل دولة سيادتها، إذ إن الجنسية هي مناط الولاء السياسي للدولة<sup>(٢)</sup>.

وللجنسية على هذا النحو أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع وكيان الدولة، فهي المعيار التي تتخذ في ضوءه التفرقة بين الوطني والأجنبي، وهي تفرقة تبدو أهميتها بالنسبة للآثار القانونية المتعددة التي يربتها القانون الداخلي على اكتساب الشخص الصفة الوطنية<sup>(٣)</sup>.

ويجب على المواطن الولاء والإخلاص للدولة والوطن، والدفاع عنه وبذل النفس والمال في ذلك، واحترام نظام الدولة ودستورها<sup>(٤)</sup>.

وتحقق الجنسية المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، حيث إن الدساتير تنص على حق المساواة بين جميع مواطني الدولة، بغض النظر عن الجنس أو النوع أو الأصل أو الدين أو اللغة؛ كما تنص أيضاً على تكافؤ الفرص للجميع.

## المطلب الثاني: التجنس مفهومه وشروطه وآثاره

سبق أن ذكرت أن الجنسية المكتسبة هي التي تثبت للفرد بعد ميلاده، وتقتصر على الأجانب الذين يرغبون في كسب جنسية الدولة، وتوافق الدولة على إسباغ الصفة الوطنية عليهم، طبقاً لقانون الجنسية فيها. وأهم أسبابها التجنس والزواج المختلط<sup>(٥)</sup>.

### الفرع الأول: مفهوم التجنس.

**في اللغة:** يقال: تجنس فلان: أي اكتسب جنسية غير جنسيته الأصلية<sup>(٦)</sup>.

(١) أحكام الجنسية ومركز الأجانب، محمد الروبي وآخرون، ص ٦.

(٢) أحكام الجنسية: أحمد عشوش، وعمر باخشب، ص ٦٦.

(٣) الجنسية والمواطن ومركز الأجانب: هشام علي صادق، ص ١٩.

(٤) آثار الحرب في الفقه الإسلامي: وهبة الزحيلي، ص ٧٤٤-٧٤٥.

(٥) نظام الجنسية في القانون المقارن: حسام الدين فتحي ناصف، ص ٩٩، الجنسية والتجنس: سميح عواد الحسن، ص ٨٢.

(٦) المعجم الكبير: مجمع اللغة العربية، (٥٩٤/٤).

**في الاصطلاح:** " طريق لكسب الجنسية بمنحها من الدولة حسب تقديرها المطلق للأجنبي الذي يطلبها بعد استيفاء الشروط التي يتطلبها القانون" <sup>(١)</sup>.

وجاء في تعريفه: " هو أحد طرق كسب الجنسية في مرحلة ما بعد الميلاد، وتكون بطلب من المتجنس وموافقة من الدولة، ولها شروط تضعها الدولة، وآثار تترتب على منحها بالنسبة للفرد وبالنسبة للدولة" <sup>(٢)</sup>.

والتجنس يتم بإرادة الفرد المطلقة، ولا أحد يفرضه عليه حتى القانون لا يستطيع فرض جنسية لشخص لا يريد لها رغماً عنه <sup>(٣)</sup>، وكذلك الدولة هي التي تمنح الجنسية لمن تريد؛ فلها الحق في قبولها أو رفضها، حيث تخضع لتقديرها المطلق، وهي تستطيع رغم توافر الشروط المقررة في القانون لمنح الجنسية أن ترفض منحها طبقاً لمصلحتها الخاصة <sup>(٤)</sup>.

### الفرع الثاني: شروط التجنس

وضعت كل دولة في تشريعاتها شروطاً عديدة لقبول منح جنسيتها لغير أفرادها وشعبها، تختلف تشديداً وتخفيفاً من دولة لأخرى بحسب سياسة الدولة ومصالحها، ولكنها تهدف في النهاية إلى ضرورة توافر رابطة قوية تعبر عن انتماء الشخص المتجنس إلى تلك الدولة؛ واندماجه في مجتمعا <sup>(٥)</sup>.

**ومن هذه الشروط العامة التي تشترطها الدولة لمنح الجنسية عن طريق التجنس ما يأتي:**

١- شروط تتعلق باندماج المتجنس في الجماعة الوطنية، مثل شروط الإقامة، والإلمام بلغة الدولة وتاريخها، فبهذا الشرط تتحقق الدولة من وجود نية الاستقرار الدائم في إقليم الدولة التي يريد اكتساب جنسيتها عن طريق التجنس، وترى الدول أن شرط الإقامة ذو أهمية كبيرة لأنه بطول إقامة الفرد تستطيع الدولة معرفة مدى صلته بها وولائه لها <sup>(٦)</sup>، وتختلف مدة هذه الإقامة من دولة لأخرى بحسب سياسة الدولة ومصالحها <sup>(٧)</sup>.

(١) الجنسية والمواطن ومركز الأجانب: صادق، ص ١١٤.

(٢) الجنسية ومركز الأجانب: أشرف محمد، ص ٧٥-٧٦، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام: علي علي منصور، ص ٩٩.

(٣) الوسيط في أحكام الجنسية: عبد العال، ص ٤٥٣.

(٤) الجنسية في القانون التونسي: الميمي، ص ٣٣.

(٥) طرق اكتساب الجنسية: جمال عاطف رضوان، ص ٥٠٧.

(٦) الوجيز في القانون الدولي الخاص: الدحوح، ص ٦٧.

(٧) الجنسية في القانون التونسي: الميمي، ص ٣٤.

٢- شروط تهدف إلى حماية مجتمع الدولة، مثل وجوب كون المتجنس حسن السلوك، ولم يسبق الحكم عليه في جرائم مخلة بالأخلاق والشرف، وقادراً على كسب عيشه.

٣- شروط تهدف للتأكد من أهلية طالب الجنسية ببلوغه سن الرشد<sup>(١)</sup>، بحيث يكون واعياً بالقدر الكافي، عارفاً بما يفعله، لأنه سيقوم بالتخلي عن الجنسية الأصلية والحصول على جنسية أخرى لينتمي لشعب آخر وإقليم آخر<sup>(٢)</sup>. وهناك شروط أخرى تشترطها بعض الدول تختلف من دولة لأخرى.

ويمكن القول إن الدولة الإسلامية عرفت التجنس بالمفهوم الحديث وإن لم تستعمله نصاً، وأتاحت التجنس بجنسيتها بشرطين أساسيين:

- ١- الدخول في إقليم الدولة الإسلامية والإقامة الدائمة فيها.
- ٢- الخضوع للشرعية الإسلامية، وهي القانون الساري داخل الدولة الإسلامية، ويشمل هذا من أسلم ومن لم يسلم لكي يصير الشخص عضواً في الدولة الإسلامية<sup>(٣)</sup>.

### الفرع الثالث: آثار التجنس

الجنسية هي التي تحدد الحالة المدنية للأفراد وحالتهم السياسية، كما تحدد سيادة الدولة على أفرادها، وتميز شعبها عن الشعوب الأجنبية، وتحدد الحقوق والواجبات في علاقة الفرد بالدولة.

وإن أهم أثر يترتب على التجنس هو كسب صفة المواطنة، وهي الصفة التي تستوجب التمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطن الأصلي، والالتزام بالواجبات كافة التي يلتزم بها، ومن هنا ألقى ضوءاً على حقوق المتجنسين وواجباتهم، بعد أن يثبت لهم المركز القانوني الوطني باكتساب جنسية الدولة.

وهذه الحقوق بعضها فردية وبعضها جماعية أو عائلية، وبعضها سياسي، وبعضها مدني، وبعضها إنساني كما يلي:

(١) أحكام تنظيم الجنسية: السيد عبد المنعم حافظ، ص ١٩١-١٩٨، الجنسية والتجنس: سميح الحسن،

ص ٢٣٩-٢٤٢، القانون الدولي الخاص: صلاح الدين جمال الدين، ص ١٠٣-١٠٧.

(٢) شرح أحكام قانون الجنسية: الراوي، ص ٣٩-٤٠.

(٣) طرق اكتساب الجنسية: جمال عاطف رضوان، ص ٥٠٧، الجنسية والتجنس: سميح الحسن، ص ٢٤٢-

## أولاً: الحقوق الفردية

- يصبح المتجنس وطنياً من رعايا الدولة، يتمتع بجميع حقوق الوطنيين في الجملة وإن استثنيت بعض الأمور كالتقدم لوظائف حساسة، ومن بين هذه الحقوق:
- ١- الحقوق الإنسانية: كالحريات العامة، ومنها حرية الدين عقيدة وعبادة، وحرية التنقل، وحرية الرأي والاجتماع والتنظيم، والتمتع بمرافق الدولة، والالتجاء للقضاء والأمن.
  - ٢- الحقوق المدنية: ومنها حق الزواج وتكوين الأسرة، والحقوق المالية، وحق العمل والتملك.
  - ٣- الحقوق السياسية: كحق الانتخاب، وحق الترشح، وحق تولي الوظائف العامة، أو المناصب السياسية، وحق تأسيس الأحزاب والانضمام إليها، وذلك بعد فترة زمنية محددة من تجنسه.
  - ٤- يتمتع المتجنس بالحماية الدبلوماسية لشخصه وأمواله في حالة وجوده في دولة أجنبية<sup>(١)</sup>.
  - ٥- ثبوت حقوق المواطن العادي، بحيث يصبح مواطناً في الدولة، وعنصراً عاملاً من عناصرها.
  - ٦- الحصول على الإقامة الدائمة في تلك الدولة.
  - ٧- تطبيقاً لمبدأ وحدة الأسرة يتبع الأولاد القصر والدهم في جنسيته الجديدة، كما يتيح القانون للزوجة الحصول على هذه الجنسية الجديدة<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: الواجبات

- ١- خضوع المتجنس لقوانين الدولة المانحة للجنسية في كل مجالات حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٢- واجب مالي بأداء الضرائب المختلفة، والمشاركة في بناء صرح الدولة بكل مواهبه وقدراته التي تتوافر لديه.
- ٣- المشاركة في جيشها والتزام الدفاع عنها في حالة الحرب.
- ٤- تمثيل الدولة خارجياً، وعلى الدولة حمايته دبلوماسياً في النطاق الدولي<sup>(٣)</sup>.

(١) الجنسية في الشريعة الإسلامية: رحيل غرايبة، ص ١٤٤؛ والوسيط في الجنسية: عبد العال، ص ١٨.

(٢) تنظيم الجنسية: السيد عبد المنعم حافظ، ص ٢٠١-٢٠٣، الجنسية والتجنس: سميح الحسن، ص ٢٤٢-٢٤٣، نظام الجنسية في القانون المقارن: حسام الدين فتحي ناصف، ص ١١٨ وما بعدها، طرق اكتساب الجنسية: جمال رضوان، ص ٢٣٩ وما بعدها.

(٣) الجنسية في الشريعة الإسلامية: رحيل غرايبة، ص ١٤٤-١٤٥.

وقد عرفت الدولة الإسلامية أهم هذه الحقوق الإنسانية والمدنية والسياسية، قبل القانون الدولي، وأباحته للأجنبي حقوقه المدنية والإنسانية، ما دام قد سمح له بدخول الدولة الإسلامية والإقامة فيها، بل إن القانون الدولي أخذها عن قواعد الشريعة الإسلامية المقررة منذ بداية ظهور الإسلام<sup>(١)</sup>.

ولا تزال الشريعة الإسلامية لها السبق على العالمين بتشريعاتها ترك غير المسلمين والاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية.

### المطلب الثالث: حكم التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية

#### تمهيد

لقد تحدث الفقهاء القدامى عن حكم اكتساب المسلم جنسية الدولة غير الإسلامية تحت عنوان حكم الإقامة في دار الحرب والهجرة منها إلى دار الإسلام.

وحول هذه المسألة دار نقاش طويل بين العلماء في الماضي والحاضر، وصورة المسألة هي: هل يجوز للمسلم أن يذهب إلى البلاد غير الإسلامية للإقامة فيها؟ أو هل يجوز للمسلم الذي هو أصلاً من دار الكفر وأسلم هناك أن يبقى في هذه الدار مسلماً؟ **والتفصيل في المسألة كما يأتي:**

#### أولاً: أقوال الفقهاء في المسألة

**القول الأول:** ذهب المالكية والظاهرية إلى القول: بأن على من أسلم ببلد من بلاد الكفر أن يخرج منها مهاجراً إلى دار الإسلام، وأنه يحرم عليه المقام في دار الكفر ما دام يستطيع إلى الهجرة سبيلاً<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** ذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة<sup>(٣)</sup>، إلى جواز المقام في بلاد الكفر إذا تمكن المسلم من إظهار شعائر دينه وتعلم ما يلزمه من الأحكام، وأمن على نفسه وأهله الفتنة ولم يطلبه الإمام، انطلاقاً من أن الأصل في ذلك الحل، وأن

(١) الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام: علي منصور، ص ١٠٠.

(٢) المقدمات والممهّدات: ابن رشد، (١٥٣/٢)، على هامش المدونة الكبرى لسحنون؛ والمحلى، ابن حزم الظاهري، (٤١٩/٥).

(٣) المبسوط: السرخسي، (٦/١٠)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: الزيلعي، (١٣٤/١)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين الرملي، (٨٢/٨)، شرح منتهى الإرادات: منصور البهوتي، (٢٦١/١).



الخطر لا يكون إلا لعارض من اضطهاد أو فتنة أو غير ذلك، وإن قالوا باستحباب الهجرة لتكثير سواد المسلمين.

### ثانياً: أدلة الأقوال

أدلة القول الأول: وقد استدلو لما ذهبوا إليه بأدلة من القرآن والسنة والمعقول منها:

أولاً: بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: نقل القرطبي عن الإمام مالك. قوله: "هذه الآية دالة على أنه ليس لأحد المقام بأرض يُسَبُّ فيها السلف، ويعمل فيها بغير الحق"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن كثير: "وهذا تحريض على الهجرة، وترغيب في مفارقة المشركين، وأن المؤمن حيثما ذهب وجد عنهم مندوحة وملجأ يتحصن فيه"<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: من السنة النبوية، حيث استدلو بجملته من الأحاديث منها:

- عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ قَالَ: "لَا تَرَايَ نَارَاهُمَا"<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة: في الحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة النساء: الآية ٩٨.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، (١٤٨/٥).

(٣) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، (٥٤٢/١).

(٤) من الرؤية، يقال: تراءى القوم إذا رأى بعضهم بعضاً، تراءى الشيء: أي ظهر حتى رأيته، قال في النهاية: أي: يلزم المسلم ويجب أن يتباعد منزله عن منزل المشرك، ولا ينزل بالموضع الذي إن أوقدت فيه ناره تلوح وتظهر للمشرك إذا أوقدها في منزله، ولكنه ينزل مع المسلمين، وهو حث على الهجرة، وقال شرف الدين الطيبي: قوله: (لا تترأى ناراهما): هو علة لبراءته ﷺ منهم، يعني لا يصح ولا يستقيم للمسلم أن يساكن الكافر ويقرب منه، ولكن يبعد بحيث لا تترأى ناراهما، فهو كناية عن البعد البعيد. انظر: تحفة الأحوذى، المباركفوري، (١٩٠/٥)؛ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: شرف الدين الطيبي، (٢٥٠٦/٨)، حديث رقم ٣٥٤٨.

(٥) سنن أبي داود: كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود، (٤٥/٣)، حديث رقم ٢٦٤٥، سنن الترمذي: كتاب السير، باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، (٢٠٧/٣)، حديث رقم ١٦٠٤، وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (٢٩/٥)، حديث رقم ١٢٠٧.

(٦) سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: الصنعاني، (٨٩/٤).

– وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ"<sup>(١)</sup>.

– وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَعَلَى فِرَاقِ الْمُشْرِكِ»<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: في الحديثين دليل على تحريم مساكنة الكفار، ووجوب مفارقتهم<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً: من المعقول

إن المسلمين الذين يعيشون في دولة غير إسلامية يكونون مضطهدين ومستضعفين بين الأغلبية غير المسلمة فلا يجوز للمسلم أن يرضى لنفسه الضعف والاضطهاد من أحد مهما يكن، ولا ريب في أن الاضطهاد جور وظلم، ومن جهة أخرى فإنه يخاف على المسلم أن تجري عليه أحكام الكفر حيث يكثر في هذه البلاد الفسوق والمنكر، فيجب على المسلم إن لم يستطع تغيير هذا المنكر أن يبتعد عنه، وذلك يكون بالهجرة<sup>(٤)</sup>.

أدلة القول الثاني: واستدل الجمهور لما ذهبوا إليه بأدلة كثيرة أذكر منها ما يلي:

أولاً: من القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة: قال البيضاوي: "في الآية دليل على وجوب الهجرة من موضع لا يتمكن المسلم فيه من إقامة دينه"<sup>(٦)</sup>.

(١) سنن أبي داود: كتاب الجهاد، باب الإقامة بأرض الشرك، (٩٣/٣)، حديث رقم ٢٧٨٧؛ وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته، (١٠٦٤/٢)، حديث رقم ٦١٨٣.

(٢) السنن الصغرى: النسائي، كتاب البيعة، باب البيعة على فراق المشرك، (١٤٧/٧)، حديث رقم ٤١٧٥؛ ومسند الإمام أحمد، (٥٠٠/٣١)، حديث رقم ١٩١٦٢؛ وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (٣١/٥).

(٣) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي الشوكاني، (١٧٧/٨)؛ تحفة الأحوزي شرح جامع الترمذي: المباركفوري، (٢٣٠/٥).

(٤) البيان والتحصيل: ابن رشد، (١٧١/٤).

(٥) سورة النساء: الآية ٩٧.

(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ومعه حاشية شيخ زاده: القاضي البيضاوي، (١٦٣/٢).

وقال ابن كثير: " فنزلت هذه الآية الكريمة عامة في كل من أقام بين ظهرائي المشركين، وهو قادر على الهجرة، وليس متمكناً من إقامة الدين فهو ظالم لنفسه، مرتكباً حراماً بالإجماع، وينص هذه الآية<sup>(١)</sup> .

فالآية بمفهومها تدل على جواز الإقامة في البلاد غير الإسلامية لمن تمكن من إظهار دينه، ولم يكن مستضعفاً، وإلا فلا.

### ثانياً: من السنة النبوية:

١- إنَّ النبي ﷺ: أقرَّ من بقي من المؤمنين القادرين على الهجرة في مكة، ومكة حينئذ كانت دار كفر.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: وَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنَّ فَرَضَ الْهَجْرَةِ عَلَى مَنْ أَطَاقَهَا إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَنْ فُتِنَ عَنْ دِينِهِ بِالْبَلَدِ الَّذِي يُسَلِّمُ بِهَا، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِقَوْمٍ بِمَكَّةَ أَنْ يُقِيمُوا بِهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ؛ مِنْهُمْ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَغَيْرُهُ، إِذْ لَمْ يَخَافُوا الْفِتْنَةَ، وَكَانَ يَأْمُرُ جِيُوشَهُ أَنْ يَقُولُوا لِمَنْ أَسْلَمَ: " إِنْ هَاجَرْتُمْ فَلَكُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَإِنْ أَقَمْتُمْ فَأَنْتُمْ كَأَعْرَابٍ وَلَيْسَ يُخَيَّرُهُمْ إِلَّا فِيمَا يَجِلُّ لَهُمْ " <sup>(٢)</sup>.

٢- كما أن النجاشي ملك الحبشة قد أسلم في زمن النبي ﷺ، وأقام في بلاده وهي دار كفر، ومات فيها دون أن يهاجر إلى دار الإسلام، وصلى عليه الرسول ﷺ حين مات <sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: صلاة النبي ﷺ على النجاشي تدل على أنه كان مسلماً، وكان مقيماً بين المشركين، ولكن لم يكن مستضعفاً، وأقره النبي ﷺ على إقامته وقال: «مَاتَ الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَى أَخِيكُمْ أَصْحَمَةَ» <sup>(٤)</sup>، مما يدل على جواز الإقامة بين المشركين إذا لم يخف المسلم على دينه.

### ثالثاً: الموازنة والترجيح

إن بلاد الكفر اليوم تغيرت كثيراً في معظم دول العالم عما كان سابقاً، حيث حقوق الإنسان محفوظة بالدساتير والقوانين مهما كانت اعتقادات الشخص وتوجهاته، كما أنه يسمح في هذه الدول للمسلمين بإقامة المساجد والمدارس والجمعيات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل

(١) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، (٢/٣٤٤).

(٢) معرفة السنن والآثار عن الإمام الشافعي: الإمام البيهقي، باب فرض الهجرة، (٦/٤٩٦).

(٣) فتح الباري: ابن حجر، (٧/١٩١).

(٤) صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب موت النجاشي، (٥/٥١)، حديث رقم ٣٨٧٧.

على أنه بإمكان المسلمين أن يظهروا دينهم، ويمارسوا شعائرهم التعبدية، وهذا يعني جواز الإقامة في غير بلاد الإسلام لمن كان هذا حاله، وإلا فلا يجوز له ذلك.

ولذلك أرى أن في تفصيل حكم الهجرة من البلاد غير الإسلامية والإقامة فيها إلى البلاد الإسلامية حسب الأحوال والظروف؛ فيه اليسر والمصلحة للمسلمين.

وأما التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية فمسألة حادثة ونازلة لم تكن على عهد السلف والأئمة، حيث إنها تختلف عن مسألة الهجرة من بلاد غير المسلمين إلى بلاد المسلمين. وقد اختلف فيها الفقهاء المعاصرون على أربعة أقوال: التحريم، والجواز، والجواز بشروط، والتفصيل، وبيان ذلك كما يأتي:

### الفرع الأول: تحرير محل النزاع في المسألة<sup>(١)</sup>:

نظر الفقهاء المعاصرون إلى هذه المسألة فاختلّفوا فيها؛ نظراً لأنها من المسائل المحدثّة التي لم تدرك فقهاء المذاهب المعتمدة. وهي من مسائل السياسة الشرعية، وليست من مسائل الاعتقاد، والحكم فيها يتبع الموازنة بين المصالح والمفاسد؛ فتكون مشروعة إذا لاحت أمارات الخير فيها، وغلبت مصلحتها على مفسدتها. وتكون ممنوعة إذا لاحت أمارات الشر فيها، وغلبت مفسدتها على مصلحتها.

وقد عالج فقهاؤنا المحدثون هذه المسألة وفقاً لقواعد التخيّر الفقهيّة، والاستنباط من النصوص الشرعية العامة، فاتفقوا على مشروعية التجنس بجنسية دولة غير إسلامية إذا وقع بغير اختيار، أو كان سبباً للخلاص من الضرر الواقع على إحدى الكليات الخمس (الدين- النفس-العقل-العرض-المال). كما أنه لا خلاف بين الفقهاء المعاصرين على عدم مشروعية التجنس بجنسية إحدى الدول غير الإسلامية، إذا كان في ذلك نصرة لهم على إحدى الدول الإسلامية التي يصيبها الضرر المباشر بهذا التجنس، أو كان التجنس بجنسية إحدى الدول غير الإسلامية إعجاباً بدينها لا بحضارتها، وتنكراً لدين المسلمين وأخوتهم.

ولا خلاف بين هؤلاء الفقهاء، في أن من تعرّض لفتنة في دينه بسبب إقامته في الغرب، يجب عليه ترك هذه الديار، والهجرة إلى حيث يستطيع إقامة دينه، ولا يجوز له البقاء في دار لا يستطيع فيها أن يقيم شعائر دينه.

(١) انظر: حكم التجنس بجنسية دولة غير إسلامية في ضوء فقه الموازنات: محمود النجيري، ص ٤٣-٤٤.

وغير هذه الحالات التي ذكرت، لذلك لا يوجد حكم واحد مطلق في هذه المسألة، بل إن الحكم يختلف في كل حالة من حالات التجنيس، بحسب الظروف والغايات وحال المكلف، وما يحققه التجنيس من مصالح، وما يدرأ من مفساد.

### الفرع الثاني: أقوال الفقهاء في تجنيس المسلم بجنسية الدولة غير الإسلامية

**القول الأول:** قول أكثر الفقهاء المعاصرين وهو المنع، وممن قال به العلامة الشيخ محمد رشيد رضا، والشيخ علي محفوظ عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، والشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ محمد السبيل، وآخرون يطول سردهم<sup>(١)</sup>.

**القول الثاني:** قول بعض الفقهاء وهو الجواز، ومنهم: الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور وهبة الزحيلي، والشيخ الشاذلي النيفر وغيرهم، بشرط المحافظة على الدين والتمسك به، وعدم الذوبان في المجتمع الكافر<sup>(٢)</sup>.

**القول الثالث:** جواز التجنيس بجنسية الدولة الكافرة عند الضرورة؛ كما لو كان مضطهداً في دينه في بلده المسلم، ولم يقبله أحد سوى الحكومة الكافرة، وهو رأي بعض أعضاء مجمع الفقه الإسلامي.

وقد وضع الشيخ الخليلي ثلاثة شروط للجواز، وهي:

- ١- انسداد أبواب العالم الإسلامي في وجه لجوئه إليهم.
- ٢- أن يضمر النية على العودة متى تيسر ذلك.
- ٣- أن يختار البلد التي يمارس فيها دينه بحرية<sup>(٣)</sup>.

**القول الرابع: التفصيل في المسألة؛ ويرى القائلون به<sup>(٤)</sup>؛ أن الناس في طلب الجنسية على ثلاثة أقسام:**

(١) انظر: فتاوى محمد رشيد رضا، (١٧٤٨/٥)؛ آثار ابن باديس: ابن باديس، (٣٠٩/٣)؛ حكم التجنيس بجنسية الدول غير المسلمة: محمد السبيل، ص ٢٧١.

(٢) بحوث في قضايا فقهية معاصرة: محمد تقي العثماني، ص ٣٢٩؛ فقه الأقليات المسلمة: القرضاوي، ص ٢٤ وما بعدها.

(٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الأول، حكم التجنيس بجنسية الدول غير المسلمة: محمد السبيل، ص ١٩٥.

(٤) الأحكام السياسية للأقليات المسلمة: سليمان بن محمد توباليك، ص ٧٩-٨٨.

**الأول:** التجنس بجنسية الدولة الكافرة من غير مسوغ شرعي، بل تفضيلاً للدولة الكافرة وإعجاباً بها وبشعبها وحكمها، وهذه ردة عن الإسلام عياداً بالله.

**الثاني:** التجنس للأقليات المسلمة التي هي من أصل سكان تلك البلاد؛ فهو مشروع وعليهم نشر الإسلام في بلادهم، وتبييت النية للهجرة لو قامت دولة الإسلام واحتاجت إليهم.

**الثالث:** تجنس الأقليات المسلمة التي لم تكن من أهل البلد الكافرة، ويعتريه الحالات الآتية:

أ- أن يترك المسلم بلده بسبب الاضطراب والاضطهاد ويلجأ لهذه الدولة؛ فهو جائز بشرط الاضطراب الحقيقي للجوء، وأن يتحقق الأمن للمسلم وأهله في بلاد الكفر، وأن يستطيع إقامة دينه هناك، وأن ينوي الرجوع لبلاد الإسلام متى تيسر ذلك، وأن ينكر المنكر ولو بقلبه، مع عدم الذوبان في مجتمعات الكفر.

ب- أن يترك المسلم بلده قاصداً بلاد الكفر لأجل الاحتياجات الأساسية للحياة من مأكل ومشرب؛ فلو بقي في بلاده لهلك هو وأهله، فله أن يتجنس إذا لم يستطع البقاء بغير جنسيته.

ج- التجنس لمصلحة الإسلام والمسلمين ونشر الدعوة، وهو جائز.

د- التجنس لمجرد أغراض دنيوية بلا ضرورة ولا مصلحة للإسلام وأهله، وهو محرم.

### الفرع الثالث: سبب الخلاف في المسألة<sup>(١)</sup>.

وهذا الخلاف الفقهي يرجع إلى أسباب متعددة منها:

- ١- اختلافهم في حكم الهجرة بعد الفتح من الديار غير الإسلامية.
- ٢- اختلافهم في حكم الهجرة إلى الديار غير الإسلامية، فراراً من الضرر على إحدى الكليات الخمس (الدين-النفس-العقل-العرض-المال)، أو طلباً للعلم وسعة الرزق.
- ٣- الاختلاف في حادثة فكرة الجنسية والتجنس وغريبة نشأتها.
- ٤- الخلاف في التكيف الفقهي للتجنس: وهل ترتبط الجنسية بعقيدة الولاء والبراء، أو هي من الأعمال المحضة العادية، فتكون صواباً أو خطأ؟
- ٥- الاختلاف فيما هو من حقيقة التجنس، وما هو من لوازمه وتوابعه، والاختلاف في الآثار المترتبة على التجنس، وتوجيه القاعدة الفقهية في تغليب أعظم المصلحتين وأهون

(١) انظر: حكم التجنس بجنسية دولة غير إسلامية في ضوء فقه الموازنات: محمود النجيري، ص ٤٤-٤٥.

المفسدتين، والموازنة بين مفسد التجنس بجنسية دولة كافرة، ومفسدة الإقامة في دولة ظالمة، يفتقد المرء فيها الأمن والكرامة الإنسانية.

٦- الاختلاف في ديار الغرب: أهى دار حرب، أم دار عهد؟ في ظل المتغيرات الحديثة.

٧- الاختلاف في النظر إلى واقع المجتمع الغربي، وماهية التجنس بجنسيته.

٨- الاختلاف في إمكان التغلب على آثار الجنسية القانونية، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

### الفرع الرابع: أدلة أقوال الفقهاء في المسألة

#### أولاً: أدلة المانعين

قالوا إنَّ تجنُّس المسلم بجنسيَّة الدولة غير الإسلامية غير جائز، وقد يصل الى الإرتداد عن الإسلام في ظل وجود الدولة الإسلامية إذ لم يكن هناك مسوِّغ شرعي للتجنس.

وقد استدلل هؤلاء العلماء بأدلة كثيرة من القرآن والسنة ومن مقاصد الشريعة ومن هذه الأدلة ما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ وفي هذه الآية دليل على وجوب هجران الأرض التي يعمل فيها بالمعاصي، وقال سعيد بن جبير: "إذا عمل بالمعاصي في أرض فخرج منها"<sup>(٢)</sup>.

وقال الشوكاني: "وقد استدلل بهذه الآية على أن الهجرة واجبة على كل من كان بدار الشرك، أو بدار يعمل فيها بمعاصي الله جهاراً إذا كان قادراً على الهجرة، ولم يكن من المستضعفين؛ لما في هذه الآية من العموم"<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة النساء: الآية ٩٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، (٣٤٦/٥).

(٣) فتح القدير: الشوكاني، (٥٠٥/١).

وقال الألوسي عند تفسير قوله تعالى: (ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ) بترك الهجرة، واختيار مجاورة الكفار الموجبة للإخلال بأمور الدين، أو بنفاقهم وتقاعدهم عن نصره رسول الله ﷺ وإعانتهم الكفرة<sup>(١)</sup>.

مما سبق يرى الباحث في الآية دليلاً على وجوب الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام لمن استطاع ذلك، ووعيداً شديداً للذين يتركون الهجرة؛ ويقبلون أن يعيشوا مستضعفين أذلاء من غير سببٍ أو ضرورةٍ معتبرة شرعاً.

فإذا كانت الآية تمنع من الإقامة في البلاد غير الإسلامية على هذا النمط، وتتوعد بوعيدٍ شديدٍ للذين يقبلونه، فالنهي عن الانتقال من البلاد الإسلامية إلى بلاد الكفر والبقاء هناك من باب أولى، لأن الإقامة الدائمة في البلد المانح للجنسية هي أهم آثار الجنسية والتجنس.

٢- استدلوها بجملة من الآيات التي تنهى عن موالة الكافرين وطاعتهم؛ ومنها ما يلي:

- قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾<sup>(٢)</sup>.

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنْ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة من الآيات: لقد استفاضت النصوص الشرعية السابقة في التحذير من موالة الكفار؛ ومحبتهم ومودتهم وطاعتهم؛ والرضا عنهم وعن منكراتهم، والمكث في بلادهم، وأمرت أمراً مباشراً باعتزالهم والتحول عن ديارهم إلى دار الإسلام، وأوضحت أن ذلك مناقض لأصل الإسلام، وهادم لعقيدة الولاء والبراء التي لا يصح إسلام العبد إلا بها.

(١) روح المعاني: الألوسي، (١٢٥/٥).

(٢) سورة آل عمران: الآية ٢٨.

(٣) سورة المائدة: الآية ٥١.

(٤) سورة التوبة الآية ٢٣.



قال القاضي عبد الحق الأندلسي في تفسيره: " نهى الله تعالى المؤمنين بهذه الآية اتخاذ اليهود والنصارى أولياء في النصر والخلطة المؤدية إلى الامتزاج والمعاضدة. وحكم هذه الآية باقٍ. وكل من أكثر هذين الصنفين، فله حظ من المقت الذي تضمنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾" (١).

وقال القرطبي في قوله تعالى: " ومن يتولهم منكم فإنه منهم"، بيّن الله تعالى أن حكمه كحكمهم، لأنه قد خالف الله ورسوله كما خالفوا، ووجبت معاداته كما وجبت معاداتهم، ووجبت له النار كما وجبت لهم، فصار منهم أي من أصحابهم (٢).

٣- كما استدلوا بجملة من الأحاديث التي تنهى عن موالاة الكافرين ومساكنتهم، منها ما يلي:

- عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ". قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ؟ قَالَ: "لَا تَرَايَ نَارَاهُمَا" (٣).
- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ" (٤).
- عن بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ بِأُمُورٍ: فَذَكَرَهَا، وَمِنْهَا: "ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ" (٥).
- عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَعَلَى فِرَاقِ الْمُشْرِكِ" (٦).
- وعن بهز بن حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ مُشْرِكٍ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلًا، أَوْ يَفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ" (٧).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق الأندلسي، (٢/٢٠٣).

(٢) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، (٦/٢١٧).

(٣) سبق تخريجه، ص ٥١.

(٤) سبق تخريجه، ص ٥٢.

(٥) صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها، (٣/١٣٥٧)، حديث رقم ١٧٣١.

(٦) سبق تخريجه، ص ٥٢.

(٧) السنن الصغرى: النسائي، كتاب الزكاة، باب من سأل بوجه الله ﷻ، (٥/٨٢)، حديث رقم ٢٥٦٨، صححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (١/٧١٢)، حديث رقم ٣٦٩.

**وجه الدلالة:** دلّت الأحاديث السابقة على اجتناب مخالطة الظلمة والفساق لأنهم أهل المعاصي والذنوب، ومظنة مجامع الشيطان، ولأن الطباع يسرق بعضها بعضاً، ولأن الله أمر أن لا يساكن المؤمن المشرك صوناً للإيمان عن الابتذال بمخالطة الكفار فإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين ولأن المخالطة تنفي وجوب المباينة والمعاداة<sup>(١)</sup>.

وكما هو معروف أن الذي تجنّس بجنسية الدولة غير الإسلامية يجب عليه أن يغيّر تبعية الدولة الإسلامية إلى دولة غير إسلامية؛ وهي من أهم صفات الولاء، وولاء الكفار كفر في الإسلام إذا كان حقيقةً ورضاءً بهم<sup>(٢)</sup>.

٤- إنَّ التجنّس يترتب عليه التزامات وواجبات في مقدمتها المشاركة في جيش الدولة المانحة للجنسية والدفاع عنها، ولو كانت حربها ضد المسلمين فهذا من أعظم الموالاة للمشركين، والنصوص المذكورة سابقاً تكفّر من فعل هذا، وقد سمّى الله تعالى من أظهر الموالاة للمشركين خوفاً من الدوائر منافقاً كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٤)</sup> فلا يجوز لمسلم أن ينتظم في جيش يحارب المسلمين، وهو يعلم أن ذلك يترتب عليه أن يقتل أخاه المسلم بيده.

٥- للتجنّس آثار في غاية السوء على النشء والذرية، من انحلال وتسيّب، وانطماس للهويّة، ونبذ لأحكام الدين والإعراض عنه، وموالاة المشركين ومعاداة المؤمنين، ولا يتنازع في كون هذا واقع المتجنّسين أو أغلبهم إلا مكابر، يقول الإمام **الونشريسي**: "فالواجب على كل مؤمن يؤمن بالله اليوم الآخر السعي في حفظ رأس الإيمان بالبعد والفرار عن مساكنة أعداء حبيب الرحمن ... لأن مساكنة الكفار من غير أهل الذمة لا تجوز ولا تباح ساعة من نهار، لما تنتجه من المفساد الدينية والدنيوية طول الأعمار"<sup>(٥)</sup>.

٦- إنَّ التَّجَنُّسَ إقامة بدار الكفار وزيادة عليها، والأدلة عليها واضحة في تحريم المقام في دار الكفار، لاسيما مع عدم استطاعته إظهار شعائر الدين، يقول ابن رشد: " فإذا وجب بالكتاب

(١) التّؤبِير شرح الجامع الصغير: محمد اسماعيل الصنعاني، (١٨٩/١٠)، حديث رقم ٨٥٩٤.

(٢) فتاوى محمد رشيد رضا، (١٧٥٩/٥).

(٣) سورة الحشر: الآية ١١.

(٤) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب قول النبي: من حمل علينا السلاح فليس منا، (٩٨/١)، حديث رقم ٩٨.

(٥) أسنى المتاجر: الونشريسي، ص ٥٩.

والسنة وإجماع الأمة على من أسلم ببلاد الحرب أن يهاجر بدار المسلمين... فكيف يباح لأحد الدخول الى بلاد حيث تجري عليه أحكامه" (١).

٧- إنَّ التجنيس بجنسية إحدى الدول غير الإسلامية، فيه من المفساد العظيمة التي لا يُلتفت بسببها إلى ما يُتوهم من مصالح هذا التجنيس في الواقع، ومن المقرر في أصول الفقه؛ أنَّ درء المفساد مقدَّم على جلب المصالح. ومن مفساد هذا التجنيس (٢):

أ- انفصال المتجنس بجنسية إحدى الدول غير الإسلامية عن جماعة المسلمين؛ مما يسبب ضعفهم، واندماجه في المجتمع الأجنبي الجديد. ومن كثر سواد قوم فهو منهم.

ب- التعرض للفتنة في الدين، والوقوع في الفواحش، والتهاون في الشعائر والعبادات، والتأثر بالأخلاق الفاسدة التي يعايشها ويشاهدها، والتشبه بالكفار فيما هو من خصوصياتهم، وضعف قوامه الرجل على امرأته.

ت- تكثير عدد غير المسلمين بالمسلمين المثقفين القادرين على العطاء؛ لأنَّ التجنيس لا يكون إلا بشروط خاصة، مما يجعل التجنيس تقيعاً للدول الإسلامية من الثروة البشرية المنتجة.

ث- تضييع الذرية لانشغال الآباء بالسعي على المعاش، وواقع الحال في أوروبا يرينا أن أبناء المسلمين الذين انحرفوا أضعاف من استقاموا منهم لقيام بعض هذه الدول على سياسة صهر المهاجرين، ودمجهم في السكان مثل فرنسا.

من هذه الأدلة السابقة يتضح للباحث أن حكم التجنيس في الإسلام في ظل وجود الدولة الإسلامية بالاختيار، وبلا مصلحة معتبرة شرعاً حرام في جميع الأحوال والظروف، وذلك الفعل يعرض صاحبه الى غضب الله تعالى ورسوله ﷺ، وهو معصية كبيرة تمس الدين والإيمان، ويدفع الإنسان إلى خسارة الدنيا والآخرة.

### ثانياً: أدلة المجيزين

استدلوا على ذلك بجملة من الأدلة مرجعها إلى قاعدة: "تحقيق المصالح ودرء المفساد" (٣).

ومن أدلتهم ما يأتي:

(١) المقدمات والممهّدات: ابن رشد، (١٥٣/٢).

(٢) حكم التجنيس بجنسية دولة غير إسلامية في ضوء فقه الموازنات: محمود النجيري، ص ٥١.

(٣) الموافقات: الشاطبي، (٤٤٦/٦)، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي: أحمد الريسوني، باب تقدير المصالح المتغيرة والمتعارضة، ص ٢٦٧.

١- جاءت الشريعة الإسلامية لتحافظ على الكليات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وكل ما كان سبباً لحفظ هذه الضروريات فهو مشروع، والتجنس بجنسيات الدول غير الإسلامية يوفر للإنسان حياة كريمة وطمأنينة؛ وأمنًا وتمتعاً بحقوق وحرّيات تنعدم غالباً في الدول الإسلامية في واقعنا المعاصر؛ بل إنها تيسّر له أبواباً في التعبد والدعوة ونشر العلم، بما لا نظير له في الدول الإسلامية، لأن دول الغرب قائمة على العلمانية وعلى الليبرالية المطلقة، وعلى الحريات العامة، وليس على أساس ديني، فإذا كان التجنس وسيلة لتحقيق هذه المصالح المشروعة فهو إذاً مشروع<sup>(١)</sup>.

٢- إنّ هذه الجنسية سبب لجلب منافع للمتجنس، مثل التكسب والارتزاق، والحصول على شهادة علمية أو التدريب على صناعة من الصناعات، أو تولي وظيفة معينة، أو الحصول على الحقوق المدنية لمواطني تلك الدولة، ومنها حق الإقامة وتملك العقارات، فتكون هذه الجنسية وسيلة لدفع المضرة وجلب المنفعة، ومن المقرر في أصول الفقه أن الشريعة المطهرة جاءت لتحقيق المنافع وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾<sup>(٢)</sup>.

٣- إنّ الهجرة منسوخة الوجوب في حق من قدّر على إظهار دينه، وهو مذهب الجمهور خلافاً للمالكية<sup>(٣)</sup>. فيجوز للمسلم الإقامة في الديار غير الإسلامية ما تمسك بدينه، وإذا صحت الإقامة في تلك الديار، صحّ التجنس بجنسيتها.

ويدلّ على نسخ وجوب الهجرة بعد الفتح، قول النبي ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَفْرَغْتُمْ فَاغْلِبُوا»<sup>(٤)</sup>. وعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت «لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُونَ يَفِرُّ أَحَدُهُمْ بِدِينِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ،

(١) الأحكام الشرعية للنوازل السياسية، ص ٧٢٢.

(٢) سورة الملك: الآية ١٥.

(٣) روضة الطالبين: النووي، (٧/٤٧٤)؛ تبين الحقائق: الزيلعي، ومعها وحاشية الشلبي: شهاب الدين الشلبي، (١/١٣٤).

(٤) صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب وجوب النفير، وما يجب من الجهاد والنية، (٤/٢٣)، حديث رقم ٢٨٢٥.

مَخَافَةَ أَنْ يُفْتَنَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَالْيَوْمَ يَعْبُدُ رَبَّهُ حَيْثُ شَاءَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيَّةٌ»<sup>(١)</sup>.

والتجنس لا يزيد عن الإقامة إلا بمجرد الانتساب إلى الدولة، وهو في الوقت ذاته يُكسب المتجنس قوة وصلابة في المجتمع؛ قال الدكتور الزحيلي: " ما دمنا قد قلنا بجواز الإقامة في دار الكفر؛ فإنه يتفرع عنه جواز التجنس؛ لأنه ما هو إلا لتنظيم العلاقة؛ فهي تُسهّل لهم الأمور وتُسهّل أيضا الاستفادة من خدماتهم"<sup>(٢)</sup>.

يقول الدكتور سالم الرافعي: " أقول بعد التجربة الطويلة في أوروبا: إن المسلم إذا كان قوي الإيمان صحيح العقيدة، فله أن يقيم في بلاد الشرك؛ لكسب عيش أو طلب علم، كما أن له أن يتزوج امرأة مؤمنة صالحة في بلاد الشرك؛ تعينه على دينه بصلاحها، ولا تخرج عن قوامته بخشيتها لربها"<sup>(٣)</sup>.

٤- إنَّ التجنس بإحدى جنسيات الدول غير الإسلامية، فيه من المصالح الشرعية التي تقدم في المراعاة على ما يذكر من بعض المفسدات، عملاً بتقديم أعظم المصلحتين وأهون المفسدتين، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: " إِنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا وَأَنَّهَا تُرْجَحُ خَيْرَ الْخَيْرَيْنِ وَشَرَّ الشَّرَّيْنِ وَتَحْصِيلِ أَكْثَرِ الْمَصْلَحَتَيْنِ بِتَقْوِيَةِ أَكْثَرِهُمَا وَتَدْفَعُ أَكْثَرَ الْمَفْسَدَتَيْنِ بِإِحْتِمَالِ أَكْثَرِهُمَا"<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا وضع أحكم الحاكمين شرائع دينه دالة عليه، شاهدة له بكمال علمه وحكمته، ولطفه بعباده، وإحسانه إليهم.

ومن المصالح التي يجلبها هذا التجنس<sup>(٥)</sup>:

- أ. حفظ الكليّات الخمس (الدين-النفس-العقل-النسل-المال) أو بعضها من الاضطهاد أو الضنك الذي يعاني منه كثير من المسلمين في بلادهم.
- ب. إعانة المسلمين المقيمين في البلاد غير الإسلامية من أهلها أو من الزائرين في تحقيق مصالحهم ونقوية عزائمهم.

(١) صحيح البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة، (٥٧/٥)، حديث رقم ٣٩٠٠.

(٢) فقه الأقليات المسلمة: خالد عبد القادر، ص ٦٠٨.

(٣) أحكام الأحوال الشخصية: د. سالم الرافعي، ص ٨٠.

(٤) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (٤٨/٢٠)؛ مفتاح دار السعادة: ابن القيم، ص ٢٥٠.

(٥) حكم التجنس بجنسية دولة غير إسلامية في ضوء فقه الموازنات: محمود النجيري، ص ٤٨.

ج. نشر الدعوة الإسلامية، وتثبيت من استجاب لها.

### أدلة القول الثالث: الجواز بشروط.

قالوا إنَّ جواز التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية مقيد بالضرورة، وفيما عدا ذلك لا يبيحون التجنس موافقة لمن قال بالتحريم، فمآل قولهم كالقول الأول؛ وتكون أدلتهم هي نفس أدلة المانعين؛ لكن يضاف إلى أدلتهم الاستدلال على استثناء حالات الضرورة، فيقال: إنه أحياناً يضطر المسلم إلى التجنس بجنسية تلك الدول محافظة على حياته كأن يكون فاراً من بلده الأصلي، أو لم يمنح جنسية دولة إسلامية تحميه وتمكنه من العيش فيها كالأجانب الفلسطينيين، وقد لا يسمح له بالمقام إلا بالتجنس، وكذا لو انعدم مصدر قوته وقوت عياله في بلاد المسلمين، والقاعدة الفقهية الكلية "إنَّ الضرر يزال"<sup>(١)</sup> ومنها: "الضُرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ"<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

قال الدكتور عبد الكريم زيدان بعد أن أكد حرمة التجنس بجنسيات الدول غير الإسلامية: "ولكن هل هناك من استثناء لهذا الخطر الشرعي؟ والجواب: يمكن القول بالإيجاب إذا وصل إلى درجة اضطرار المسلم إلى أكل الميتة، وأنه إذا لم يأكلها يموت، أما بدون هذه الحالة فلا يسع المسلم التجنس بجنسية دار الكفر"<sup>(٤)</sup>.

وأما القول الرابع ففيه تفصيل سبق ذكره، وأدلتهم في الصور المحرمة كأدلة المحرّمين، وفي الصور المباحة كأدلة المجيزين.

### الفرع الخامس: مناقشة أقوال الفقهاء في المسألة

ذكرت أربعة أقوال ذهب إليها الفقهاء المعاصرون في مسألة التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية، وهذا الاختلاف الفقهي مبني على كون المسألة حديثة؛ لم يعرفها الفقهاء المتقدمون، حيث إنها تركز على النظر الفقهي المستند إلى النصوص العامة، ولا يوجد نص يخصصها، وإنما حكمها يأتي تخريجاً على حكم الهجرة؛ وتفرعاً على القواعد الفقهية، والموازنة بين المصالح والمفاسد، وحفظ إحدى الضروريات الخمس (الدين - النفس - العقل - النسل - المال).

(١) الأشباه والنظائر: السبكي، (١/٤١)؛ الأشباه والنظائر: السيوطي، ص ٨٣.

(٢) الأشباه والنظائر: السبكي، (١/٤٥)؛ الأشباه والنظائر: ابن نجيم، ص ٧٣.

(٣) الأحكام الشرعية للنوازل السياسية، ص ٧٢٦.

(٤) بحوث فقهية معاصرة: عبد الكريم زيدان ص ١١٠.

## أولاً: مناقشة أدلة المانعين

## ناقش المجيزون أدلة المانعين بما يلي:

١- استدل المحرّمون بوجوب الهجرة، حماية للمسلمين من فتنة الإقامة في البلاد غير الإسلامية، والراجح أن الأمر بالهجرة بعد الفتح منسوخاً؛ كما هو مذهب الجمهور خلافاً لمذهب المالكية، فعلى هذا تجوز الإقامة في البلاد غير الإسلامية إذا تمكّن المسلم من إظهار شعائر دينه، وخصوصاً إذا كانت هذه البلاد ملاذاً له من الخوف والاضطهاد والتتكيل والملاحقة الأمنية وكانت موطن عزة وكرامة، وقد أصّل القرآن أنّ من رضي بالذل والهوان مع القدرة على الهجرة إلى موطن العزة والكرامة يخرج عن الإيمان، وجاءت فيه آيات كثيرة، أبرزها قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾<sup>(١)</sup>.

والواضح من الآية الكريمة أنها لم تلزم بالهجرة إلى مكان محدد، وإنما مكان يحفظ فيه الدين والكرامة الإنسانية على الإطلاق، وعلى هذا، ففي الآية دليل على جواز التجنيس بجنسية دولة يستطيع فيها أن يحفظ دينه وكرامته، وإن كانت غير إسلامية.

وقال الشيخ محمود شلتوت: "إن ذلك ينطبق في هذا العصر على أفراد مسلمين، يقيمون في بلد يضطهد حكامها المسلمين، ويشددون عليهم الخناق في إقامة دينهم، وهم قادرون على الهجرة إلى حيث يقيمون الدين ويتمتعون بالحرية فهؤلاء يجب أن يهاجروا، وإن رضوا بالمقام مع الذل والاضطهاد في تلك البلاد، مع قدرتهم على الهجرة حق عليهم وعيد الآية، وكانوا لأنفسهم من الظالمين"<sup>(٢)</sup>.

٢- أمّا الاستدلال بالنصوص القطعية المحرّمة للموالة وللتحاكم لغير الله ورسوله؛ فمسلمٌ ولا

نزاع فيه بين أهل العلم، ولا شكّ في أنّ الولاء للمؤمنين أصل من أصول الدين التي يجب على المؤمن الاستمساك بها، ولكن هذا التجنيس لا يعارض ذلك الولاء؛ لأنّ مناط البحث هنا هو الكلام في التجنيس الذي لا يلزم منه حبّ الكافرين ولا نصرتهم ولا رضا القلب بمنكراتهم أو مشاركتهم فيها، والمتجنس ما دام على إسلامه فهو مأمور بأن يكون ولاؤه لله ولرسوله وللمؤمنين، وأن يظهر دينه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وأن يتحاكم إلى

(١) سورة النساء: الآية ٩٧.

(٢) الفتاوى: الشيخ محمود شلتوت، ص ٣٧٤.

شريعة الله؛ فإن قام بذلك في بلد الكفر التي تجنس بجنسيتها فقد أدى ما عليه، وكثير من الدول الإسلامية لا تحكم بشريعة الله تعالى؛ وفيها من الربا والظلم ما لا يخفى على عاقل، فما الفرق؟ فالذي يخشى منه هو الآن موجود في البلاد الإسلامية مما يؤسف له؛ فلا فرق بين البلاد الإسلامية وبين هؤلاء المتساكنين مع غير المسلمين<sup>(١)</sup>.

ثم إنه يوجد بشكل متكرر في حديثكم استعمال لغة القطع في مقام الاجتهاد الذي يقوم كله على الظن، وتحول الفقيه من الاجتهاد الظني إلى الحكم القطعي فهذا خروج عن ضوابط وخصائص الاجتهاد، ثم إنَّ الحكم بالجملة بحرمة أو كراهة الإقامة والمواطنة والتجنس في كل البلاد غير الإسلامية دون تفصيل في المسألة أمر لا يتوافق مع النظر الفقهي السديد، لأنه أمرٌ تجري عليه الأحكام الفقهية الخمسة (الوجوب والحرمة والكراهة والمندوب والإباحة) بحسب الحال كما سبق بيانه<sup>(٢)</sup>.

٣- وأما عن إلزام المتجنس بجنسية دولة غير إسلامية بالخدمة العسكرية والمشاركة في جيشها. فإن الخدمة في جيوش كثير من تلك الدول يكون اختيارياً، ولو فرض أن المسلم أكره على ذلك، فإنه يتعرض للسجن والغرامة المالية، وحينئذ يكون هذا العقاب أسلم وأنجي من مخالفة الحكم الإسلامي، في قتال مع جيش دولة غير مسلمة، ضد شعب مسلم أو غير مسلم<sup>(٣)</sup>.

وتقرر بعض الدول إعفاء المتجنس من أداء الخدمة العسكرية إذا تجاوز سنّاً معينة، كما تقرر الإعفاء إذا كان المتجنس قد أمضى الخدمة العسكرية في موطنه الأصلي<sup>(٤)</sup>.

٤- وأما القول بأن التجنس يؤثر على تربية النشء والذرية فمحتمل؛ والاحتمال يسقط به الاستدلال، لأن كثيراً من أبناء الجاليات المسلمة مستمسكين بدينهم قائمين على أمر الدعوة إليه أكثر من بعض المسلمين القائمين بدار الإسلام<sup>(٥)</sup>.

٥- وأما القول بتحريم التجنس لكون المقام في بلاد الكفر محرماً؛ فيجاب عنه بأن المقام في بلاد الكفر ليس محرماً على إطلاقه؛ بل تجري عليه الأحكام الخمسة بحسب الحال، حيث أباح فقهاؤنا الإقامة ببلاد الكفر إن استطاع المسلم إظهار دينه: قال الإمام النووي: "المسلم إن كان ضعيفاً في دار الكفر، لا يقدر على إظهار الدين، حرم عليه الإقامة هناك. وتجب

(١) التجنس بجنسية غير إسلامية، محمد النيفر، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الرابع، ص ٢٢٦.

(٢) المواطنة في الشريعة الإسلامية - دراسة فقهية مقارنة - : ياسر حسن جابر، ص ٢٧٤.

(٣) آثار الحرب: د. وهبة الزحيلي، ص ٧٩١.

(٤) الجنسية ومركز الأجانب: د. أشرف وفا محمد، ص ٩٢.

(٥) انظر: الأحكام الشرعية للنوازل السياسية، ص ٧٢٦.



عليه الهجرة إلى دار الإسلام. فإن لم يقدر على الهجرة، فهو معذور إلى أن يقدر، فإن فتح البلد قبل أن يهاجر، سقط عنه الهجرة. وإن كان يقدر على إظهار الدين، لكونه مطاعاً في قومه، أو لأن هناك عشيرة يحمونه، ولم يخف فتنة في دينه، لم تجب الهجرة، لكن تُستحب، لئلا يكثر سوادهم، أو يميل إليهم، أو يكيّدوا له" (١).

## ثانياً: مناقشة أدلة الفريق الثاني

### ناقش المحرّمون أدلة المجيزين كما يلي (٢):

١- أما الاستدلال بحفظ الشريعة للولايات الخمس وأن التجنس وسيلة ذلك؛ فهو استدلال في غير موضعه؛ لأنه لا بدّ للمحافظة عليها من طريق مشروع في ذلك؛ لا بفعل المحرمات وترك الواجبات، ومصلحة حفظ الدين مقدمة على كل مصلحة سواها.

٢- وأما الاستدلال بقاعدة "جلب المصالح ودرء المفاسد" (٣)؛ فإن مصلحة الرخاء ليس مقدمة على مصلحة الحفاظ على الدين، ولو سلم الأمر من الموالاة والتحاكم لغير الله وإهلاك الذرية، وتحصلت المصالح؛ فالضرورة تقدر بقدرها، والضرورة مندفة بالإقامة، ولا حاجة للتجنس الذي يلزم منه ما لا يلزم من الإقامة.

٣- وأما تسويتكم بين التجنس والإقامة، فلا نسلم في الأصل بجواز الإقامة مع المحاذير المذكورة والتي لا انفكاك عنها، قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (٤)، ولو سلمنا بجواز الإقامة فالتجنس محظور لأنه مختلف عنها؛ إذ يلزم منه التزامات وواجبات على المتجنس \_ كما سبق \_، وليس المقيم كذلك.

٤- أما استدلالكم وكذلك أصحاب القول الثالث بالضرورة، فلا بد أولاً من تحقق الضرورة المعتبرة شرعاً، لا المتوهمة ولا الحاجية ولا التحسينية، كرجد العيش والرفاهية، وهو حال كثير من المتجنسين.

ولو فرض تحقق الضرورة بشروطها المعتبرة؛ فلا بد أن تقدّر بقدرها، وألاً تزال بضررٍ مثلها أو أشد، وللإنسان حيل كثيرة ليتخلص من ضرورته دون اللجوء للتجنس.

(١) روضة الطالبين: يحيى بن شرف الدين النووي، (٧/٤٧٤).

(٢) المواطنة في الشريعة الإسلامية: ياسر حسن جابر، ص ٢٧٥-٢٧٨؛ الأحكام الشرعية للنوازل السياسية: عطية عدلان، ص ٧٣٢-٧٣٤.

(٣) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: محمد مصطفى الزحيلي، (١/٤٠).

(٤) سورة البقرة: الآية ١٢٠.

## الفرع السادس: الموازنة والترجيح

الذي يظهر للباحث بعد عرض أدلة كل فريق، وردّها إلى الكتاب والسنة والمقاصد الشرعية المعتمدة؛ أن مسألة التجنيس تعترضها ظروف وأحوال وملابسات، فالتجنيس لا يخلو أن يكون واحداً من أربع حالات هي:

١- **التجنيس الاختياري**؛ وهو الدخول في جنسية الدول غير الإسلامية بلا إكراه ولا ضرورة معتبرة شرعاً، ففي هذه الحالة لا يجوز التجنيس بجنسية الدول غير الإسلامية، لأن مصالح الدنيا ليست من الضروريات، بل غايتها أن تكون من التحسينيات.

٢- **التجنيس الاضطراري**؛ وهو التجنيس لضرورة شرعية معتبرة، كأن يضطهد المسلم في بلده الأصلي؛ أو للتضييق عليه في نفسه أو عرضه أو قوته، أو غير ذلك من الضرورات المعتبرة شرعاً، ففي هذه الحالة إذا لم يتمكنوا من دفع ضرورتهم بالإقامة فقط؛ وكان لا بد من التجنيس؛ فلهم التجنيس من باب «الضرورات تبيح المحظورات»<sup>(١)</sup>؛ مع مراعاة أن الضرورة تقدر بقدرها.

٣- **الأقليات المسلمة**<sup>(٢)</sup>؛ التي هي من سكان تلك البلاد أصلاً؛ فهؤلاء تثبت لهم الجنسية بمجرد ولادتهم، ولا خيار لهم في ذلك؛ فهم مكرهون عليها ولا إثم على مكره، ولا تستقيم لهم حياة بدون جنسية؛ فهي في حقهم ضرورة، لكن مع ذلك لا بد أن يلتزموا بأحكام الإسلام، ويظهر دينهم، وإلا وجب عليهم الهجرة إلى بلاد المسلمين.

٤- **التجنيس بجنسية الدولة غير الإسلامية** بهدف تحقيق مصالح كلية كبرى للإسلام وأهله، مثل الدعوة إلى الله تعالى، وتحصيل علوم ضرورية يحتاجها المسلمون ولا يمكن تحصيلها بدون ذلك، مع أمنه على دينه وأهله وولده، ومع انتقاء المفاصل التي تمهّد بالمنع؛ فهذا يجوز له التجنيس بعد عرض أمره على أهل العلم وبعد الاستشارة والاستخارة، وهو باب يسوغ فيه النظر والاجتهاد والموازنة بين المصالح والمفاسد<sup>(٣)</sup>.

**يتبين للباحث مما سبق:** أن الأصل في التجنيس الحرمة إلا لضرورة معتبرة شرعاً، وذلك للأسباب التالية:

(١) الأشباه والنظائر: السبكي، (٤٥/١).

(٢) المراد بمصطلح أقلية هنا هو: كل مجموعة بشرية في قطر من الأقطار، تتميز عن أكثرية أهله في الدين، أو المذهب أو العرق أو اللغة، أو نحو ذلك، وتل ذلك الأقليات المسلمة في الغرب النصراني، أو في الشرق متعدد الديانات. انظر: في فقه الأقليات المسلمة، يوسف القرضاوي، ص ١٥.

(٣) الأحكام الشرعية للنوازل السياسية: عطية عدلان، ص ٧٣٤.

- ١- لأن التجنس يقتضي من المتجنس الخضوع لأنظمة الدولة مانحة الجنسية، والقيام فيها بواجبات معينة، مالية وغيرها.
  - ٢- ولأن المسلم مطالب حينئذ بالمشاركة في القتال تحت راية غير إسلامية، سواء كان القتال لغير مسلمين أو لمسلمين.
  - ٣- ولأنه يخضع لقوانين غير إسلامية، ولقضاء حاكم غير مسلم، والله تعالى يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>.
  - ٤- ولأن الإنسان يتأثر غالباً بظروف البيئة التي يعيشها؛ حيث بالمخالطة تسهل عملية الاندماج في المجتمعات الغربية، حتى يصبح المتجنس ليس له من الإسلام إلا اسمه.
- وبعد بيان حكم التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية نتعرف على سلطة ولي الأمر في تقييد هذه الحرية. وهذا ما سأتناوله في المطلب القادم.

### المطلب الرابع: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التجنيس

#### تمهيد:

تبين مما سبق أنه بمجرد دخول الفرد في الإسلام يتحصل على الجنسية الإسلامية، أو بالإقامة الدائمة في إقليم الدولة الإسلامية مع الخضوع لأحكام الإسلام \_ وهو ما يعرف بعقد الذمة<sup>(٢)</sup> \_ فالمسلم تثبت جنسيته بإسلامه، أما غير المسلم فيتحصل على الجنسية الإسلامية بعقد الذمة.

والجنسية الإسلامية تقوم بناءً على أساس دار الإسلام، ومدى الالتزام بأحكام الشريعة فيها، أي أن أهل دار الإسلام سواء أكانوا مسلمين أم ذميين يحملون الجنسية الإسلامية؛ لأنهم يقيمون في الدولة الإسلامية، ويلتزمون بأداء ما عليهم من واجبات ويكتسبون مقابل ذلك حقوقهم الكاملة، أما من يسكن غير الدولة الإسلامية ولا يلتزم بأحكام الشريعة فله جنسية مختلفة، حيث إن أساس الجنسية الإسلامية هي اعتناق الإسلام وتطبيق أحكامه، فمن اعتنق الإسلام فهو مسلم، ومن التزم أحكام الإسلام بإقامته في الدولة الإسلامية، ويُقصد به الذمي فهو يعتبر حاملاً للجنسية الإسلامية<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة النساء: الآية ١٤١.

(٢) عقد الذمة: إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والالتزام أحكام الملة. انظر: كشاف القناع على متن الإقناع: البهوتي، (١١٦/٣).

(٣) التشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عودة، (٣٠٧/١).

إنَّ تحوُّل الأمة إلى كيان سياسي واجتماعي يتطلَّب وجود السلطة الحاكمة لتنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، ليخضع الفرد لهذا النظام ويلتزم به، لتظهر بذلك علاقة الجنسية بين المسلم والدولة الإسلامية كأثر لخضوعه للنظام القانوني<sup>(١)</sup>.

وبعد الهجرة النبوية، وتأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، وتنظيم علاقة المسلمين ببعضهم، وعلاقتهم مع غيرهم من سكان المدينة، وقيام الدولة الإسلامية بكل مقوماتها من حيث الإقليم والشعب والحكومة، أصبحت الدولة الإسلامية تمنح جنسيتها للمسلمين المقيمين بدارها، والملتزمين بأحكام شريعتها، كما كان الإمام يمنح الجنسية الإسلامية لمن دخل في عقد الذمة مع المسلمين.

وقد بيَّنت الشريعة الإسلامية الشروط والصفات التي يجب أن يتحلَّى بها الفرد ليستحق التمتع بالجنسية الإسلامية فإذا اعتنق الفرد الإسلام، والترم بأحكام وقوانين الدولة الإسلامية، وأظهر ولاءه وانتماءه للإسلام وأهله تحققت فيه صفة المواطنة والجنسية الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

وحرية التجنيس في الدولة الإسلامية مُفَيَّدة كباقي الحقوق والحريات، حيث إن تقييد حرية التجنيس على التفصيل الآتي:

### الفرع الأول: تقييد جنسية المسلم

إنَّ الشريعة الإسلامية تمنح جنسيتها للفرد بمجرد دخوله في الإسلام، والالتزام بأحكامه، حينئذٍ لن يستطيع أحد أن يسلبَ المسلم جنسيته الإسلامية أو يُقَيِّدها ما دام كذلك، أمَّا إذا خرج من الإسلام بإتيانه لأحدِ نواقضه يصبح مرتدًّا ويفقدُ جنسيته الإسلامية، وتجري عليه أحكام الرِّدَّة<sup>(٣)</sup>.

### الفرع الثاني: تقييد جنسية الذمي

لقد منح الإسلام أهل الذمة الجنسية الإسلامية مقابل الالتزام بأحكام الشريعة، والشروط المتفق عليها في عقد الذمة، وقد اشترط الفقهاء عدَّة شروط على أهل الذمة \_ وقد اختلفوا في

(١) القانون الدولي الخاص، صلاح الدين جمال الدين، ص ٧٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الردة لغة: الرجوع عن الشيء إلى غيره، وشرعاً: الرجوع عن الإيمان، وقطع الإسلام من مكلف ينطق كلمة الكفر استهزاءً أو اعتقاداً أو عناداً. بدائع الصنائع، الكاساني، (١٣٤/٧)؛ مغني المحتاج، الشرييني، (٤٢٧/٥)؛ الوسيط في المذهب: أبو حامد الغزالي، (٤٢٥/٦).

تفاصيلها بين مُضَيِّقٍ وموسِّعٍ<sup>(١)</sup> \_ ومن هذه الشروط ما يأتي: -

١- الالتزام ببذل الجزية في كل حول.

٢- الالتزام بأحكام الإسلام وهو قبول ما يحكم به عليهم من أداء حق أو ترك محرم.

٣- ألا يترتب على هذا العقد أي ضرر للمسلمين<sup>(٢)</sup>.

فإذا التزموا بشروط عقد الذمة استحقوا البقاء في الدولة الإسلامية، ومنحهم كامل حقوقهم، أمّا إن خالفوا ما اشترط عليهم في عقد الذمة انتقض عهدهم، وكان لولي أمر المسلمين الخيار في تقييد هذه الجنسية - كالأسير الحربي - بين القتل، والاسترقاق، والمنّ، والفداء بمال، أو أسير مسلم<sup>(٣)</sup>، وكذلك إذا تعدوا حدودهم، أو قصرّوا في واجباتهم، أو خيف منهم الغدر، كان لولي الأمر الحق في تقييد جنسيتهم بما يتوافق مع مصلحة الدولة الإسلامية.

(١) المضيقون هم الحنفية حيث اشترطوا ثلاثة أمور، وأما الموسعون فهم فقهاء المذاهب الأخرى حيث فصلوا القول في الشروط. أهل الذمة والولايات العامة في الفقه الإسلامي، نمر محمد النمر، ص ١٠٤.

(٢) المذهب في فقه الإمام الشافعي: الشيرازي، (٣/٣١٢)؛ البيان في مذهب الإمام الشافعي: أبو الحسين العمراني، (١٢/٢٧٤)؛ المجموع شرح المذهب: النووي، (١٩/٤٠٨)؛ كشف القناع: البهوتي، (٣/١١٧).

(٣) الإنصاف في معرفة الرائج من الخلاف: المرداوي، (٤/٢٥٧)؛ الشرح الكبير على متن المقنع: ابن قدامة، (١٠/٦٣٥).

## المبحث الثاني

### سلطة ولي الأمر في تقييد حرية المشاركة السياسية

#### المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

إن مصطلح المشاركة السياسية من المصطلحات الرائجة في الحياة المعاصرة، وهي نشاط سياسي يدلُّ على مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. ولقد تنوعت تعريفات العلماء للمشاركة السياسية فمنها ما يستهدف أنشطة وأعمال واختيار الحكام؛ والتأثير في عملية صنع القرار، وآخر يذهب إلى أنها عملية يلعب الفرد خلالها دوراً في الحياة السياسية، والمشاركة في صنع الأهداف العامة للمجتمع، ويرى آخرون أن المشاركة السياسية تنتم بالشمول والانتساع حيث تُعدُّ المشاركة السياسية أي عمل أو نشاط سياسي، بينما يذهب بعضهم الآخر للقول بأنها هي المشاركة في التصويت<sup>(١)</sup>، ومن أبرز هذه التعريفات ما يلي:

١- عرفت دائرة العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها: "تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم، وفي صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي"<sup>(٢)</sup>.

يتبين من هذا التعريف أن المشاركة السياسية تعني مختلف الأنشطة الإدارية التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف اختيار الحكام، أو صناعة السياسات، دون تحديد لطبيعة هذه الأنشطة أي سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، ويقتصر هذا التعريف على المشاركة الإيجابية، دون المشاركة السلبية أي بالرفض والمقاطعة<sup>(٣)</sup>.

٢- في حين عرف جلال عبد الله معوض المشاركة السياسية بأنها تعني في أوسع معانيها: "حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية"، ولكنها في أضيق معانيها تعني: "حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم"<sup>(٤)</sup>.

(١) سيكولوجية المشاركة السياسية: طارق عبد الوهاب: ص ١٠٧-١١٢.

(٢) دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي: عبد الهادي الجوهري، ص ٣٢٣.

(٣) المشاركة السياسية في الجزائر: بن قفة سعاد، ص ٢٦.

(٤) أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، جلال عبد الله معوض، ص ١٠٨.

يتضح مما سبق أن المشاركة السياسية هي مشاركة الأفراد في النشاط السياسي في الدولة سواء كان هذا النشاط منظماً أو عفوياً، وتهدف إلى التأثير في السياسات العامة من خلال التوجيه والإعداد والتنفيذ، وتهدف إلى التغيير الإيجابي في المجتمع.

وتشمل حرية المشاركة في الحياة السياسية عدداً من الحقوق المتنوعة، منها حق الترشح للمجالس المنتخبة، والاشتراك في الانتخابات المختلفة، والاستفتاءات المتنوعة، وكذلك حق تولي الوظائف، وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الدولة.

وسنتحدث في المطلب القادم عن أهم صور المشاركة السياسية منها: حق الترشيح، وحق الانتخاب، وحق الشورى، وحق تولي الوظائف العامة.

### المطلب الثاني: صور المشاركة السياسية

لقد أقرَّ الإسلام حرية المشاركة السياسية للأفراد داخل المجتمع الإسلامي؛ وقد تبين من خلال الاستقراء أن للمسلم الحق في المشاركة السياسية، والتي تتضمن العديد من الحقوق منها حق الترشيح، وحق الانتخاب، وحق الشورى، وحق تولي الوظائف العامة. ومن أبرز الأدلة على مشروعيتها ما يأتي:

#### الفرع الأول: مشروعية المشاركة السياسية في الترشيح

١- لقد عَرَفَ الإسلام حق الترشيح، وجرى العمل به في كثير من الأحداث والمناسبات السياسية المشهورة منها ما أعقب وفاة النبي ﷺ؛ وذلك عندما اجتمع المسلمون في سقيفة بني ساعدة من أجل اختيار الحاكم الذي يخلف رسول الله ﷺ، وقد بادر إلى هذا التجمع الأنصار، وسارعوا إلى ترشيح زعيمهم الصحابي سعد بن عبادَةَ ﷺ، وبذلوا جهدهم في محاولة التقاف الأنصار حوله بفرعيهم الأوس والخزرج، كما حاول عدد منهم توضيح حقهم في ذلك وأهليتهم لهذا المنصب الأهم في الدولة، فهم أهل الفضل والنصرة، مما لا ينكر ذلك أحد.

ثم قام المهاجرون بالترشيح، فقد قام أبو بكر الصديق ﷺ إلى ترشيح عمر بن الخطاب، وأبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما سارعا إلى ترشيح أبي بكر نفسه لأنه الأحق منهم بالخلافة والحكم<sup>(١)</sup>.

(١) حادثة السقيفة رواها معظم كتاب التاريخ والسير، ورواية ابن إسحاق تعدُّ أكثر الروايات اختصاراً، كما أنها محل اتفاق. انظر: السيرة النبوية: ابن هشام، (٢/٦٥٨)؛ والروض الأنف: السهيلي، (٤/٢٦٠)؛ تاريخ الطبري، (٣/٢٠١-٢٢٣).

إن ما حدث في اجتماع السقيفة من طريقة تعيين أبي بكر الصديق ﷺ خليفة للمسلمين ابتدأت بعملية الترشيح، حيث رشَّح الأنصار زعيمهم سعد بن عباد، ورشَّح المهاجرون أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبا عبيدة بن الجراح، وكان الترشيح بناء على أكثر المسلمين شهرة في السابقة والتقوى وحسن البلاء، وأعظمهم دوراً في نصرته الإسلام وتثبيت دعائمه.

**مما سبق يمكن القول بأن المشاركة السياسية في مبدأ الترشيح حق لكل المسلمين فلم ينكر أحد على الأنصار تدخلهم في الخلافة والحكم، لأن الأمر يعينهم كما يعني بقية المسلمين، كما أن النبي ﷺ ترك هذا الأمر شورى بين المسلمين، فلم يحصره بقوم دون غيرهم أو بطريقة دون غيرها.**

**٢- إن عمر بن الخطاب ؓ عهد أمر الخلافة والحكم إلى الستة وأهل الشورى من بعده، وهذا العهد ضرب من ضروب الترشيح، فيكون الستة المبشرون بالجنة والذين مات الرسول ﷺ وهو عنهم راض، هم المرشحون للخلافة، الذين توفرت فيهم شرائط الإمامة وليس في الأمة من هو خير منهم، فلا يعدُّ هذا عهداً ولا استخلاقاً لأحدٍ بعينه.**

فعمر ؓ أقرَّ مبدأ الترشيح ولم ينكر عليه أحد من الصحابة، وقال عبد الرزاق السنهوري: "إن العهد والاستخلاف لا يتجاوز ترشيح الشخص، ولا يحرم الناهبين من حريتهم في إقراره أو رفضه، أي أن الاستخلاف عقد يتم بين المتصرّف وبين من يختاره، ولكنه لا يصبح لازماً، ولا تنتج آثاره إلا بعد أن تقرّه الأمة" (١).

### ٣- ترشيح عمر بن عبد العزيز ؓ للخلافة.

روى ابن جرير عن رجاء بن حيوة -وكان وزير صدق لبني أمية- قال: "استشارني سليمان ابن عبد الملك وهو مريض أن يولّي له ابناً صغيراً لم يبلغ الحلم، فقلت: إن مما يحفظ الخليفة في قبره أن يولّي على المسلمين الرجل الصالح، ثم شاورني في ولاية ابنه داود، فقلت: إنه غائب عنك بالقسطنطينية ولا تدري أحي هو أو ميت، فقال: من ترى؟ فقلت: رأيك يا أمير المؤمنين، قال: فكيف ترى في عمر بن عبد العزيز؟ فقلت: أعلمه والله خيراً فاضلاً مسلماً يحب الخير وأهله، ولكن أتخوف عليه إخوانك أن لا يرضوا بذلك، فقال: هو والله على ذلك وأشار عليه أن يجعل يزيد بن عبد الملك ولي العهد من بعد عمر بن عبد العزيز ليرضى بذلك بنو مروان، فكتب: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذَا كِتَابٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ سُلَيْمَانَ أَمِيرٍ

(١) فقه الخلافة وتطورها: السنهوري، ص ١٦١.



المؤمنين لعمر بن عبد العزيز، إني قد وليتك الخلافة من بعدي، ومن بعده يزيد بن عبد الملك، فاسمعوا له وأطيعوا، واتقوا الله ولا تختلفوا فيكم عدوكم" (١).

الشاهد أن الخليفة سليمان استشار وزيره في أمر الخلافة من بعده؛ فرشح لها من تتوافر فيه شروط الخلافة.

#### ٤- ترشيح عثمان بن العاص ﷺ نفسه لإمامة قومه.

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي. فَقَالَ: "أَنْتَ إِمَامُهُمْ" (٢).

فهذه الشواهد وغيرها تدل على ممارسة حق الترشيح في الشريعة الإسلامية إذا كان المرشح أهلاً لما رُشح له.

### الفرع الثاني: مشروعية المشاركة السياسية في الانتخاب.

لقد أثبتت الوقائع السياسية في التاريخ الإسلامي مشاركة المسلمين في الاختيار والانتخاب، ومن أهم الوقائع التاريخية التي تدل على هذا الحق ما يأتي:

#### أ- الانتخاب في العهد النبوي:

لقد وردت في السيرة النبوية عدة حوادث مهمة اعتمد فيها الرسول ﷺ على فكرة الاختيار والانتخاب، ومنها:

١- ما جاء في بيعة العقبة الثانية، وذلك عندما اجتمع الرسول ﷺ، بوفد من الأنصار "الأوس والخزرج" ليلاً في العقبة من أجل البيعة فقال لهم الرسول ﷺ: "أَخْرِجُوا إِلَيَّ مِنْكُمْ اثْنِي عَشَرَ نَقِيبًا يَكُونُونَ عَلَيَّ قَوْمِهِمْ"، فَأَخْرِجُوا مِنْهُمْ اثْنِي عَشَرَ نَقِيبًا مِنْهُمْ تِسْعَةٌ مِنَ الْخَزْرَجِ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوْسِ (٣).

(١) تاريخ الطبري، (٥٥٠/٦)؛ وسمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: عبد الملك العصامي المكي، (٣/ ٣٠٩)؛ البداية والنهاية: ابن كثير، (٩/ ٢٠٥).

(٢) سنن أبي داود: كتاب الصلاة، باب أخذ الأجر على التأذين، (١٤٦/١)؛ السنن الصغرى: النسائي، كتاب الأذان، باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجراً، (٢٣/٢)، حديث رقم ٦٧٢. صححه الألباني في صحيح أبي داود، (٢٨/٣)، حديث رقم ٥٤١.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل، (٨٩/٢٥)، حديث رقم ١٥٧٩٨.

يتبين من هذا الموقف أن الرسول ﷺ لجأ إلى هذا الإجراء من أجل الوقوف على حقيقة ما يدور في نفوس القوم، وأخذ الموافقة عبر الممثلين وهم النقباء، مما يدل على أن مبدأ الاختيار أصيل في الشريعة الإسلامية، ومعروف منذ بداية عهد الإسلام.

٢- عرفاء وفد هوازن، ذلك أن وفد هوازن جاء إلى النبي ﷺ مسلماً مبايعاً عقب موقعة حُنين، ويطلبون من النبي ﷺ أن يرجع إليهم أموالهم، فاستأذن النبي ﷺ الناس في ذلك، فأشاروا بالرضا، فلم يكتف بذلك، وقال: "إِنِّي لَا أَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مِمَّنْ لَمْ يَأْذُنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفَاؤُكُمْ" (١) أَمَرَكُمْ، فَارْجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ، فَارْجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ النَّاسَ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذْنُوا (٢).

وعلاقة هاتين الواقعتين بفكرة الانتخاب في الإسلام؛ ما فيها من الرجوع إلى الناس، ومشاركتهم في اختيار من ينوب عنهم في أمورهم.

### ب- الانتخاب في عهد الخلفاء الراشدين:

ومن الوقائع والأحداث التي تؤيد مبدأ الانتخاب في عهد الخلفاء الراشدين ما يأتي:

١- البيعة العامة التي كانت تعقد لكل خليفة، حيث يقوم كل خليفة في المسجد ثم يبايعه الناس (٣).

فالشاهد أن أمر الخلافة والحكم يتوقف على مشاركة جمهور المسلمين في اختيار الخليفة أو بيعته، لأن الانتخاب فكرة قائمة في جوهرها على الاختيار.

٢- بيعة سيدنا عثمان رضي الله عنه تمت بالاختيار، وعملية اختياره للخلافة تُعد نموذجاً لفكرة الانتخاب، فقد كان هناك ترشيح لخيرة الصحابة وهم الستة المبشرون بالجنة، وعندما وُكِّل بالأمر عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه على ألا يكون له في الأمر شيء اتبع أسلم الطرق وأحسنها للوقوف على رأي الناس ورغبتهم، حيث مكث عبد الرحمن بن عوف ثلاثة أيام يشاور الناس حتى استقرَّ اختياره على عثمان بن عفان رضي الله عنه وقال: "رَأَيْتُ النَّاسَ لَا يَعْدِلُونَ بِعُثْمَانَ" (٤).

(١) عرفاؤكم: جمع عريف، يقول ابن حجر: "العريف القائم بأمر طائفة من الناس، وهو الذي يلي أمر سياستهم وحفظ أمورهم، وسمي بذلك لأنه يتعرف أمورهم حتى يعرف بها من فوقه عند الاحتياج، وقيل العريف دون المنكب وهو دون الأمير". انظر: فتح الباري: ابن حجر، (١٦٩/١٣) حديث رقم ٧١٧٦.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب العرفاء للناس، (٧١/٦)، حديث ٧١٧٦.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الحدود: باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، (١٦٨/٨)، حديث رقم ٦٨٣٠.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس، (٧٨/٩)، حديث رقم ٧٢٠٧.

ولما جلس عبد الرحمن للمبايعة، حمد الله وأثنى عليه، وقال في كلامه: " إني رأيت الناس يأبون إلا عثمان" <sup>(١)</sup>.

الشاهد أن الصحابي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه رجع إلى الناس ليعرف من يختارون، وهذا في حقيقته يُعَبِّرُ عن جوهر فكرة الانتخاب في ذلك الزمن، واختار الناس عثمان رضي الله عنه لأنهم يرضونه أكثر من علي رضي الله عنه مما يدلُّ على اعتبار رضا الناس واختيارهم ومشاركتهم في أمر الولاية.

٣- فعل الصحابة رضي الله عنهم ومن ذلك أن عمر رضي الله عنه جعل أمر الخلافة شورى بين الستة، وحدد لهم الأجل النهائي لإتمام انتخاب الخليفة منهم، مما يدلُّ على أن الانتخاب أمر مباح، وأسلوب يقرُّه الشرع <sup>(٢)</sup>.

### الفرع الثالث: مشروعية المشاركة السياسية في الشورى

#### أ- الشورى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم :

إن المتصفح لسيرة النبي صلى الله عليه وسلم يجد أنه كان يمارس الشورى في معظم شؤون حياته؛ حتى قال عنه أبو هريرة رضي الله عنه: " مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مَشُورَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم " <sup>(٣)</sup>، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما: " لَوْ أَنَّكُمْ تَتَّقَانِ عَلَى أَمْرِ وَاحِدٍ مَا عَصَيْتُكُمْ فِي مَشُورَةٍ أَبَدًا " <sup>(٤)</sup>، وكثيرة هي المواقف التي شاور فيها النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين، ومن الأمثلة على ذلك:

١- مشاورة الرسول صلى الله عليه وسلم في بدر حول صلاحية أرض الميدان وموقع النزال عسكرياً، كما جاء في سيرة ابن هشام عن ابن إسحاق قال: حدثني رجال من بني سلمة: أَنَّ الْحُبَابَ بْنَ الْمُنْذِرِ ابْنَ الْجُمُوحِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ هَذَا الْمُنْزِلَ، أَمَنْزِلًا أَنْزَلَكَ اللَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَقَدَّمَ، وَلَا نَتَأَخَّرَ عَنْهُ، أَمْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ؟ قَالَ: بَلْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْزِلٍ، فَأَنْهَضُ بِالنَّاسِ حَتَّى نَأْتِيَ أَدْنَى مَاءٍ مِنَ الْقَوْمِ، فَنَنْزِلُهُ، ثُمَّ

(١) تاريخ الخلفاء: السيوطي، ص ١٢١.

(٢) الخلافة والملك: المودودي، ص ٤٩، تفسير المنار: محمد رشيد رضا، (١٩٠/٥).

(٣) سنن الترمذي: أبواب الجهاد، باب ما جاء في الشورى، (٢٦٥/٣)، حديث رقم ١٧١٤، وفتح الباري: ابن

حجر، (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ)؛ (٣٤٠/١٣).

(٤) فتح الباري: ابن حجر، (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ)؛ (٣٤١/١٣).

نُعَوِّرُ<sup>(١)</sup> مَا وَرَاءَهُ مِنَ الْقُلُوبِ، ثُمَّ نَبْنِي عَلَيْهِ حَوْضًا فَنَمْلُؤُهُ مَاءً، ثُمَّ نُقَاتِلُ الْقَوْمَ، فَتَشْرَبُ وَلَا يَشْرَبُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ أَشْرَتَ بِالرَّأْيِ. فَهَضَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ النَّاسِ، فَسَارَ حَتَّى إِذَا أَتَى أَدْنَى مَاءٍ مِنَ الْقَوْمِ نَزَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْقُلْبِ فَعُورَتْ، وَبَنَى حَوْضًا عَلَى الْقَلْبِ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ، فَمَلَأَ مَاءً، ثُمَّ قَذَفُوا فِيهِ الْأَنْبِيَةَ<sup>(٢)</sup>.

٢- مشاوره الرسول ﷺ للمهاجرين والأنصار يوم أحد في المقام في المدينة أم الخروج منها، فأروا له الخروج، فلما لبس لأَمَّتُهُ وعزم، قالوا: يا رسول الله: استكرهناك ولم يكن ذلك لنا، فإن شئت فاقعد صلى الله عليك، فقال رسول الله ﷺ: " مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ إِذَا لَبَسَ لَأَمَّتُهُ أَنْ يَضَعَهَا حَتَّى يُقَاتِلَ "<sup>(٣)</sup>.

٣- وشاور النبي ﷺ علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما رمى أهل الإفك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فسمع منها، حتى نزل القرآن فجلد الرامين ولم يلتفت إلى تنازعهم، ولكن حكم بما أمره الله<sup>(٤)</sup>.

فهذه جملة من الأحاديث والمواقف النبوية التي تدل على ممارسة الشورى في حياة النبي ﷺ، والتزامه بها في كل أمور المسلمين، وحث الأمة على التشاور، وأرشد إلى أنها خير.

#### ب- الشورى في عهد الخلفاء الراشدين:

لقد قام إجماع الصحابة على مشروعية الشورى بعد الكتاب والسنة، وأصبحت واقعاً عملياً في حياتهم، حيث إن أول عمل سياسي مارسه صحابة رسول الله ﷺ هو ما جرى يوم الشورى في سقيفة بني ساعدة لانتخاب رئيس الدولة الإسلامية.

وقد كانت الشورى سمة واضحة لنظام الحكم في جميع عهود الخلفاء الراشدين، بل إنه لا يكاد يبرم أمر إلا بعد التشاور، وكان ذلك في جميع الأمور، ومن الأمثلة على ذلك:

١- ما حدث من مشاوره الخليفة الأول أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للصحابة في أمر المرتدين الذين امتنعوا عن دفع الزكاة للدولة<sup>(٥)</sup>.

(١) التغوير: الدفن والطمس. السيرة النبوية: ابن هشام، (١/٦٢٠).

(٢) السيرة النبوية: ابن هشام، (١/٦٢٠).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول الله تعالى: {وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}، (٩/١١٢).

(٤) المرجع السابق.

(٥) فتح الباري: ابن حجر، (٣٤٢/١٣).

٢- مشاورة الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه للأمة فيمن يخلفه بعده، فقال: يا أيها الناس، إني عهدت عهداً أفرضيتم به؟ فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا نرضى إلا أن يكون عمر.

قال البخاري رحمه الله: " كانت الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضع الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم " (١).

٣- وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يلجأ في كثير من قضايا المسلمين إلى المشورة، فقد شاور النساء في مقدار مدة صبر المرأة عن زوجها، وفي حد الخمر، وامتلاص المرأة، وفي قتال الفرض (٢).

وقد أثر عنه رضي الله عنه الحرص الشديد على ممارسة هذه القاعدة الأساسية من قواعد العمل السياسي في الإسلام، سواء أكان فرداً من أفراد الرعية، أم كان رئيساً للدولة الإسلامية، ومن أقواله رضي الله عنه: " من بايع رجلاً من غير مشورة المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه، تغرة (٣) أن يقتلا " (٤).

وهذه الآثار التي وردت عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كثرة ممارسة الشورى تدل على ضرورة هذا النشاط السياسي لسير الحياة الإسلامية في الحكم سيراً شرعياً، وفق المنهج الذي ارتضاه الشارع الحكيم للأمة الإسلامية.

#### الفرع الرابع: مشروعية المشاركة السياسية في تولي الوظائف العامة

لقد كفلت الشريعة الإسلامية الحق في تولي الوظيفة العامة، وحققت العدل والمساواة وتكافؤ الفرص أمام أفراد المجتمع الإسلامي كافة، وقد نص القرآن الكريم على ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (٥).

ولقد ألزم الإسلام ولاية الأمور باختيار الأصلح لشغل الوظيفة العامة، فالقواعد الأساسية في النظام الإسلامي تركز على أن الصلاحية أساس الاختيار، وعملية الاختيار في النظام

(١) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول الله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾، (١١٢/٩).

(٢) فتح الباري: ابن حجر، (٣٤٢/١٣).

(٣) التغرة: مصدر غررته إذا ألقيته في الغرر، وهي من التعرير، والمعنى الخوف من وقوعهما في القتل. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (٣٥٦/٣).

(٤) صحيح البخاري: كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت، (١٦٨/٨)، حديث رقم ٦٨٣٠.

(٥) سورة القصص: الآية ٢٦.

الإسلامي لها ضوابط محكمة، وقد حرص الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون ﷺ من بعده على ألا يكلف شخص غير كفء بعمل عام وهناك من هو أكفأ منه.

وهكذا عرفت الوظيفة العامة في الإسلام بأنها خدمة عامة تستهدف إشباع حاجات المواطنين، ولم تكن الوظيفة في الإسلام لمن يسألها، بل كانت لمن يستحقها وتتوافر فيه الكفاية.

ومن الأمثلة على تولي الوظائف العامة ما يأتي:

أ- الوظائف العامة في العهد النبوي:

١- النبي ﷺ بعث معاذ بن جبل ﷺ والياً على اليمن.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ، فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»<sup>(١)</sup>.

٢- النبي ﷺ بعث علي بن أبي طالب ﷺ والياً وقاضياً على اليمن.

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ﷺ يَقُولُ، بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: ثُمَّ بَعَثَ عَلِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ مَكَانَهُ فَقَالَ: «مُرْ أَصْحَابَ خَالِدٍ، مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يُعَقَّبَ مَعَكَ فَلْيُعَقَّبْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُقْبَلْ» فَكُنْتُ فِيمَنْ عَقَّبَ مَعَهُ، قَالَ: فَغَنِمْتُ أَوَاقٍ ذَوَاتِ عَدَدٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا، (١٢٨/٢)، حديث رقم ١٤٩٦، والحديث له روايات متعددة؛ انظر: صحيح البخاري، (١١٩/٢)، حديث رقم ١٤٥٨، وأيضاً (١٦٢/٥)، حديث رقم ٤٣٤٤، وفي صحيح ابن خزيمة عن ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ وَالِيًا قَالَ: "إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ كِتَابٍ...."، انظر: كتاب الزكاة، باب ذكر تحريم الصدقة المفروضة على النبي المصطفى ﷺ، (١١٢٨/٢)، حديث رقم ٢٣٤٦.

(٢) صحيح البخاري: كتاب المغازي: باب بعث علي بن أبي طالب، وخالد بن الوليد، إلى اليمن قبل حجة الوداع (١٦٣/٥)، حديث رقم ٤٣٤٩.

وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُرْسِلُنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ، وَلَا عِلْمَ لِي بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ، وَيُبَيِّنَ لِسَانَكَ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ الْخَصْمَانِ، فَلَا تَقْضِيَنَّ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ، كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ»، قَالَ: «فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا، أَوْ مَا شَكَّتُ فِي قَضَائِهِ بَعْدُ»<sup>(١)</sup>.

### ٣- النبي ﷺ استعمل رجلاً على تمر خبير.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمَرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَكُلْ تَمَرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟»، قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا تَفْعَلْ، بَعْ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا»<sup>(٢)</sup>.

### ٤- النبي ﷺ استعمل أبا بكر الصديق رضي الله عنه على الحج.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى الْحَجِّ سَنَةً تِسْعٍ، فَأَرَاهُمْ مَنَاسِكَهُمْ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ سَنَةَ عَشْرِ، وَصَدَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَقُبِضَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup>.

## ب- الوظائف العامة في عهد الخلفاء الراشدين:

### ١- أبو بكر الصديق رضي الله عنه استعمل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه على صدقات هوازن.

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ اسْتَعْمَلَ سَعْدًا عَلَى صَدَقَاتِ هَوَازِنَ بِنَجْدٍ، فَأَقْرَهُ عُمَرُ، وَكَتَبَ إِلَيْهِ فِيمَنْ كَتَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْعُمَّالِ حِينَ اسْتَنْفَرَ النَّاسَ أَنْ يَنْتَخِبَ أَهْلَ

(١) سنن أبي داود: كتاب الأقضية، باب كيف القضاء، (٣٠١/٣)، حديث رقم ٣٥٨٢. صححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (٢٢٦/٨)، حديث رقم ٢٥٠٠.

(٢) صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، (٧٧/٣)، حديث رقم ٢٢٠١، وفي صحيح مسلم: كتاب المساقاة، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، (١٢١٥/٣)، حديث رقم ١٥٩٣. وعلق مصطفى

البغا على الحديث فقال: (رجلاً) قيل هو سواد بن غزية وقيل مالك بن صعصعة رضي الله عنهما. (والجمع) الرديء أو الخليط من التمر؛ (والجنيب) نوع جيد من أنواع التمر.

(٣) تاريخ الطبري، (٢١٧/٣).

الْخَيْلِ وَالسَّلَاحِ مِمَّنْ لَهُ رَأْيٌ وَنَجْدَةٌ فَرَجَعَ إِلَيْهِ كِتَابُ سَعْدٍ بِمَنْ جَمَعَ اللَّهُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ الضَّرْبِ، فَوَافَقَ عُمَرُ وَقَدْ اسْتَشَارَهُمْ فِي رَجُلٍ، فَأَشَارُوا عَلَيْهِ بِهِ عِنْدَ ذِكْرِهِ<sup>(١)</sup>.

## ٢- عمر بن الخطاب ؓ استعمل ابن السَّاعدي ؓ على أموال الصدقة.

عَنْ ابْنِ السَّاعِدِيِّ الْمَالِكِيِّ، قَالَ: اسْتَعْمَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ؓ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا فَرَعْتُ مِنْهَا، وَأَدَيْتُهَا إِلَيْهِ، أَمَرَ لِي بِعُمَالَةٍ، فَقُلْتُ إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ، وَأَجْرِي عَلَى اللَّهِ، فَقَالَ: خُذْ مَا أُعْطِيتَ، فَإِنِّي عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلَنِي، فَقُلْتُ مِثْلَ قَوْلِكَ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُلْ وَتَصَدَّقْ"<sup>(٢)</sup>.

## ٣- عثمان بن عفان ؓ استعمل أبا موسى الأشعري ؓ على البصرة وغيره.

لَمَّا وَلِيَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ ؓ أَقَرَّ أَبَا مُوسَى عَلَى الْبَصْرَةِ ثَلَاثَ سِنِينَ، وَعَزَلَهُ فِي الرَّابِعَةِ، وَأَمَرَ عَلَى خُرَاسَانَ عُمَيْرُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعْدٍ، وَعَلَى سِجِسْتَانَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَيْرِ اللَّيْثِيِّ - وَهُوَ مِنْ كِنَانِهِ - فَأَنْخَنَ فِيهَا إِلَى كَابِلٍ، وَأَنْخَنَ عُمَيْرُ فِي خُرَاسَانَ حَتَّى بَلَغَ فَرْعَانَةَ، فَلَمْ يَدَعْ دُونَهَا كُورَةً إِلَّا أَصْلَحَهَا، وَبَعَثَ إِلَى مُكْرَانَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنُ مَعْمَرٍ النَّيْمِيِّ، فَأَنْخَنَ فِيهَا حَتَّى بَلَغَ النُّهْرَ<sup>(٣)</sup>.

## ٤- علي بن أبي طالب ؓ استعمل عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى الْبَصْرَةِ.

عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْهَذَلِيِّ، أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا اسْتَخْلَفَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَلَى الْبَصْرَةِ سَارَ مِنْهَا إِلَى الْكُوفَةِ، فَتَهَيَّأَ فِيهَا إِلَى صِفِّينَ<sup>(٤)</sup>.

مما سبق يرى الباحث أن الشريعة الإسلامية أقرت حق تولي الوظائف العامة لأفراد المجتمع الإسلامي، لكن لا بد من توافر شروط معينة فيمن يتولَّى تلك الوظائف، ومن أهمها القوة والأمانة والكفاية، والمقصود بالكفاية أن يكون من تم اختياره لشغل الوظيفة العامة هو الأصلح والأكفأ.

(١) تاريخ الطبري، (٤٢٨/٣).

(٢) صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف، (٧٢٣/٢)، حديث رقم ١٠٤٥.

(٣) تاريخ الطبري، (٢٦٤/٤).

(٤) المرجع السابق، (٥٦٣/٤).



### المطلب الثالث: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية المشاركة السياسية

إنَّ المشاركة في الحياة السياسية حقٌّ أقرَّته الشريعة الإسلامية، وكفلته لجميع رعايا الدولة الإسلامية ضمن الحدود والضوابط الشرعية، فإذا ما توفرت الشروط اللازمة لحرية المشاركة السياسية كان للفرد ممارسة هذه الحرية دون تقييد، أما إذا تجاوز الضوابط الشرعية، أو ترتب على هذه الحرية مفسدة، أو لم تتوفر فيه الشروط الخاصة لممارسة هذه الحرية، جاز لولي الأمر تقييدها مراعاة لمصالح المسلمين وظروفهم، لأن تصرفات ولي الأمر على الرعية منوطة بالمصلحة.

ومن أهم المواصفات التي يجب أن تتوفر فيمن يريد ممارسة الحرية السياسية هي القوة والأمانة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾<sup>(١)</sup>، فالقوة هي القدرة والكفاءة على القيام بمهام المنصب، وهي تختلف باختلاف المناصب، أمَّا الأمانة فترجع إلى إدارة شؤون المنصب، حسب ما تقضي به الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الوازع الإيماني المتمثل في خشية الله تعالى ومراقبته<sup>(٢)</sup>.

ومن الأدلة على سلطة ولي الأمر في تقييد حرية المشاركة السياسية ما ورد في السنة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين، منها ما يأتي:

#### أولاً: السنة النبوية

١- عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ج، أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: " يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا " <sup>(٣)</sup>. وفي رواية أخرى، قال رسول الله ﷺ " يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمَرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلِّينَ مَالَ يَتِيمٍ " <sup>(٤)</sup>.

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ قيد حرية أبي ذرٍّ رضي الله عنه في الترشح للوظائف العامة، لما علم من ضعف كفاءته وقدرته على العمل مع قوة دينه وإيمانه، وذلك حفاظاً على المصلحة العامة.

(١) سورة القصص: الآية ٢٦.

(٢) الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية: عبد الكريم زيدان، ص ٥٦.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب كراهية الإمارة بغير ضرورة، (١٤٥٧/٣)، حديث رقم ١٨٢٥.

(٤) المرجع السابق، حديث رقم ١٨٢٦.

قال الإمام النووي: " هذا الحديث أصلٌ عظيمٌ في اجتناب الولايات، لاسيما لمن كان فيه ضعفٌ عن القيام بوظائف تلك الولاية، وأما الخزي والندامة فهو في حق من لم يكن أهلاً لها، أو كان أهلاً ولم يعدل فيها، فيخزيه الله تعالى يوم القيامة، ويفضحه ويندم على ما فرط، وأما من كان أهلاً للولاية وعدل فيها، فله فضلٌ عظيمٌ تظاهرت به الأحاديث الصحيحة" (١).

٢- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ قَوْمِي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: أَمَرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَهُ، فَقَالَ: " إِنَّا لَا نُوَلِّي هَذَا مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ" (٢).

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ قيد حرية الرجلين في الترشح للوظائف العامة عندما علم الحرص منهما على طلب الولاية وحبها.

فمن هذا المنطلق يحق لولي أمر المسلمين تقييد الحريات السياسية لبعض الأفراد في بعض الظروف والأوقات مراعاة للمصالح العامة.

٣- ومن الأدلة على ذلك، قول النبي ﷺ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: " يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْلُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ - يَكْفُرُ، لَتَقَضَّتْ الكَعْبَةَ فَجَعَلَتْ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ " فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ (٣).

وجه الاستدلال: قال ابن حجر: " يستفاد من الحديث ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة، ومنه ترك إنكار المنكر خشية الوقوع في أنكر منه، وأن الإمام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم، ولو كان مفضولاً ما لم يكن محرماً " (٤).

وفي هذا الحديث امتناع من النبي ﷺ عن فعل هذا الأمر مراعاة للمصلحة، والتي تتمثل في الخوف من ردتهم عن الدين لأنهم حديثو عهد بالإسلام، وهذا الأمر في حقيقته تقييد من النبي ﷺ لنفسه وللمن يقتدي به من بعده عن فعل بعض ما هو جائز أو مستحب مراعاة لمثل تلك الظروف والأحوال، لذا فتقييد بعض الحريات أو المباحات مراعاة لمصلحة معينة هو من حق ولي الأمر.

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم: النووي، (٢١٠/١٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمارة، (٦٤/٩)، حديث رقم ٧١٤٩.

(٣) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار، مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه، (٣٧/١)، حديث رقم ١٢٦.

(٤) فتح الباري: ابن حجر، (٢٢٥/١).

## ثانياً: سيرة الخلفاء الراشدين

١- روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قيدَ حركة كبار الصحابة ومنعهم من الانتشار في الأمصار المفتوحة إلا بإذن منه، أو لمهمة رسمية كتعيين بعضهم ولاية أو قادة للجيش <sup>(١)</sup>.

**وجه الاستدلال:** إن حرية التنقل من مكان لآخر من الحريات المباحة لكل فرد، لعدم ورود ما يمنع ذلك، وتقييدها بإذن ولي الأمر هو تقييد للحريات المباحة مراعاة للمصلحة العامة، والمتمثلة في إعانتة على اتخاذ القرارات السياسية، وإيجاد الحلول لكل ما هو مستجد بما يشيرونه عليه بعلمهم وخبرتهم، فتقييد حريتهم في التنقل يترتب عليه مصلحة عامة يعود نفعها على جميع الأمة، فمن باب أولى أن يكون من حق ولي الأمر تقييد حرية المشاركة السياسية لبعض الأفراد في ظروف معينة توجيهاً لمصلحة الأمة.

٢- وروي عنه أيضاً أنه منع الزواج بالكتابات فقد روي أن حذيفة بن اليمان تزوج يهودية، فكتب إليه عمر رضي الله عنه: " خلّ سبيلها"، فكتب إليه: " أترعّم أنها حرامٌ فأخلي سبيلها؟"، فقال: " لا أزعّم أنها حرام، ولكن أخاف أن تعاطوا المومسات منهن" <sup>(٢)</sup>

**وجه الاستدلال:** إن زواج المسلم بالكتابية أباحه الشرع بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>، فالمنع منه تقييد للمباح، وسبب هذا التقييد لما يترتب على فعل المباح من مفسد راجحة على المصالح، منها؛ الإعراض عن النساء المسلمات، وإفساد أخلاق الأولاد المسلمين، والافتداء بهذا الفعل، لذلك قال الإمام الطبري: " إنما كره عمر الزواج بالكتابية لئلا يقتدي الناس به في ذلك، فيزهّدوا بالمسلمات" <sup>(٤)</sup>. ومن باب أولى يحق لولي الأمر تقييد بعض الحقوق والحريات لبعض الأفراد مراعاة لمصلحة الأمة.

**مما سبق يتضح لنا أن الشريعة الإسلامية جاءت لجلب المصالح ودرء المفسد،** فما من خيرٍ إلا دعت إليه ورغبت فيه، وما من شرٍ إلا حذرت منه ونهت عنه، ولذلك كان لولي الأمر الحق في تقييد حرية المشاركة السياسية بما يتوافق مع مصالح الأمة وظروفها دون عدوانٍ وتعسفٍ.

(١) فصل الخطاب في سيرة ابن الخطاب: الصلابي، ص ٣٦٤.

(٢) جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، (٣٦٤/٤)؛ تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، (٤٣٧/١)؛ قال الطبري، اسناده صحيح.

(٣) سورة المائدة: الآية ٥.

(٤) جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري، (٣٦٤/٤).

## **الفصل الثالث**

# **سلطة ولي الأمر في تقييد حريتي التعبير عن الرأي وتقرير المصير**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التعبير عن الرأي**

المطلب الأول: مفهوم حرية التعبير عن الرأي

المطلب الثاني: مشروعية حرية التعبير عن الرأي

المطلب الثالث: ضوابط حرية التعبير عن الرأي

المطلب الرابع: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التعبير عن الرأي

**المبحث الثاني: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية تقرير المصير**

المطلب الأول: مفهوم حرية تقرير المصير

المطلب الثاني: مشروعية حرية تقرير المصير

المطلب الثالث: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية تقرير المصير

## المبحث الأول

## سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التعبير عن الرأي

## المطلب الأول: مفهوم حرية التعبير عن الرأي

## الفرع الأول: تعريف التعبير

كلمة "التعبير" مصدر عَبَّرَ عن الشيء يُعَبِّرُ تعبيراً. قال ابن فارس: "العين والباء والراء، أصل صحيح يدلُّ على النفوذ والمضي في الشيء يقال: عَبَرْتُ النَّهْرَ عُبُورًا. وَعَبَّرُ النَّهْرَ: شَطَّهُ"<sup>(١)</sup>، ومن الكلمات المشتقة من هذا الأصل: العبارة، لأنه ينتقل المُعَبِّرُ بها إلى مقصوده، ومنه: عَبَّرَ الرَّؤْيَا: أي فسَّرها، والمُعَبِّرُ: ما عبر به النهر من فلكٍ وغيره<sup>(٢)</sup>. وَعَبَّرَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ تَعْبِيرًا: أَعْرَبَ وَبَيَّنَ ... وَاللِّسَانُ يُعَبِّرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ"<sup>(٣)</sup>.

يتلخَّص مما سبق أن التعبير في اللغة يأتي على معنيين:

١- التفسير، ومنه تعبير الرؤيا.

٢- إفصاح الإنسان عما في نفسه، وهو المراد في البحث.

## الفرع الثاني: تعريف الرأي

أ- الرأي لغة: الرأي هو مصدر رأى الشيء يراه رأياً، ورؤية. قال ابن فارس: "الرَّاءُ وَالْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى نَظَرٍ وَإِبْصَارٍ بَعِيْنٍ أَوْ بَصِيرَةٍ. فَالرَّأْيُ: مَا يَرَاهُ الْإِنْسَانُ فِي الْأَمْرِ، وَجَمْعُهُ الْأَرَاءُ"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن سيده: "الرؤية النظر بالعين والقلب، ويقال فلان من أهل الرأي: أي ممن يأخذون بآرائهم فيما يشكل من الحديث، أو لم يأت فيه حديث ولا رأي"<sup>(٥)</sup>.

ويتلخَّص المعنى اللغوي للرأي في معنيين:

١- المعاينة والمشاهدة والإبصار، وتكون بالعين الباصرة.

(١) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، (٢٠٧/٤).

(٢) لسان العرب: ابن منظور، (٥٢٩/٤).

(٣) تاج العروس: الزبيدي، (٥٠٢/١٢).

(٤) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، (٤٧٢/٢).

(٥) لسان العرب: ابن منظور، (٢٩١/١٤)؛

٢- الرأي والاعتقاد وغلبة الظن، وهو ما تكشف عنه البصيرة وتطمئن إليه، ومصدره القلب، وهو المراد من البحث.

### ب- الرأي في الإصطلاح:

يُطلقُ العلماء مصطلح الرأي، ويريدون به معانٍ عدّة، منها:

١- **القياس**: وقد استعمل كثير من الفقهاء الرأي بمعنى القياس منهم، الإمام السرخسي، في أصوله حيث قال: "والرأي لا يصلح لنصب الحكم ابتداءً، وإنما هو لتعدية حكم النص إلى نظيره مما لا نصّ فيه" (١).

٢- **إعمال الفكر لاستخراج مآل فعل من الأفعال**، وممن استعمله بهذا المعنى: الإمام أبو يعلى الفراء حيث عرّف الرأي بأنّه: "استخراج صواب العاقبة" (٢).

٣- **الاجتهاد**، واستعمله بهذا المعنى كثير من الفقهاء القدامى والمعاصرين منهم:

- **من القدامى**: الإمام ابن القيم، حيث عرّف الرأي بأنّه: "ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب، لمعرفة وجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات" (٣) " (٤).

- **ومن المعاصرين**: الدكتور فتحي الدريني، حيث عرّف الرأي بأنّه: "بذل الجهد العقلي من ملكة راسخة متخصصة، لاستنباط الحكم الشرعي العملي، من الشريعة نصّاً وروحاً، والتبصر بما عسى أن يسفر تطبيقه من نتائج على ضوء من مناهج أصولية مشتقة من خصائص اللغة، وقواعد الشرع، أو روحه العامة في التشريع" (٥).

**والمعنى المراد في هذا البحث** يشمل التعريفات السابقة، لأن الرأي هو الثمرة التي ينتجها العقل بعد التأمل والنظر، سواء في الأحكام الشرعية، أو في الأمور الدنيوية، فكل ما يعتقده المرء أو يتوصل إليه، أو يقتنع به، يُعدّ من الرأي ويدخل في تعريفه.

(١) أصول السرخسي، (٩٢/٢).

(٢) العدة في أصول الفقه: القاضي أبو يعلى الفراء، (١٨٤/١).

(٣) الأمارات: جمع أمارة وهي في الاصطلاح: التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول، كالغيم بالنسبة للمطر. انظر: التعريفات: الجرجاني، ص ٥٢.

(٤) إعلام الموقعين: ابن القيم، (٥٣/١).

(٥) المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي: فتحي الدريني، ص ٣٩.

### الفرع الثالث: تعريف حُرِّيَّة التعبير عن الرَّأي

عُرِّفَت حرية التعبير عن الرأي اصطلاحاً بعدة تعريفات منها:

- ١- حق الفرد في التعبير عن آرائه وأفكاره بحُرِّيَّة تامَّة، بغض النظر عن الوسيلة التي يسلكها سواء كان ذلك بالاتصال المباشر بالناس، أو بالكتابة، أو بأي واسطة<sup>(١)</sup>.
- ٢- أن يتمكن كل إنسان من التعبير عن آرائه وأفكاره بأي وسيلة من الوسائل؛ كأن يكون ذلك بالقول، أو بالرسائل، أو بوسائل النشر المختلفة<sup>(٢)</sup>.

يلاحظ على التعريف الأول أنه جعل حرية التعبير عن الرأي حقاً؛ وكونها حقاً هذا أثر ونتيجة، والمراد تعريف الأشياء بحقيقتها، وأما التعريف الثاني فلم يخضع إلى ضابط معيَّن، ولم يُبيِّن أن التعبير عن الرأي يهدف إلى تحقيق غاية محددة؛ إذ لا بد للتعبير عن الرأي من تحقيق مصلحة<sup>(٣)</sup>.

أما التعريف الشرعي لحرية التعبير عن الرأي فهو أخصُّ مما ذكرناه، إذ يدخل فيه قيد الالتزام بحدود الشريعة الإسلامية، ومن أهم التعريفات ما يأتي:

- تعريف العلامة ابن عاشور: "وأما حرية الأقوال فهي التصريح بالرأي والاعتقاد في منطقة الإذن الشرعي"<sup>(٤)</sup>.
- وعُرِّفَت أيضاً بأنها: "حرية تعبير الإنسان صراحة أو دلالة، عما يدور في خاطره أو يجول في خلد باللسان أو بالقلم، بياناً للحق وإسداء للنصح في كل ما يحقق النفع العام، ويصون مصالح الفرد والمجتمع، وذلك كله في إطار من الالتزام بأوامر الشرع"<sup>(٥)</sup>.
- وفي الإطار نفسه عُرِّفَت حرية التعبير عن الرأي بأنه: "هو الإفصاح عما يَرُجُحُ في القلب بعد فكرٍ وتأملٍ لمعرفة وجه الصَّواب، واستخراج حال العاقبة في الأحكام الشرعية، والأمور الدنيوية"<sup>(٦)</sup>.

(١) معايير حقوق الإنسان: عيسى الشامخ، ص ٢٠.

(٢) الحريات العامة: عبد الحكيم العيلي، ص ١١٥.

(٣) حرية الرأي في المملكة العربية السعودية: محمد التوم، ص ٢٨.

(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية: الإمام محمد الطاهر بن عاشور، (١٣١/٢).

(٥) حقوق الإنسان في القرآن والسنة: محمد صالح الصالح، ص ١٦١.

(٦) التعبير عن الرأي ضوابطه ومجالاته في الشريعة الإسلامية: خالد الشمراني، ص ٤٩٦.

- وعَرَّفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: " تمتُّع الإنسان بكامل إرادته بالجهر فيما يراه صواباً ومحققاً النفع له وللمجتمع، سواء تعلق بالشؤون الخاصة أو القضايا العامة" (١).

يلاحظ أن تعريف حرية التعبير عن الرأي من المنظور الإسلامي يتميز عن غيره من التعريفات بدخول قيدين عليه وهما:

١. أن يكون التعبير عن الرأي موافقاً للشريعة الإسلامية.

٢. أن يكون التعبير عن الرأي محققاً نفعاً عاماً، أو خاصاً.

حيث يحترز بالقيد الأول عن إبداء الرأي فيما هو خارج عن أصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، ويحترز بالقيد الثاني عن الآراء والأقوال التي تؤدي إلى وقوع مفسدة أو إضرار بالناس، وما لا يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

**يُستنتج مما سبق أن مدلول حرية التعبير عن الرأي يشتمل على معنيين:**

**المعنى الأول:** حرية الإنسان في طرق النظر العقلي وأساليبه دون أن تفرض عليه من الآخرين معطيات وأدوات؛ من شأنها أن تؤدي به إلى الخطأ فيسلك أساليب وطرق النظر العقلي دون قيد أو مؤثر ما دام ذلك موافقاً للشريعة الإسلامية.

**المعنى الثاني:** حرية الإنسان في التعبير عن الرأي الذي توصل إليه بالنظر والبحث فيقتنع به وينشره بين الناس ويدافع عنه دون قيد أو مؤثر، لأن حرية التعبير عن الرأي هي الثمرة المنطقية التي ينتجها الفكر السليم كما أن حرية التفكير لا تعني شيئاً ما لم ي صاحبها حرية التعبير (٢).

## المطلب الثاني: مشروعية حرية التعبير عن الرأي

تُعَدُّ حرية التعبير عن الرأي من الحريات التي قرَّرها الإسلام وكفلها لجميع أفراد المجتمع، حيث منح كل فرد حرية النظر والتفكير وإبداء الرأي، وعلى هذا المبدأ الجليل سار الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده.

وقد جاءت التعاليم الإسلامية تُشَرِّعُ للتعبير عن الرأي لا على أساس أنه حق مباح من حقوق الإنسان فحسب، ولكن على أساس أنه واجب عليه أيضاً، وذلك لأنه يعدُّ وسيلة لتحقيق المقصد الذي من أجله خلق الله الناس.

(١) القرارات والتوصيات: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ص ٣.

(٢) دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، النجار، ص ٤٣-٤٤.



وقد استمدت حرية التعبير عن الرأي مشروعيتها من نصوص الكتاب والسنة وسير الصحابة والتابعين:

أولاً: القرآن الكريم

١- قال تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى قرن في الآية الكريمة بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله تعالى؛ ليؤكد أهمية الشعيرة العظيمة، وأنها دليل صدق الإيمان. ويُعدُّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مظهراً من مظاهر حرية التعبير عن الرأي في الشريعة الإسلامية، وذلك لأنَّ التعبير عن الرأي ما هو في الحقيقة إلا أمراً بمعروفٍ أو نهياً عن منكرٍ، باللسان أو ما يقوم مقامه من وسائل التعبير، وقد ربط الله تعالى خيرية هذه الأمة بقيامها بالإيمان بالله تعالى والأخذ بهذه الشعيرة العظيمة.

٢- قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ: "والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، مَنْ لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن خويز منداد رَحِمَهُ اللَّهُ: "واجبٌ على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدين، ووجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح، ووجوه الكتّاب والوزراء والعمال فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارته"<sup>(٤)</sup>.

٢- وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٤

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٣) المحرر الوجيز: ابن عطية، (١/٥٣٤)؛ الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، (٤/٢٤٩).

(٤) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، (٤/٢٥٠).

(٥) سورة الشورى: آية ٣٨.

**وجه الدلالة من الآيتين:** أن الإسلام قرر مبدأ الشورى كأساس من أسس نظام الحكم في الدولة الإسلامية، وَكَفَلَ لأهل الشورى حقهم في ذلك، ومنحهم المجال لعرض وجهات نظرهم، وما توصلت إليه عقولهم وتجاربهم من النتائج والمقترحات، وجعل هذه الحرية من مستلزمات الشورى <sup>(١)</sup>، فتقرير مبدأ الشورى، وما يترتب عليه من مناقشات ومشاورات، كل ذلك يستلزم حرية التعبير عن الرأي، فلا يمكن تطبيق الشورى بدون حرية التعبير عن الرأي <sup>(٢)</sup>.

**قال القرطبي رحمه الله:** "فَمَدَحَ اللَّهُ الْمُشَاوَرَةَ فِي الْأُمُورِ بِمَدْحِ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَانُوا يَمْتَنُّونَ ذَلِكَ." <sup>(٣)</sup>.

٣- قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ <sup>(٤)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن الله تعالى وجه نبيه ﷺ لأن يطلب من أهل الكتاب بينة على زعمهم من أنه لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى؛ فكفل لهم سبحانه حق التعبير عما رأوه خاصاً بهم إن كان حقاً وصدقاً، وأما إن كان باطلاً فهو مردود، مع أن الله تعالى هو مالك الجنة والنار سبحانه، ولكن لتقوم الحجة على المخالف، وليتنبه الغافل المقلد وليكون على بينة من أمره <sup>(٥)</sup>.

#### ثانياً: السنة النبوية

١- وقد أكد الرسول ﷺ على حرية الرأي والتعبير المشروعة فقال كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ" <sup>(٦)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن النبي ﷺ أوجب في الحديث تغيير المنكر على كل إنسان حسب قدرته واستطاعته، وبيّن مراتب الإنكار ووسائله <sup>(٧)</sup>، ولا يتم تغيير المنكر باللسان إلا بممارسة حرية التعبير عن الرأي.

(١) حقوق عضو مجلس الشورى في الفقه والنظام: نايف المحميد، ص (٧٥-٧٦).

(٢) حقوق الأفراد في دار الإسلام: عبد الكريم زيدان، ص ٤٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، (٣٧/١٦).

(٤) سورة البقرة: الآية ١١١.

(٥) حق التعبير عن الرأي: محمد سليمان الدخيل، ص ٧.

(٦) سبق تخريجه، ص ٣٥.

(٧) مجموع الفتاوى: ابن تيمية، (١٢٦/٢٨).

وهذا يدل على مشروعية وجوب حرية التعبير عن الرأي، وصيانتها، والحفاظ عليها، لأنها الطريق لإتمام فرائض الله وكمال دعوته، حيث لا سبيل لإقامة هذه الفريضة على الوجه الأكمل الذي ينجي من الإثم إلا بإباحة حرية الرأي، وإباحة الوسائل التي بواسطتها يتم التعبير عن الرأي<sup>(١)</sup>.

٢- وقد دلت السنة القولية على مشروعية حرية التعبير عن الرأي؛ وذلك أن النبي ﷺ كان يشاور أصحابه في كثير من شؤون المسلمين، ومن ذلك:

- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مَشُورَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".<sup>(٢)</sup>

- ما رواه عبد الرحمن بن غنم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "لَوْ أَنَّكُمْ تَتَفَقَّانِ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ مَا عَصَيْتُكُمْ فِي مَشُورَةٍ أَبَدًا"<sup>(٣)</sup>.

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ، فَأَغْلَظَ فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا"، ثُمَّ قَالَ: "أَعْطُوهُ سِنًا مِثْلَ سِنِّهِ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا أَمْتَلَ مِنْ سِنِّهِ، فَقَالَ: "أَعْطُوهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً"<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حجر رحمه الله: قوله: "فإن لصاحب الحق مقالا": أي صولة الطلب وقوة الحجة لكن مع مراعاة الأدب المشروع، وقال: في الحديث جواز المطالبة بالدين إذا حل أجله وفيه حسن خلق النبي ﷺ وعظم حلمه وتواضعه وإنصافه وأن من عليه دين لا ينبغي له مجافاة صاحب الحق وأن من أساء الأدب على الإمام كان عليه التعزير بما يقتضيه الحال إلا أن يعفو صاحب الحق"<sup>(٥)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن الرسول ﷺ قد أقر صاحب الدين على مطالبته، وفسح له المجال للتعبير عن رأيه؛ لأنه حق له، بل ونهى أصحابه الكرام أن يؤذوه بشيء؛ وعلل ذلك بقوله: "فإن لصاحب الحق مقالا".

(١) الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية: رحيل غرابية، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٢) سبق تخريجه، ص ٧٧.

(٣) سبق تخريجه، ص ٧٧.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الوكالة، باب الوكالة في قضاء الديون، (٩٩/٣)، حديث رقم ٢٣٠٦.

(٥) فتح الباري: ابن حجر، (٥٧/٥).

- ولم تقتصر حرية الرأي على السنة القولية، بل زخرت السُّنة العملية بأمثلة كثيرة لمشاورة النبي ﷺ لأصحابه وقد أقرهم النبي ﷺ على إبداء آرائهم، وناقشهم فيها في مواطن متعددة؛ وعمل بآرائهم في مواطن أخرى، منها ما يأتي: -
- شاورهم في التوجه لقتال المشركين يوم بدر <sup>(١)</sup>، وفي شأن الأسرى هل يقتلهم أو يقبل الفداء <sup>(٢)</sup>.
- وشاورهم يوم الخندق في أمرهم، فأشار عليه سلمان الفارسي رضي الله عنه بالخندق؛ فأعجب ذلك المسلمين <sup>(٣)</sup>.
- وشاورهم يوم أحد في الخروج لملاقاة العدو أم البقاء في المدينة <sup>(٤)</sup>.

هذه بعض النماذج من مبدأ المشورة العظيمة، التي منحها النبي ﷺ لأصحابه وأعطاهم الحق في التعبير عن آرائهم وأفكارهم بكل حرية، ومواقفه ﷺ في هذا الباب كثيرة وواضحة.

### ثالثاً: سير الصحابة والتابعين

لقد زخر التاريخ الإسلامي بالكثير من النماذج المشرقة التي وظف فيها أصحابها التعبير عن الرأي المشروع في رضا الله سبحانه وتعالى؛ فكانوا بحق شمس هدى ونجوم دجى، ومنها ما يأتي:

- ١- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال لمروان بن الحكم - وكان أمير المدينة - حين قدّم خطبة العيد على الصلاة: " أَيْنَ الْإِبْتِدَاءُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: لَا، يَا أَبَا سَعِيدٍ قَدْ تُرِكَ مَا تَعْلَمُ، قُلْتُ: كَلَّا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَأْتُونَ بِخَيْرٍ مِمَّا أَعْلَمُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ انْصَرَفَ " <sup>(٥)</sup>.
- قال الإمام النووي: "وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان المنكر عليه والياً" <sup>(٦)</sup>.

(١) صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة بدر، (١٤٠٣/٣)، حديث رقم ١٧٧٩.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم، (١٣٨٣/٣)، حديث رقم ١٧٦٣.

(٣) الطبقات الكبرى: ابن سعد، (٥١/٢).

(٤) سنن الدارمي، في الرؤيا، باب في القمص، والبنر، ....، (١٣٧٨/٢)، حديث رقم ٢٢٠٥. وقال الحافظ بن حجر في الفتح، سنده صحيح، (٢٤١/١٣).

(٥) صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، (٦٠٥/٢)، حديث رقم ٨٨٩.

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم: النووي، (١٧٨/٦).

٢- وعن ميمون بن مهران قال: كان أبو بكر الصديق عليه السلام إذا ورد عليه حُكْم نظر في كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به، وإن لم يجد في كتاب الله، نظر في سنة رسول الله عليه السلام، فإن وجد فيها ما يقضي به قضى به، فإن أعياه ذلك سأل الناس، هل علمتم أن رسول الله عليه السلام قضى فيه بقضاء؟ فربما قام إليه القوم، فيقولون: قضى فيه بكذا وكذا، فإن لم يجد سنة سنّها النبي عليه السلام جمع رؤساء الناس، فاستشارهم \_ وهو الشاهد \_، فإذا اجتمع برأيهم على شيء قضى به، وكان عمر عليه السلام يفعل ذلك، فإن أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة، سأل هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء، فإذا كان لأبي بكر قضاءً قضى به، وإلا جمع الناس واستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به <sup>(١)</sup>.

٣- وقال سفيان الثوري رحمهُ الله: " حجّ المهدي في سنة ست وستين ومائة؛ فرأيته يرمي جمرة العقبة، والناس محيطون به يميناً وشمالاً، يضربون الناس بالسيّاط فوقفت فقلت: يا حسن الوجه: حدّثنا أيمن بن نابل عن قدامة بن عبد الله الكلابي قال: " رأيت رسول الله عليه السلام يرمي جمرة يوم النحر على جمل لا ضرب، ولا طرد، ولا جلد، ولا إليك إليك". وها أنت يُخبط الناس بين يديك يميناً وشمالاً، فقال لرجلٍ: من هذا؟ قال: سفيان الثوري. فقال: يا سفيان لو كان المنصور ما احتملك على هذا. فقال: لو أخبرك المنصور بما لقي لقصّرت عما أنت عليه <sup>(٢)</sup>.

وحرية التعبير عن الرأي في الإسلام حرية شاملة تشمل المجالات كافة، فيجوز للفرد أن يبدي رأيه في الأمور العامة للدولة، وفي الأمور الدينية وغيرها.

مما سبق يتبيّن أنّ الشريعة الإسلامية أعطت كل فرد من أفراد المجتمع الحق الكامل في أن يُفكّر تفكيراً حراً مستقلاً، وأن يُعبّر عنه في حدود الحرية المنضبطة بالشريعة الإسلامية، والتي تراعي المصلحة العامة وتمنع إلحاق الضرر بالآخرين.

### المطلب الثالث: ضوابط حرية التعبير عن الرأي

إن حرية التعبير عن الرأي في الإسلام ليست مطلقة، وإنما هي حرية مقيدة، فالكلمة في الشريعة الإسلامية مسئولية عظيمة، قد تُؤدي بصاحبها إلى نار جهنم والعياذ بالله، قال رسول

(١) سنن الدرامي: المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة، (٢٦٢/١)، حديث رقم ١٦٣، والسنن الكبرى: البيهقي،

في أدب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، (١٩٦/١٠)، حديث رقم ٢٠٣٤١، وقال

ابن حجر في فتح الباري؛ أخرجه البيهقي بسند صحيح، (٣٤٢/١٣).

(٢) انظر: معالم القرية في طلب الحسبة: ضياء الدين القرشي، ص ٢١-٢٢.

الله ﷺ لمعاذ بن جبل ؓ: " تَكَلِّتَكَ <sup>(١)</sup> أُمُّكَ يَا مُعَاذُ وَهَلْ يُكِبُّ النَّاسَ عَلَى وُجُوهِهِمْ فِي النَّارِ، إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ <sup>(٢)</sup> ". وعلى العكس، فإن الكلمة قد توصل صاحبها إلى الجنان؛ إذا ضبطها وحفظها عن كل ما يؤذي المسلمين، كما قال رسول الله ﷺ: " مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ <sup>(٣)</sup> " بل علّق النبي ﷺ كمال الإسلام بعدم إيذاء المسلمين بهذه الجارحة <sup>(٤)</sup>، فقال ﷺ: " الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ <sup>(٥)</sup> ".

من أجل ذلك لم يُطلق الإسلام حرية التعبير عن الرأي، بل وضع الإسلام عدة قيود وضوابط لكفالة حسن ممارسة هذه الحرية، ومن أهم ضوابط حرية التعبير عن الرأي في الإسلام ما يأتي:

### ١ - ألا تكون حرية التعبير عن الرأي مخالفة للشريعة الإسلامية

إن حرية التعبير عن الرأي يجب أن تتقيّد بتعاليم الإسلام وحدوده، وأن تراعي النصوص الشرعية عند ممارسة هذا الحق، لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا <sup>(٦)</sup> 》.

يقول الإمام الشوكاني: "ومعنى الآية: أنه لا يحلّ لمن يؤمن بالله إذا قضى الله أمراً أن يختار من أمر نفسه ما شاء، بل يجب عليه أن يُذعن للقضاء، ويوقّف نفسه تحت ما قضاه الله عليه واختاره له" <sup>(٧)</sup>.

(١) تَكَلِّتَكَ: بكسر الكاف، أي: فَقَدْتَكَ، وهو دعاء عليه بالموت ظاهراً، والمقصود التعجب من الغفلة عن مثل

هذا الأمر. انظر: شرح محمد فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجه، (١٣١٤/٢).

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، (١٣١٤/٢)، حديث رقم ٣٩٧٣. وصححه

الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (١١٤/٣)، حديث رقم ١١٢١.

(٣) صحيح البخاري: كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، (١٠٠/٨)، حديث رقم ٦٤٧٤.

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم: النووي، (١٠/٢).

(٥) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمين من لسانه ويده، (١١/١)،

حديث رقم ١٠؛ وصحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل، (٦٥/١)،

حديث رقم ٤١.

(٦) سورة الأحزاب: الآية ٣٦.

(٧) فتح القدير: الشوكاني، (٣٢٥-٣٢٦/٤).

فالشريعة الإسلامية كفلت حرية الرأي، ولكن لم تجعلها مطلقة، بل وضعت لها حدوداً يتوقف عندها الإنسان، ولا يتجاوزها كي تحفظها عن الانزلاق إلى الفهم الفاسد، الذي لا يتفق مع مسلمات الأمة الإسلامية ولا خصوصيتها<sup>(١)</sup>.

ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾<sup>(٢)</sup>.

فلا بد لصاحب الرأي أن يلتزم بما جاءت به الشريعة الإسلامية من قضايا محسومة فيها، وألا يُحوّل قضايا القرآن والسنة إلى قضايا للجدل والنقاش، بدعوى حرية التعبير عن الرأي. وكذلك نهجت الشريعة الإسلامية بأن جعلت لها حدوداً لا ينبغي تجاوزها، قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

ومن هنا فإنه لا يجوز باسم حرية التعبير عن الرأي الطعن في الإسلام والنيل من العقيدة، أو الاستهزاء بالدين، أو سب الرسول ﷺ، أو النيل من أحد من صحابته الكرام، لأنه بهذا السلوك يستحق العقاب<sup>(٤)</sup>.

## ٢ - أن يكون التعبير عن الرأي وفق الوسائل المشروعة

فالغاية في الشريعة الإسلامية لا تبرر الوسيلة، فلا يجوز أن تُسلك السبل غير المشروعة للتعبير عن الرأي، وهذا الضابط هو الذي يُميّز أهل الإسلام عن غيرهم، ويكفل البقاء على الجادة، وليس نُبل المقصد وحسن الهدف مُسوِّغاً لمعصية الله ورسوله ومخالفة قواعد الشريعة، فإن ما خالفها ضرر وفساد، ولا يترتب عليه مصلحة، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُبِينًا﴾<sup>(٥)</sup>.

ومن الشواهد على ذلك: " أن عبد الله ابن عمر كان يقول: كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيتون الصلاة ليس يُنادى لها، فتكلّموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم: اتّخذوا

(١) ضوابط الرأي وخصائصه: عبد الملك الشلهوب، ص ٤٤.

(٢) سورة النحل: الآية ١١٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٤) حقوق الإنسان وحياته الأساسية، هاني سليمان الطعيمات، ص ١٩٠؛ الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية:

عبد الكريم زيدان، ص ٨٠.

(٥) سورة الأحزاب: الآية ٣٦.

ناقوساً مثل ناقوس النصارى، وقال بعضهم: بل بوقاً مثل قرن اليهود، فقال عمر رضي الله عنه: «أولا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة، فقال رسول الله ﷺ: " يَا بِلَالُ قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ "»<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة:** أن النبي ﷺ كره استعمال الناقوس للإعلام بدخول وقت الصلاة - قبل الأمر بالأذان - لما فيه من مشابهة النصارى، والبوق فيه مشابهة لليهود؛ مع كون المقصد هو الدعوة إلى العبادة والاجتماع لها.

### ٣- مراعاة ما تؤول إليه حرية الرأي من المصلحة والمفسدة

إنَّ جلب المصلحة ودفع المفسدة مقصدٌ عام من مقاصد الشريعة الإسلامية، بل ما وُضِعَ الشَّرْعُ إِلَّا لَجلبِ مصالح العباد؛ ودرءِ المفاسد عنهم<sup>(٢)</sup>.

والمصلحة المعتبرة شرعاً تعني: " المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده، من حفظ دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم، طبق ترتيب معين فيما بينها"<sup>(٣)</sup>.

فما وافق المصلحة وغلب على الظن أنه سيُصلح فيُعبَّرُ عنه، وإلا فالحكمة في الصمت، وقد قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: " وقال عليٌّ رضي الله عنه: حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَفْهَمُونَ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللهُ وَرَسُولَهُ"<sup>(٤)</sup>. فجعل إلقاء العلم مقيداً، قَرَبَ مسألة تَصْلُحَ لِقَوْمٍ دون قوم<sup>(٥)</sup>.

وفي حديث معاذ بن جبلٍ رضي الله عنه لَمَّا قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَفَلَا أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ؟ قَالَ: لَا تُبَشِّرْهُمْ، فَيَتَكَلَّمُوا"<sup>(٦)</sup>.

فدلَّ هذا على أنَّ من المصلحة أحياناً كتم شيء من العلم عن بعض الناس، خشية أن يضرَّهم، مع العلم أن معاذاً أخبر بذلك قبل موته خشية الإثم لكتُم العلم<sup>(٧)</sup>.

**وعليه يمكن القول:** إن تحقيق المصالح المعتبرة شرعاً من ضوابط حرية التعبير عن الرأي؛ والتي تسعى لتحقيقها، وهذا السعي ينبغي أن يكون في حدود الشريعة الإسلامية، فهي

(١) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب بدء الأذان، (١٢٤/١)، حديث رقم ٦٠٤.

(٢) القواعد الكبرى: عبد العزيز بن عبد السلام، (٨/١-١٤).

(٣) ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية: محمد سعيد البوطي، ص ٣٣؛ حرية الرأي في الإسلام، محمد يوسف مصطفى، ص ١١١.

(٤) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم، كراهية ألا يفهموا، (٣٧/١)، حديث رقم ١٢٧، ونصه «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذِّبَ، اللهُ وَرَسُولُهُ».

(٥) الموافقات: الشاطبي، (٣٦/٥-٣٧).

(٦) صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، (٢٩/٤)، حديث رقم ٢٨٥٦.

(٧) فتح الباري، ابن حجر، (٢٢٧/١).



الميزان الذي يزن المصلحة. فما شهدت له الشريعة بالمنفعة فهو المصلحة، وما شهدت له الشريعة بالفساد فهو المفسدة.

#### ٤ - الموضوعية في الرأي

لما كان الهدف من إقرار حرية التعبير عن الرأي في الشريعة الإسلامية وإتاحتها لجميع الأشخاص هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ودفع الضرر عنه، استوجب الأمر أن يتصف كل من يريد أن يُعبّر عن رأيه في قضية من القضايا بالموضوعية والعلم، وأن يتحلّى بالمعرفة في كل ما يطرحه من رأي ويذيعه، ولديه أهلية فهم الموضوع الذي يريد أن يتحدث فيه <sup>(١)</sup>.

كما أنه من الموضوعية في حرية التعبير عن الرأي أن يكون الكلام مطابقاً للحقيقة والواقع؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وأن يكون بعيداً عن الظن والتجسس والغيبة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ <sup>(٣)</sup>.

وعليه، فإنه لا يسوغ لمن جهل شيئاً أن يجزم فيه برأي ويعمل على إشاعته بين الناس مستتراً تحت راية الحرية في إبداء الرأي.

ومن الموضوعية أن يعلم المسلم أنه مسؤول أمام الله تعالى عما يلفظ به لسانه؛ لقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ <sup>(٤)</sup>.

فالتعبير عن الرأي يجب أن يكون حراً ونزيهاً وصادقاً، فلا يجوز الكذب في الرأي، ولا في غيره؛ بهدف التأثير في الناس، فالله سبحانه وتعالى نهى عن الكذب وأمر بالصدق مطلقاً، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ <sup>(٥)</sup>.

ومن الموضوعية في التعبير عن الرأي، أن يتحرى صاحب الرأي الحق والعدل، فلا يماري ولا يحابي أحداً؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا

(١) حرية الرأي في المملكة العربية السعودية: محمد التوم، ص ٩١.

(٢) سورة الحجرات: الآية ٦.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١٢.

(٤) سورة ق: الآية ١٨.

(٥) سورة التوبة: الآية ١١٩.

ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ<sup>(١)</sup>. وقال جلَّ وعلا: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا<sup>(٢)</sup>﴾.

يقول ابن كثير في تفسيرها: " يَأْمُرُ تَعَالَى بِالْعَدْلِ فِي الْفِعَالِ وَالْمَقَالِ عَلَى الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ لِكُلِّ أَحَدٍ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَفِي كُلِّ حَالٍ " <sup>(٣)</sup>.

ومن الموضوعية أيضاً عدم تعصّب صاحب الرأي لرأيه، لأنّ التعصّب آفة تؤدّي إلى التفرق والاختلاف، فينبغي على صاحب الرأي أن يقصد في رأيه الحق، ويتبعه حيث وجدته، فهو المنهج السليم الواجب اتباعه، والسعي لتحقيقه.

وعلى ما تقدّم يمكن القول بأن الموضوعية في التعبير عن الرأي ضابط يجعل الرأي يسير في طريق مستقيم لا اعوجاج فيه ولا انحراف، يحول دون انجرار أصحاب الرأي وراء الهوى المؤدّي بالرأي إلى الاضطراب والتناقض.

وأختم هذا المطلب بأن الشريعة الإسلامية هي أول من أقرّت وأرست قواعد حرية التعبير عن الرأي، وجعلتها حقاً مكفولاً لكل إنسان، بشروط وضوابط تراعي المصلحة العامة التي جاءت الشريعة الإسلامية لحفظها ورعايتها.

### المطلب الرابع: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التعبير عن الرأي

تقرر فيما سبق أن حرية التعبير عن الرأي في الإسلام تستمد منطلقاتها الشرعية ورؤيتها الفلسفية من الشريعة الإسلامية، ومن التصوّر الإسلامي للحياة، فهي منضبطة بضوابط عديدة، كلها يخدم القاعدة الشرعية: "جلب المصالح ودرء المفساد" <sup>(٤)</sup>، فمعيار حرية الرأي في الإسلام مندرج تحت مقاصد الشريعة.

ومع اهتمام الإسلام بحرية التعبير عن الرأي إلا أنه حرص على عدم تحريرها من القيود والضوابط الكفيلة بحسن استخدامها، وتوجيهها إلى ما ينفع الناس ويرضي الخالق سبحانه وتعالى، فهناك حدود لا ينبغي الإجتراء عليها والا كانت النتيجة هي الخوض فيما يغضب الله تعالى، أو يلحق الضرر بالفرد والمجتمع على السواء، ويخل بالنظام العام وحسن الآداب.

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٢.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

(٣) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، (٣/٣٢٨).

(٤) القواعد الكبرى: عبد العزيز بن عبد السلام، (١٧/١)؛ الأشباه والنظائر: ابن نجيم، ص ٧٧، نظرية المقاصد

عند الإمام الشاطبي: أحمد الريسوني، ص ٢٣٣.

فمن هذا المنطلق إذا تجاوز الفرد ضوابط الشريعة الإسلامية في حرية التعبير عن الرأي؛ كان لولي الأمر أن يستخدم سلطته التي منحها الشارع له في تقييد هذه الحرية إذا رأى أن المصلحة تقتضي ذلك، حيث إن المبدأ الذي قام عليه الفقه الإسلامي في جميع أحكامه هو أن الحقوق قد روعي في مشروعيتها تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع، واتفق الفقهاء والمجتهدون على أن الحقوق المحفوظة للأفراد ليست مطلقة، بل مقيدة بسلامة المجتمع<sup>(١)</sup>، وهذا هو لباب فكرة تقييد الحريات في الشريعة الإسلامية.

ووسائل تقييد الحقوق والحريات في الشرع تكون إما بالنصوص الخاصة، أو بالقواعد العامة، أو بالمقاصد الشرعية<sup>(٢)</sup>. ومن الأدلة على ذلك ما يأتي:

١- عَنْ الْمُعَرُّورِ بْنِ سُؤَيْدٍ، قَالَ: لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّيْدَةِ<sup>(٣)</sup>، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: " يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ أَمْرُؤُ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ<sup>(٤)</sup>، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبَسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعْيِبُوهُمْ"<sup>(٥)</sup>.

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ قيد حرية الرأي لأبي ذرٍّ عندما ارتكب محظوراً من المحظورات الشرعية، وهو تعبير بلال ﷺ بأمه فقال له يا ابن السوداء.

ففي الحديث دليل على حق ولي الأمر في تقييد حرية الرأي للشخص الذي يتجاوز حدود الشريعة الإسلامية.

٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ مُنْصَرَفَهُ مِنْ حُنَيْنٍ، وَفِي ثَوْبٍ بِلَالٍ فِضَّةٌ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا، يُعْطِي النَّاسَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اعْدِلْ، قَالَ: "وَبَيْتَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟ لَقَدْ خِبتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ" فَقَالَ

(١) ملكية الأراضي: محمد عرفان زدني، ص ٦٤.

(٢) الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، فتحي الدريني، ص ٢٣.

(٣) الرَّيْدَةُ: هي قرية بالبادية بينها وبين المدينة ثلاث مراحل، وهي في شمال المدينة سكنها أبو ذرٍّ ﷺ وبه كانت وفاته فدفن فيها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (١٨٣/٢)؛ المنهاج شرح صحيح مسلم: النووي، (١٣٢/١١).

(٤) خولكم: الخول: هو حشم الرجل وأتباعه، وهو مأخوذ من التحويل: التملك، وقيل من الرعاية، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (٨٨/٢).

(٥) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك، (١٥/١)، حديث رقم ٣٠، واللفظ له؛ وصحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل، واللباسه مما يلبس، (١٢٨٣/٣)، حديث رقم ١٦٦١.

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: دَعَنِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْتُلَ هَذَا الْمُنَافِقَ، فَقَالَ: " مَعَاذَ اللَّهِ، أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي، إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ " <sup>(١)</sup>.

**وجه الاستدلال:** في هذا الحديث دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قيد حرية التعبير عن الرأي لأحد أصحابه من تنفيذ ما توصل إليه من رأي مراعاة لما يحيط الأمة من ظروف داخلية وخارجية تستلزم توخي الحذر تجاهها، وهي أن يتحدث الناس بقتل النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتداد كثير من حديثي العهد بالإسلام، وامتناع كثيرين ممن لم يكونوا أسملوا عن الدخول في الإسلام.

فمن منطلق هذا الحديث وغيره يحق لولي أمر المسلمين تقييد حرية الرأي في وقت من الأوقات مراعاة لمصلحة الأمة.

٣- ومما يدل على ذلك أيضاً ما رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَفَاءَ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ، فَطَفِقَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُعْطِي رَجُلًا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَبْزُكُنَا وَسُيُوفُنَا نَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ!! : فَجَمَعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: " إِنْ قُرَيْشًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَجْبِرَهُمْ وَأَتَأَلَّفَهُمْ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى يُبُوتِكُمْ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: " لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا، وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا، لَسَلَكَتُ وَادِي الْأَنْصَارِ، أَوْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ " <sup>(٢)</sup>. قَالَ أَنَسٌ فَلَمْ يَصْبِرُوا <sup>(٣)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بتقييد حرية الرأي المتجهة إلى توزيع العطاء بين المسلمين جميعاً، وتبني تنفيذ رأيه صلى الله عليه وسلم المتجه إلى حجب الأموال عن من يستحقونها مراعاة لمصلحة الأمة.

**مما سبق يتبين للباحث أن الشرع الحكيم يراعي مصلحة الأمة السياسية وغيرها، ويعمل على تقييد حرية التعبير عن الرأي تبعاً لتلك الظروف، حيث جعل لولي الأمر السلطة في تقييد الكلمة رجاء تحقيق المصلحة العامة للأمة.**

(١) صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب ذكر الخواص وصفاتهم، (٧٤٠/٢)، حديث رقم ١٠٦٣.

(٢) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الطائف، (١٥٩/٥)، حديث رقم ٤٣٣٤، وصحيح

مسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلف قلوبهم على الإسلام، (٧٣٥/٢)، حديث رقم ١٠٥٩.

(٣) السيرة النبوية: ابن كثير، (٦٧٤-٦٧٥)؛ السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين: أكرم العمري، (٥١٤/٢).

## المبحث الثاني

### سلطة ولي الأمر في تقييد حق تقرير المصير

#### المطلب الأول: مفهوم حرية تقرير المصير

##### الفرع الأول: تعريف تقرير المصير

التقرير في اللغة: مصدر قَرَّرَ، يُقَالُ قَرَّرَ الشَّيْءَ فِي الْمَكَانِ: ثَبَّتَهُ، وَقَرَّرَ الشَّيْءَ فِي مَحَلِّهِ: تَرَكَه قَارَأً، وَقَرَّرَ الرَّأْيَ: وَضَحَهُ وَحَقَّقَهُ.

والتقريرُ يعني جَعْلُ الشَّيْءِ فِي قَرَارِهِ، وَقَرَّرْتُ عِنْدَهُ الْخَبَرَ حَتَّى اسْتَقَرَّ (١).

وأما تعريف المصير في اللغة: فقد قال بعضهم: إنما هو مفعول من صار إليه الأمر، وقيل الموضوع الذي يرجع إليه (٢).

وإجمالاً فإن تقرير المصير يدلُّ على ترك الشيء من الآخر، والثبات والاستقرار والطمأنينة وطيب العيش (٣).

##### الفرع الثاني: مفهوم حرية تقرير المصير

لم يتطرق فقهاء الشريعة المتقدمون لمفهوم حرية تقرير المصير بمفهومه المعاصر؛ بل كانوا يدرجونه تحت مسميات أخرى، مثل حرية الاختيار، والإرادة، أما فقهاء القانون فقد تباينت وجهات نظرهم ومواقف الدول من حق تقرير المصير، على نحو يتضح معه أنه ليس من السهل وضع تعريف جامع مانع له، مع أن حق تقرير المصير اقترن منذ القرن السابع عشر بتعبير حرية الإرادة، ومع ذلك عرفه فقهاء القانون والسياسة بما يأتي:

١- ذهب الفقه القانوني الدولي في اتجاهاته التقليدية إلى اعتبار تقرير المصير حقاً للشعوب التي تتصف بخصائص الأمم، وانطلق من هذا الفهم إلى تعريف هذا الحق بالدلالات ذاتها وإن اختلفت العبارات، فعرفه الفقيه بروني بأنه: " حق كل جماعة وطنية في أن تختار بنفسها شكل نظامها السياسي وشكل علاقتها بالجماعات الأخرى" (٤).

(١) لسان العرب: ابن منظور، (٨٥/٥)؛ الصحاح: الجوهري، (٧٩١/٢).

(٢) لسان العرب: ابن منظور، (١٧٧/٥)؛ تاج العروس: الزبيدي، (١٢٨/١٤).

(٣) حق تقرير المصير في الفقه الإسلامي، إسراء صالح، ص ١٥.

(٤) إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام: سامي واصل، ص ٣٠٢.

وعرفه لينين بقوله: "إن حق الأمم في تقرير مصيرها يعني بوجه الحصر حق الأمم في الاستقلال بالمعنى السياسي في حرية الانفصال السياسي عن الأمة المتسلطة المضطهدة" (١).

٢- وفي الفقه القانوني العربي يعرف الدكتور رجب عبد المنعم متولّي حرية تقرير المصير بأنه: "حق الشعوب أو الأمم في أن تتمتع بالحرية والاستقلال من السيطرة الخارجية أو الاستعمارية وبأن تختار بحرية حكومتها التي ترتبها ونظامها السياسي الذي تقبله، وأن يقرر الشعب مستقبله السياسي بحرية" (٢).

٣- أما في علم السياسة فيعرف حق تقرير المصير بأنه: "حق كل شعب من شعوب العالم في أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يختار نظامه السياسي والاقتصادي دون قهر أو ضغط من الأنظمة السياسية الأخرى" (٣).

مما سبق يمكن القول بأن هذه التعريفات وإن اشتركت في نظرتها للحق من حيث المعنى، إلا أنّ عباراتها عكست الطبيعة المختلطة بين القانون والسياسة، وعكست معها حقيقة تباين الآراء حول الطبيعة القانونية التي يتصف بها هذا الحق.

### المطلب الثاني: مشروعية حق تقرير المصير

لقد أقر الإسلام حق تقرير المصير منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، حيث أرسل الله تعالى نبيّه محمد ﷺ كافة للناس بشيراً ونذيراً قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٤).

وقد ثبتت مشروعية حق تقرير المصير بالكتاب والسنة وسير الصحابة والتابعين.

### الفرع الأول: القرآن الكريم

لقد تحدّث القرآن الكريم عن حرية تقرير المصير في عددٍ من الآيات أذكر منها:

١- قال الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...﴾ (٥).

(١) تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر: د. عمر إسماعيل سعد الله، ص ٦٩.

(٢) النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغيير: د. رجب عبد المنعم متولي، ص ٤٦.

(٣) حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير: يوسف القراعين، ص ١٣.

(٤) سورة سبأ: الآية ٢٨.

(٥) سورة البقرة: الآية 256.

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: "أي لا يُجْبَرُ أحدٌ من الناس على الدخول في دين الإسلام فإنه بيّن واضح، جليّ دلائله، وبراهينه لا تحتاج إلى أن يُكره أحدٌ على الدخول فيه، بل من هداه الله للإسلام وشرح صدره ونور بصيرته دخل فيه على بينة، ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيد الدخول في الدين مكرهاً مقسوراً، لأن الله تعالى لم يُجِر أمر الإيمان على الإجبار والقسر، ولكن على التمكين والاختيار، فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> أي: لو شاء الله لأكرهم على الإيمان، ولكن لم يفعل، وبنى الأمر على الإرادة والاختيار"<sup>(٢)</sup>.

وقد ذُكِرَ في سبب نزول هذه الآية أن المرأة من الأنصار تكون مِفْلاة<sup>(٣)</sup>، فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده، فلما أجليت يهود بني النضير كان فيهم من أبناء الأنصار فقالوا: لا ندع أبناءنا، فنزلت الآية وخير النبي ﷺ الأبناء ولم يكرهم على الإسلام<sup>(٤)</sup>.

فالآية دليل واضح على إبطال الإكراه على الدين بسائر أنواعه، لأن أمر الإيمان يجري على الاستدلال، والتمكين من النظر والاختيار<sup>(٥)</sup>. وبذلك يتبين أن للإنسان حرية اختيار الدين، والذي يترتب عليه تقرير المصير في الدنيا والآخرة، فإذا أقرّ الإسلام للإنسان حرية اختيار الدين، وتقرير مصيره في ذلك، فمن باب أولى إعطائه حق تقرير المصير في الأمور الدنيوية ما لم يترتب على ذلك مخالفة الشريعة الإسلامية أو إلحاق الضرر بالنظام العام للدولة.

(١) سورة يونس: الآية ٩٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، (١/٥٢١)؛ فتح القدير: الشوكاني، (١/٣١٥).

(٣) المِفْلاة من النساء: هي التي لا يعيش لها ولد. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، (٩٨/٤).

(٤) التحرير والتنوير: ابن عاشور، (٣/٢٦)؛ فتح القدير: الشوكاني، (١/٣١٦). ونص الحديث: عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، في قوله: {لا إكراه في الدين}، قال: "كانت المرأة من الأنصار لا يكاد يعيش لها ولد، فتحلف: لئن عاش لها ولد لتهودنه، فلما أجليت بنو النضير إذا فيهم ناس من أبناء الأنصار، فقالت الأنصار: يا رسول الله، أبناؤنا، فأُنزل الله هذه الآية: {لا إكراه في الدين}"، قال سعيد بن جبير: فمن شاء لحق بهم، ومن شاء دخل في الإسلام. صحيح ابن حبان، كتاب الإيمان، باب التكليف، ذكر الإخبار عن الحالة التي من أجلها أنزل الله جل وعلا: {لا إكراه في الدين}، (١/٣٥٢)، حديث رقم ١٤٠. صححه الألباني في صحيح أبي داود، حديث رقم ٢٤٠٤.

(٥) التحرير والتنوير: ابن عاشور، (٣/٢٦).

٢- قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى أرسل نبيه ﷺ إلى الناس لأجل هدايتهم، وإخراجهم من الضلالة إلى الهدى، ومن العمى إلى البصيرة، ومن الجهل إلى العلم، وليس له أن يكرههم على الإيمان<sup>(٢)</sup>.

فالآية الكريمة تدلُّ على أنَّ وظيفة الرسول ﷺ تبليغ الرسالة المكلف بها، فإن فعل ذلك فقد أدى واجبه بصورة صحيحة، وإذا خالف الناس ما ورد في الرسالة، فهذا ليس من شأن الرسول ﷺ، وإنما يتحمل المخالف تبعه مخالفته، لأنه مُخَيَّر في تقرير مصيره، قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾<sup>(٣)</sup>.

٣- وقوله تعالى: ﴿مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة: أن الله تعالى جعل للإنسان الحرية في الاختيار، ورتَّب على هذه الحرية تحمُّل المسؤولية، فمن اهتدى واتبع الحق واقتفى آثار النبوة، فإنما يحصل عاقبة ذلك الحميدة لنفسه، ومن ضلَّ عن الحق وزاغ عن سبيل الرشاد، فإنما يجني على نفسه، ويعود وبال ذلك عليه<sup>(٥)</sup>.

فالإنسان حرٌّ في اختياره وتقرير مصيره، لكن عليه تقع مسؤولية هذا الاختيار، ويتحمَّل جميع تبعات قراراته وأفعاله التي تصدر عنه بحرية واختيار.

### الفرع الثاني: السنة النبوية

ورد في السنة النبوية جملة من الأحاديث التي تدلُّ على مشروعية حرية تقرير المصير؛ منها ما يأتي:

(١) سورة النور: الآية ٥٤.

(٢) تفسير كتاب الله العزيز: العلامة هود الهواري، (٣/١٩٠)؛ بيان المعاني، عبد القادر العاني، (٦/١٤٧).

(٣) سورة الكهف: الآية ٢٩.

(٤) سورة الإسراء: الآية ١٥.

(٥) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، (٥/٤٩)؛ أضواء البيان: الشنقيطي، (٣/٦٣).



١- عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ<sup>(١)</sup>، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: "اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ... وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهِمُ الْجَزْيَةَ"<sup>(٢)</sup> ... فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ"<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ كان يوصي الجيش وقادته بأن يُخَيِّرُوا الناس بين ثلاثة أمور، وهذا التخيير دليل على حقهم في تقرير مصيرهم في إطار الشريعة الإسلامية.

٢- وقد كان من هدي النبي ﷺ عدم التدخل في شؤون الدول، وإنما هي التي تُقَرِّرُ مصيرها باختيارها وإرادتها، فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: " ائْرْكُوا الْحَبْشَةَ مَا تَرْكُوكُمْ " <sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ ترك للدول حرية تقرير المصير ما دامت لا تتعرض للمسلمين، أمّا إذا تعرضت الدولة الإسلامية للخطر والعدوان، فحينئذٍ يجب الدفاع عن الإسلام ورد المعتدين.

٣- وكفلت الشريعة الإسلامية حق تقرير المصير للدول التي دخلت في الإسلام حديثاً، فقد أبقى رسول الله ﷺ ملوكاً وأمراء على بلادهم ممن دخلوا في الإسلام، وأرسل إليهم من الصحابة من يعلمهم الإسلام وأحكامه وآدابه.

ومن ذلك ما فعله النبي ﷺ مع جيفر وعبد ابني الجلندي ملكي عُمان، فقد بعث لهما النبي ﷺ برسالة مفادها أنه إن أسلما فإنه سيبقيهما في ملكهما، وكان مما جاء في الكتاب " بسم

(١) السرية: هي قطعة من الجيش تخرج منه تُغيّر وترجع إليه، قال إبراهيم الحربي هي الخيل تبلغ أربعمئة ونحوها، وقالوا سميت سرية لأنها تسري في الليل ويخفى ذهابها. انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم: النووي، (٣٧/١٢).

(٢) الجزية: لغة من المجازاة، وشرعاً: عقد تأمين ومعارضة وتأبيد من الإمام أو نائبه على مال مقدر يؤخذ من الكفار كل سنة برضاهم في مقابلة سكنى دار الإسلام، انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، ص ١٢٥.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها، (١٣٥٧/٣)، حديث رقم ١٧٣١.

(٤) سنن أبي داود: كتاب الملاحم، باب النهي عن تهيج الحبشة، (١١٤/٤)، حديث رقم ٤٣٠٩، وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (٤٠٢/٢).

الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى جيفر وعبد ابني الجلندی، السلام على من اتبع الهدى، أما بعد : فأني أدعوكما بدعاية الإسلام، أسلما تسلما، فأني رسول الله ﷺ إلى الناس كافة، لأنذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين، فإنكما إن أقررتما بالإسلام، ولينكما، وإن أبيتما أن تقررا بالإسلام فأن ملككما زائل عنكما، وخيلي تحل بساحتكما، وتظهر نبوتي على ملككما"، وكتبه أبي بن كعب وختم رسول الله ﷺ الكتاب <sup>(١)</sup>.

فالإسلام أعطى الشعوب والدول حق تقرير المصير، فأبقى على النظام العام للدولة، بغض النظر عما إذا كان الشعب كله دخل في الإسلام أو تعددت فيه الشرائع السماوية.

٤- ومن الشواهد في العهد النبوي ما فعله الرسول ﷺ مع وفد نجران، حيث عرض عليهم الرسول ﷺ الإسلام فأبوا وطلبوا الجزية، فقبل الرسول ﷺ منهم ذلك، وصالحهم على ألفي حلة: ألف في رجب، وألف في صفر، ومع كل حلة أوقية، وأعطاهم ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ، وترك لهم الحرية الكاملة في دينهم، وكتب لهم بذلك كتاباً، وطلبوا منه أن يبعث عليهم رجلاً أميناً، فبعث عليهم أمين هذه الأمة أبا عبيدة بن الجراح، ليقبض مال الصلح <sup>(٢)</sup>.

٥- ومن الأدلة الواضحة على حرية تقرير المصير بعد هجرة الرسول ﷺ إقرار اليهود على يهوديتهم والنصارى على نصرانيتهم.

### الفرع الثالث: سير الصحابة والتابعين

١- من الشواهد التي تدل على حرية تقرير المصير في عهد الخلفاء الراشدين ما حدث من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ؓ عندما فتح بيت المقدس، منح أهلها الأمان، وبذلك يكون منحهم حق تقرير المصير، فإن شاءوا عاشوا في المدينة ولهم الأمان، وإن شاءوا خرجوا من المدينة ولهم الأمان <sup>(٣)</sup>.

٢- ومن الشواهد التي تبيّن هذا الحق ما حدث في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز عندما استخلف القائد قتيبة بن مسلم على سمرقند، حيث دخلها وأسكنها المسلمين على غدر، فجاء وفد من أهل سمرقند إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز ورفعوا إليه ذلك، فكتب الخليفة إلى عامله يأمره أن ينصب لهم قاضياً ينظر فيما ذكروا، فإن قضى بإخراج المسلمين أخرجوا، فنصب لهم جميع بن حاضر الباجي فحكم بإخراج المسلمين على أن ينادوهم على سواء،

(١) الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله: سليمان الحميري، (١٧/٢)؛ الرحيق المختوم: المباركفوري، ص ٢٣٩، عيون الأثر: محمد أبو الفتح، (٣٣٥/٢).

(٢) الرحيق المختوم، المباركفوري، ص ٤١٤، السيرة النبوية والدعوة في العهد المدني، أحمد غلوش، ص ٦٥٨.

(٣) تاريخ الطبري، (٦٠٩/٣).

فَكَرِهَ أَهْلُ سَمَرْقَنْدِ الْحَرْبَ وَأَقْرَأُوا الْمُسْلِمِينَ فَأَقَامُوا بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ <sup>(١)</sup>. ويقضاه القاضي جُميع بإخراج المسلمين، وترك الأمر لأهل سمرقند ليقرروا مصيرهم بأنفسهم، جعلهم يتعجبون من عدل الإسلام والمسلمين، وهذا فتح الباب أمامهم للدخول في الإسلام فدخلوا راغبين.

**يتلخص للباحث مما سبق** مشروعية حرية تقرير المصير في الإسلام، سواء على المستوى الفردي والجماعي، أم الديني والدنيوي، دون إكراه أو إلزام.

ولا يعني إقرار الإسلام للحقوق والحريات أنها مطلقة دون قيود أو ضوابط، بل وضعت الشريعة الإسلامية قيوداً ضرورية تضمن الحقوق والحريات للجميع، ومن أهم الضوابط التي وضعها ما يأتي:

- ١- أن تكون هذه الحقوق والحريات موافقة للشريعة الإسلامية ولا تخالفها.
- ٢- ألا تؤدي هذه الحقوق إلى تهديد سلامة النظام العام في المجتمع الإسلامي، أو الإضرار بحقوق وحريات الآخرين.
- ٣- أن تكون هذه الحقوق والحريات خاضعة لفقه الموازنات، حيث لا تُقوّت حقوقاً أعظم منها، وذلك بالنظر إلى قيمتها في ذاتها ورتبتها ونتائجها.

### المطلب الثالث: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية تقرير المصير

إن معنى حرية تقرير المصير هي أن يتخذ الإنسان أو الشعب القرارات الخاصة بشأنه في جميع أموره ما دام ذلك في إطار الشرع والقانون، فليس لأحد أن يكرهه على شيء حتى من ناحية ديانته وعقيدته، لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ <sup>(٢)</sup>.

ولا يعني إقرار الإسلام للحقوق والحريات العامة والخاصة بأنها مطلقة، بل وضع لها قيوداً تضمن المحافظة على النظام العام في الدولة، وتكفل عدم الاعتداء على حقوق وحريات الآخرين، فإذا ما تجاوز الإنسان في حريته الحدود والضوابط التي حددتها له الشريعة الإسلامية، جاز لولي الأمر تقييد هذه الحرية بما يحقق المصلحة الشرعية، ويكفل عدم المساس بوحدة الأمة ونظامها العام.

(١) فتوح البلدان: أحمد البلاذري، ص ٤٠٧.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٦.

ومما يدل على ذلك ما ورد في السنة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين، ومن ذلك:  
أولاً: السنة النبوية

ﷺ

١- إجلاء يهود بني قينقاع من المدينة المنورة.

ﷺ

ﷺ

ﷺ

ﷺ

ﷺ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

وفي سبب الغزوة

" يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا قَبْلَ أَنْ

يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قُرَيْشًا،

قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ

ﷻ

لأ

آ

٥ /

ج

ج

٥ / ؛

لأ

لأ

٥٠

٠ - ٠٨

/ ؛ لأ

٠٩

لأ

٨ /

رجل من المسلمين على الصائغ فقتله، وكان يهوديا، وشدت اليهود على المسلم فقتلوه، فاستصرخ أهل المسلم المسلمين على اليهود، فغضب المسلمون، فوقع الشر بينهم وبين بني قينقاع<sup>(١)</sup>.

## ٢- إجلاء يهود بني النضير من المدينة المنورة.

إن يهود بني النضير كانوا يتحرّقون على الإسلام والمسلمين، إلا أنهم لم يكونوا أصحاب حرب وضرب، بل كانوا أصحاب دسّ ومؤامرة، فكانوا يجاهرون بالحق والعداوة، ويختارون أنواعاً من الحيل، لإيقاع الإيذاء بالمسلمين دون أن يقوموا للقتال، مع ما كان بينهم وبين المسلمين من عهود ومواثيق، وأنهم بعد وقعة بني قينقاع، وقتل كعب بن الأشرف خافوا على أنفسهم، فاستكانوا والتزموا الهدوء والسكوت.

ولكنهم بعد وقعة أحد تجرؤوا، فكاشفوا بالعداوة والغدر، وأخذوا يتصلون بالمنافقين وبالمشركين من أهل مكة سرا، ويعملون لصالحهم ضد المسلمين<sup>(٢)</sup>.

وكان سبب غزو بني النضير ومحاصرتهم وإجلائهم عن المدينة أنه لما قُتل أصحاب بئر معونة، من أصحاب رسول الله ﷺ، وكانوا سبعين، وأفلت منهم عمرو بن أمية الضمري، فلما كان في أثناء الطريق راجعاً إلى المدينة قتل رجلين من بني عامر، وكان معهما عهد من رسول الله ﷺ وأمان لم يعلم به عمرو، فلما رجع أخبر رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: " لَقَدْ قَتَلْتَ قَتِيلَيْنِ لَأُودِيَنَّهُمَا " <sup>(٣)</sup> وكان بين بني النضير وبني عامر حلف وعهد، فخرج رسول الله ﷺ إلى بني النضير يستعينهم في دية ذينك الرجلين، قالوا: نعم، يا أبا القاسم، نعينك على ما أحببت، ثم خلا بعضهم ببعض فقالوا: إنكم لن تجدوا الرجل على مثل حاله هذه، وكان رسول الله ﷺ جالساً إلى جنب جدار من بيوتهم، فمن رجل يصعد على هذا البيت فيلقى عليه صخرة فيُريحنا منه؟ فأتى رسول الله ﷺ الخبر من السماء بما أراد القوم، فقام وخرج راجعاً إلى المدينة، ... وأمر رسول الله ﷺ بالتهيو لحربهم والمسير إليهم، ثم سار حتى نزل بهم فتحصنوا منه في الحصون، ... طلبوا من رسول الله ﷺ أن يجليهم ويكف عن

(١) السيرة النبوية: لابن هشام، (٤٨/٢)؛ الأغصان الندية: محمد طه، ص ٢٠٩. وهناك سبب آخر للغزوة ذكره

ابن سعد في الطبقات الكبرى، (٢١/٢-٢٢).

(٢) الرحيق المختوم، المباركفوري، ص: ٢٦٨.

(٣) فتح الباري: ابن حجر، (٣٣١/٧).

دمائهم، على أن لهم ما حملت الإبل من أموالهم إلا الحلقة<sup>(١)</sup> فوافقهم النبي ﷺ على ذلك، فاحتملوا من أموالهم ما استقلت به الإبل... وأنزل الله فيهم سورة الحشر<sup>(٢)</sup>.

**وجه الاستدلال من الحادثتين:** أن النبي ﷺ أقر لليهود بحرية تقرير المصير، لكنهم عندما نقضوا العهود والمواثيق، وحرّضوا على الدولة الإسلامية، وأظهروا البغي والحقد والعداوة للمسلمين، قام النبي ﷺ بتقييد حريتهم في تقرير مصيرهم فحاصروهم وأجلاهم من المدينة المنورة.

وكذلك الأمر؛ حدث مع بني قريظة عندما نقضوا العهد وتآمروا على الدولة الإسلامية يوم الأحزاب. فمن هذا المنطلق كان لولي الأمر الحق في تقييد حرية تقرير المصير بناء على مصالح الأمة الإسلامية.

### ثانياً: سيرة الخلفاء الراشدين

ومما يدل على أن لولي الأمر الحق في تقييد حرية تقرير المصير ما فعله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من إجلاء يهود خيبر بعدما اعتدوا على أحد أعلام الصحابة، فعن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: لما فدع<sup>(٣)</sup> أهل خيبر عبد الله بن عمر، قام عمر خطيباً، فقال: إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أموالهم، وقال: «نُقِرُّكُمْ مَا أَقَرُّكُمْ اللَّهُ» وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك، فعدي عليه من الليل، ففدعت يده ورجلاه، وليس لنا هناك عدو غيرهم، هم عدونا وتهمنتنا وقد رأيت إجلاءهم... فأجلاهم عمر، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من الثمر، مالا وإبلاً، وعروضاً من أقتاب وجبال وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.

**قال ابن حجر:** فلما كان زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه غشوا المسلمين، وألقوا ابن عمر من فوق بيت ففدعوا يديه، وقال الخطابي: كان اليهود سحروا عبد الله بن عمر فالتوت يده ورجلاه، ويحتمل أن يكونوا ضربوه، فلذلك أجلاهم أمير المؤمنين<sup>(٥)</sup>.

(١) الحلقة: السلاح. انظر: فتح الباري: ابن حجر، (٧/ ٣٣١)؛ الأغصان الندية: محمد طه، ص ٢٦٥.

(٢) تاريخ الطبري، (٥٥١/٢)؛ السيرة النبوية: لابن هشام، (٢/ ١٩٠)؛ الأغصان الندية: محمد طه، ص ٢٦٥.

(٣) الفدع بالتحريك: زبغ بين القدم وبين عظم الساق، كذلك في اليد، وهو أن تزول المفاصل عن أماكنها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، (٤٢٠/٣).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجتك، (٣/ ١٩٢)، حديث رقم ٢٧٣٠.

(٥) فتح الباري: ابن حجر، (٥/ ٣٢٨).

**وجه الاستدلال:** أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلى يهود خيبر عندما اعتدوا على أحد المسلمين، وهذا نوع من الغدر والخيانة للدولة الإسلامية، فكان لولي الأمر الحق في تقييد حريتهم في تقرير مصيرهم لاعتدائهم على المسلمين.

**يتبين مما سبق** أن لولي الأمر الحق في تقييد حرية تقرير المصير للفرد أو الجماعة، حسب المصالح المعتبرة شرعاً، أو عند وجود سبب من الأسباب المبيحة لتقييد هذه الحرية.

وبهذا يتضح أن الإسلام منح ولي الأمر سلطات واسعة؛ منها سلطته في تقييد الحريات السياسية متى اقتضت المصلحة ذلك، وذلك تطبيقاً لنصوص وقواعد الشريعة الإسلامية الغراء، وحفاظاً على النظام العام في الدولة الإسلامية.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، له الحمد على ما يسرّ، وله الشكر على ما امتنّ به وتفضّل، بفضلِه سهّل كل عسير، وبِعونه بلغ الجهد تمامه، فما كان من توفيقٍ فمن الله وحده، وما كان من نقصٍ فمني ومن الشيطان، فله الحمد في الأولى والآخرة، وله الشكر في البدء والمنتهى، وصلى الله وسلم وبارك على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فقد تضمنت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

### أولاً: النتائج

ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ١- ولاية الأمر هي رئاسة عامّة من أجل إقامة الشريعة ومصالحها وسياسة الدولة بها، وإقامتها من أعظم الواجبات، وللقائم بها شروط مخصوصة، وعليه واجبات وله حقوق.
- ٢- وجوب طاعة ولي الأمر في كل ما يأمر به أو ينهى عنه، إذا ما توفر فيه شروط الطاعة المعتبرة شرعاً عند العلماء.
- ٣- من أبرز خصائص حريات الإنسان في الإسلام أنها لكل البشر دون تمييز، وهي منح إلهية منحها الله تعالى لخلقه، وهي شاملة لجميع أنواع الحريات، وهي ليست مطلقة بل مقيدة بعدم التعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية.
- ٤- كفلت الشريعة الإسلامية لكل إنسان ممارسة الحريات السياسية دون منع أو تقييد؛ ما دامت موافقة لقواعد الشريعة ومبادئها العامة.
- ٥- سلطة ولي الأمر الاجتهادية مقيدة بضوابط تحفظها من الانحراف عن غايتها، أو التعسف في استخدامها، وأهم ضوابطها هو تقييدها بالكتاب والسنة ومراعاة المصلحة العامة.
- ٦- يرتبط الفرد بالدولة التي ينتمي إليها برابطة تسمى الجنسية، وهي علاقة قانونية وسياسية تربط بين الفرد والدولة.
- ٧- المسلم يحمل الجنسية الإسلامية منذ لحظة ولادته، أما الذمي فيحمل الجنسية الإسلامية إذا ارتبط مع المسلمين بعقد الذمة، والتزم أحكام الإسلام ودفع الجزية.
- ٨- عقد الذمة يقابل التجنس في الوقت الحاضر.



- ٩- يفقد الذمي جنسيته الإسلامية إذا ارتكب ما يضر بالإسلام والمسلمين، مثل اللجوء بدار الحرب، ومحاربة المسلمين، والاعتداء عليهم.
- ١٠- إن الإسلام كفل الحريات السياسية بكل معانيها؛ خاصة المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ومنح الأمة السيادة العليا في شؤون الحكم، فأرسى حقها في اختيار الحاكم، ومراقبته، ومحاسبته، وعزله إن اقتضت المصلحة ذلك.
- ١١- مشروعية تقييد الحريات السياسية لولي الأمر؛ كباب من أبواب السياسة الشرعية.
- ١٢- قيدت الشريعة الإسلامية سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية بعدم الخروج عن نصوص الشريعة الإسلامية ومبادئها العامة.
- ١٣- كفل الإسلام للإنسان حرية التعبير عن الرأي وفق الضوابط الشرعية التي تحقق المصلحة.
- ١٤- من مظاهر حرية التعبير عن الرأي في الإسلام وصور تطبيقها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصيحة، والشورى.
- ١٥- لا توجد حرية مطلقة من كل قيد، فمن صلاحيات ولي الأمر وضع المعايير المناسبة لممارسة حرية التعبير عن الرأي.
- ١٦- الواجب على من أراد التعبير عن رأيه، النظر إلى مآل هذا التعبير من تحقيق المصالح ودرء المفاسد.
- ١٧- أساس حرية تقرير المصير في الشريعة الإسلامية: هو إرادة الشرع، فالحقوق والحريات منحه من الخالق سبحانه وتعالى\_ الذي يعلم بقدرته وحكمته مصلحة العباد، كما أن تمتع الأفراد بحق تقرير المصير يعتبر أعظم ضمان لبقاء الدولة الإسلامية سليمة البنين، قادرة على تحقيق أهدافها.
- ١٨- سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية ليست من الفقه العام الذي لا يتغير، بل هي من الفقه المرن الذي يختلف باختلاف الزمان والأحوال.

## ثانياً: التوصيات

وتشتمل التوصيات على الأمور التالية:

١- أنه لا خير ولا استقرار إلا بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، وأنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها، وبالتالي ضرورة تطبيق الحكم بما أنزل الله في جميع البلاد الإسلامية.

٢- من الضروري دراسة موضوع الحرية عموماً؛ والحرية السياسية خصوصاً، والكتابة فيها أكثر مما هو موجود، ونقد الأفكار الغربية حولها التي دخلت مجتمعاتنا، لتتشكل عند المسلمين وجهة نظر شرعية وأصيلة عن هذه المسائل.

٣- يجب على العلماء مناصحة ولادة الأمر، وبيان الأحكام الشرعية المتعلقة بحدود سلطتهم في الشريعة الإسلامية.

٤- زيادة الاهتمام العلمي بموضوع الحريات السياسية \_ وما يتعلق بها من أحكام \_ في الدراسات الفكرية والسياسية الإسلامية؛ لما لها من أهمية للحكومات والدول والمجتمعات على حد سواء.

٥- تنمية الوعي السياسي الإسلامي في الأمة الإسلامية وذلك بعقد مؤتمرات علمية، وأيام دراسية، تتناول موضوع الحريات السياسية وسلطة ولي الأمر في تقييدها، خاصة أن الأمة تمر بمرحلة تقييد الحريات السياسية فهي بحاجة ماسة إلى بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالحريات السياسية، وعلاقة ولي الأمر بها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

# الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية.

ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع.

رابعاً: فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	طرف الآية
سورة البقرة		
٩٢	١١١	﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ... ﴾
٦٧	١٢٠	﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾
١٠٩ ، ١٠٤	٢٥٦	﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾
٩	٢٥٧	﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾
٩	٢٨٢	﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ... ﴾
سورة آل عمران		
١١٠	١٢	﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ ﴾
٥٨	٢٨	﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ... ﴾
٢٥	٣٥	﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا... ﴾
١	١٠٢	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا... ﴾
٣٦	١١٠	﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ... ﴾
٩١ ، ١٠	١٥٩	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا... ﴾
سورة النساء		
١٤	٥٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ... ﴾
١٧ ، ١٦	٥٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾

الصفحة	رقمها	طرف الآية
٦٥ ، ٥٢	٩٧	﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا ... ﴾
٥١	٩٨	﴿ وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًا كَثِيرًا وَسَعَةً ... ﴾
٦٩	١٤١	﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾
سورة المائدة		
٢٠	٢	﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾
٨٥	٥	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ... ﴾
٣٣	٣٨	﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾
٥٨	٥١	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ ... ﴾
سورة الأنعام		
١٠٠	١٥٢	﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْبُدُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ ... ﴾
سورة الأنفال		
١٥	٤٦	﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾
سورة التوبة		
٥٨	٢٣	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنَّ ... ﴾
٣٥	٧١	﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ... ﴾
٢٠	٩١	﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا ... ﴾
٩٩	١١٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾

الصفحة	رقمها	طرف الآية
سورة يونس		
١٠٥	٩٩	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ...﴾
سورة هود		
١٠	٩٧	﴿وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾
سورة إبراهيم		
ت	٧	﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾
سورة النحل		
٩٧	١١٦	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا...﴾
سورة الإسراء		
١٠٦	١٥	﴿مَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا...﴾
١٠٠	٣٦	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ...﴾
سورة الكهف		
١٠٦	٢٩	﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾
سورة النور		
٣٣	٢	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾
١٠٦	٥٤	﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ...﴾
١٠	٦٢	﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾
سورة الأحزاب		
٩٧، ٩٦	٣٦	﴿وَمَا كَانَ... وَ... إِذَا... وَرَزُّهُ... أَنَّنِ...﴾

الصفحة	رقمها	طرف الآية
سورة سبأ		
١٠٤	٢٨	﴿ وَ أَزْوَاجًا ثَمَرًا ۚ سَبَّحُوا بُحْرًا وَأَوَّاهَ ۖ وَ أَصْوَاهُ... ﴾
سورة الشورى		
٩١	٣٨	﴿ وَالْأَنفُسُ ظَاهِرًا ۚ وَالْأَنفُسُ ظَاهِرًا ۚ وَالْأَنفُسُ ظَاهِرًا ۚ رَئِي... ﴾
سورة الحجرات		
٩٩	٦	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ ۖ وَالْحَقُّ أَكْبَرُ ۚ إِنَّ الْآدَمَ بَشَرًا ۖ فَمِنْ أَيِّ حَدِيثٍ غَائِبٍ تَذْكُرُونَ... ﴾
٩٩	١٢	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ ۖ وَالْحَقُّ أَكْبَرُ ۚ إِنَّ الْآدَمَ بَشَرًا ۖ فَمِنْ أَيِّ حَدِيثٍ غَائِبٍ تَذْكُرُونَ... ﴾
سورة ق		
٩٩	١٨	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ ۖ وَالْحَقُّ أَكْبَرُ ۚ إِنَّ الْآدَمَ بَشَرًا ۖ فَمِنْ أَيِّ حَدِيثٍ غَائِبٍ تَذْكُرُونَ... ﴾
سورة الذاريات		
١٣	٥٦	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِالْحَقِّ ۖ وَالْحَقُّ أَكْبَرُ ۚ إِنَّ الْآدَمَ بَشَرًا ۖ فَمِنْ أَيِّ حَدِيثٍ غَائِبٍ تَذْكُرُونَ... ﴾
سورة الحشر		
٦٠	١١	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا... ﴾
سورة القلم		
أ	١	﴿ ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾
سورة الملك		
٦٢	١٥	﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ... ﴾

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

أولاً: الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
١٠٧	"اتَّزَكُوا الْحَبَشَةَ مَا تَرَكَوْكُمْ"
٧٥	"أَخْرِجُوا إِلَيَّ مِنْكُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَفِيبًا يَكُونُونَ عَلَى قَوْمِهِمْ"
٨٢	"إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُلْ وَتَصَدَّقْ"
١٠٧	"اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ...، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، ..."
٨١	"أَكُلْ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا؟"، قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا ... "
٢٢	"أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى ... "
٢١	"الدِّينُ النَّصِيحَةُ " قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: " لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ ... "
٣٤ ، ١٨	"السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، ... "
١٥	"اللَّهُمَّ، مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشْفُقْ عَلَيْهِ..."
٩٦	"الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"
٨١	"إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ، وَيُنَبِّتُ لِسَانَكَ، فَإِذَا جَلَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ ... "
١٤	"إِنَّ الْمُفْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينٍ ..."
٣٨	"إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ"
١٧	"إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدَّعٌ يَفُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا. "
١٠٢	"إِنَّ قُرَيْشًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ ... "



الصفحة	طرف الحديث
٢٣	"إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ وَحَامِلِ الْقُرْآنِ ... "
٥٩ ، ٥١	"أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ... "
٨٤	"إِنَّا لَا نُوَلِّي هَذَا مَنْ سَأَلَهُ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ"
٧٥	"أَنْتَ إِمَامُهُمْ"
٨٠	"إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ، فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ ... "
٧٦	"إِنِّي لَا أَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا ... "
٥٩ ، ٥٢	"بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، ... "
٣٤	"بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى السَّمْعِ ... "
٢٦	"تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَالذَّرْهَمُ، وَالْقَطِيفَةُ، وَالْخَمِصَةُ، إِنْ أُعْطِيَ ... "
٩٦	"تَكَلِّتُكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ وَهَلْ يُكِبُّ النَّاسَ عَلَى وُجُوهِهِمْ فِي النَّارِ، ... "
٢١	"ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْنَهُنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ ... "
٥٩	"ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ.
٩٨	"حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ"
٢٣	"خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ .... "
٩٣	"دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ فَبَايَعَنَا فَكَانَ فِيهِمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ ... "
٩٣	"دَعُوهُ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا»، ثُمَّ قَالَ: «أَعْطُوهُ سِنًا مِثْلَ سِنِّي"
٢٧	"كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ ... "
٩٨	"لَا تُبَشِّرُهُمْ، فَيَبْكَوْا"

الصفحة	طرف الحديث
٣٧ ، ٣٤	"لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ -"
٦٢	"لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا"
٥٩	"لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ مُشْرِكٍ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلًا، أَوْ يُفَارِقَ ... "
١١١	"لَقَدْ قَتَلْتَ قَتِيلَيْنِ لِأُودِيَّتَهُمَا"
٩٣ ، ٧٧	"لَوْ أَنَّكُمْ تَتَّقُونَ عَلَى أَمْرِ وَاحِدٍ مَا عَصَيْتُمْكُمَا فِي مَشُورَةٍ أَبَدًا"
٧٨	"مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ إِذَا لَيْسَ لَأَمَّتُهُ أَنْ يَضَعَهَا حَتَّى يُقَاتِلَ"
٥٣	"مَاتَ الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقُومُوا فَصَلُّوا عَلَى أَخِيكُمْ أَصْحَمَةَ"
٨٠	"مُرْ أَصْحَابَ خَالِدٍ، مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يُعَقِّبَ مَعَكَ ... "
٢٠	"مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ ... "
١٨ ، ١٧	"مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، ... "
٢٣	"مَنْ أَكْرَمَ سُلْطَانُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الدُّنْيَا أَكْرَمَهُ اللَّهُ ... "
٥٩ ، ٥٢	"مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِنْهُ"
٦٠	"مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا. "
١٧	"مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، ... "
٩٢ ، ٣٥	"مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، ... "
٢٤	"مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيُكْتَسَبْ رَوْجَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ... "
٩٦	"مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ. "
١١٢	"تُفَرِّقُكُمْ مَا أَقْرَبَكُمْ اللَّهَ. "

الصفحة	طرف الحديث
٣٥	"وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ ..."
٢٠	"وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفَقَةً يَدِهِ، وَثَمَرَةً قَلْبِهِ، ..."
١٠١	"وَيْلَكَ وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ؟ لَقَدْ خِبتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ."
١٠١	"يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ أَمْرُو فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ ..."
٨٣	"يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ ..."
٨٣	"يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا ..."
٩٨	"يَا بِلَالُ قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ."
٨٤	"يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ ..."
١١٠	"يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قُرَيْشًا"

## ثالثاً: قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: القرآن الكريم وعلومه

- ١- القرآن الكريم
- ٢- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.
- ٤- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: محمد الطاهر بن محمد عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤ هـ.
- ٥- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.
- ٦- تفسير القرآن العظيم "ابن كثير": أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، ط١-١٤١٩ هـ.
- ٧- تفسير كتاب الله العزيز: العلامة هود بن محكم الهواري، حققه وعلق عليه: بالحاج بن سعيد شريقي، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠ م.
- ٨- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٩- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٠- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٢، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

- ١١- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفصل السيد الألوسي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- ١٢- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.
- ١٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

### ثانياً: الحديث الشريف وعلومه

- ١٤- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٥- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٦- الأغصان الندية شرح الخلاصة البهية بترتيب أحداث السيرة النبوية: أبو أسماء محمد بن طه، تقديم: الشيخ وحيد عبد السلام بالي، والشيخ الدكتور عبد الباري محمد الطاهر، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - دار سبل السلام - الفيوم، ط٢، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ١٧- الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والثلاثة الخلفاء: سليمان بن موسى الحميري، أبو الربيع، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ١٨- إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع: أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ١٩- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٠- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت.

- ٢١- التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة -المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٢- التَّوْبِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، حقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٢٣- تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
- ٢٤- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبِغَا السُّوْدُونِي (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيوخوني) الجمالي الحنفي، تحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٢٥- الرحيق المختوم: صفى الرحمن المباركفوري، دار الهلال -بيروت (نفس طبعة وترقيم دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع)، ط١.
- ٢٦- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٧- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: محمد بن إسماعيل الصنعاني، دار الفرقان، الأردن.
- ٢٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١.
- ٢٩- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض -المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٠- السنة: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

- ٣١- سنن ابن ماجه: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ٣٢- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت.
- ٣٣- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الضحاك الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٣٤- السنن الصغرى للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٣٥- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٦- السيرة النبوية "من البداية والنهاية لابن كثير": أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٦ م.
- ٣٧- السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٦، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٣٨- السيرة النبوية لابن هشام: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.
- ٣٩- السيرة النبوية والدعوة في العهد المدني: أحمد أحمد غلوش، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

- ٤٠- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق: د. عبد الحميد هندواي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٤١- شرح رياض الصالحين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٦ هـ.
- ٤٢- شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، وأشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومبيي - الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومبيي بالهند، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٤٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤٤- صحيح أبي داود - الأم: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٤٥- صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- ٤٦- صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٤٧- ضعيف أبي داود - الأم: محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- ٤٨- طرح التثريب في شرح التقريب: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم إبراهيم العراقي، دار إحياء الكتب العربية.



- ٤٩- **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير:** محمد بن محمد اليعمري الربيعي، أبو الفتح، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم - بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.
- ٥٠- **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ.
- ٥١- **فصل الخطاب في سيرة ابن الخطاب:** علي محمد محمد الصلابي، مكتبة التابعين، عين شمس، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٥٢- **فضائل الصحابة:** أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٥٣- **فقه السيرة:** محمد الغزالي السقا، خرج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
- ٥٤- **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة:** محمد حميد الله الحيدر آبادي الهندي، دار النفائس، بيروت، ط ٦، ١٤٠٧ هـ.
- ٥٥- **مراقبة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح:** علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٥٦- **المستدرك على الصحيحين:** أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٥٧- **مستعذب الأخبار بأطيب الأخبار:** أبو مدين بن أحمد الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٥٨- **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٥٩- **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي):** أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٠- **مشكاة المصابيح:** محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.

٦١- **معرفة السنن والآثار:** أحمد بن الحسين الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٦٢- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج:** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٦٣- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار:** محمد بن علي الشوكاني، دار الجيل، بيروت.

### ثالثاً: العقيدة

٦٤- **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل:** محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦٥- **الفصل في الملل والأهواء والنحل:** أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، مكتبة الخانجي - القاهرة.

٦٦- **المسامرة شرح المسامرة لابن الهمام في العقائد المنجية في الآخرة الجامعة لاصطلاحات السلف والماتريديّة والأشاعرة:** كمال الدين محمد بن أبي بكر بن علي المقدسي الشافعي المشهور بابن أبي الشريف، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ٢٠٠٤م.

### رابعاً: كتب الفقه وأصوله

٦٧- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:** محمد بن علي الشوكاني اليمني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٦٨- **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان:** زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- ٦٩- **الأشباه والنظائر:** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٧٠- **أصول السرخسي:** أبو بكر شمس الدين محمد السرخسي، تحقيق أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٧١- **إعلام الموقعين عن رب العالمين:** محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٧٢- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب أحمد بن حنبل،** أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط ١، ١٩٥٦ م.
- ٧٣- **البحر الرائق شرح كنز الدقائق:** زين الدين بن إبراهيم، المعروف بابن نجيم المصري، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢.
- ٧٤- **البحر الزخار الجامع لمذهب علماء الأمصار:** المهدي لدين الله يحيى بن أحمد بن قاسم الصنعاني المرتضى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٧٥- **البحر المحيط في أصول الفقه:** أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ضبط وتعليق وتخريج: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٧٦- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:** علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٧٧- **البيان في مذهب الإمام الشافعي:** أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي، تحقيق قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٧٨- **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل:** أبو الوليد القرطبي ابن رشد، حققه: د. محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤ م.
- ٧٩- **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي:** عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي، حاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط ١، ١٣١٣ هـ.

- ٨٠- تحفة المحتاج في شرح المنهاج: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٨١- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، ط ١، ١٣٩٧ هـ.
- ٨٢- حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: محمد أمين ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٨٣- الحاوي في فقه الشافعي: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٨٤- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، الناشر: عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٨٥- دلالات النصوص وطرق استنباط الأحكام في ضوء أصول الفقه الإسلامي، مصطفى إبراهيم الزلمي، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٨٣ م.
- ٨٦- رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، دار الفكر-بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٨٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين: محي الدين بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥ م.
- ٨٨- الروضة الندية شرح الدرر البهية: صديق خان القنوجي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٦ م.
- ٨٩- شرح السير الكبير: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، الشركة الشرقية للإعلانات، ١٩٧١ م.
- ٩٠- الشرح الكبير على متن المقنع: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار.
- ٩١- العدة في أصول الفقه: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء، تحقيق: د. أحمد بن علي بن سير المبارك، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض -جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط ٢، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

- ٩٢- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٩٣- الفروق = أنوار البروق في أنواع الفروق: أبو العباس شهاب الدين القرافي، عالم الكتب، بيروت.
- ٩٤- الكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ابن قدامة، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر.
- ٩٥- كشف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس إدريس البهوتي الحنبلي، دار الكتب العلمية.
- ٩٦- المبدع في شرح المقتنع: أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن مفلح، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.
- ٩٧- المبسوط: أبو بكر شمس الدين محمد بن أبي سهل أحمد السرخسي، تحقيق خليل محي الدين الميس، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٩٨- مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٩٩- المجموع شرح المذهب مع تكملة السبكي والمطيعي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.
- ١٠٠- المجموع شرح المذهب: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.
- ١٠١- المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم، دار الفكر، بيروت.
- ١٠٢- المدونة الكبرى: أنس مالك بن أنس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
- ١٠٣- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقيا والمغرب: أحمد بن يحيى الونشريسي، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ.
- ١٠٤- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ١٠٥- المغني في فقه الإمام أحمد: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٠٦- **المغني والشرح الكبير على متن المقتنع**: موفق الدين بن محمد ابن قدامة، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

١٠٧- **مقاصد الشريعة الإسلامية**: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٠٨- **المقدمات والممهّدات**: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٠٩- **منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه**: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق عوض قاسم أحمد عوض، دار الفكر، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

١١٠- **المذهب في فقه الإمام الشافعي**: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، دار الكتب العلمية.

١١١- **الموافقات في أصول الشريعة**: إبراهيم بن محمد بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

١١٢- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**: شمس الدين محمد بن أبي العباس ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١١٣- **الوسيط في المذهب**: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤١٧ هـ.

### خامساً: كتب في السياسة الشرعية وأنظمة الحكم والتقنين

١١٤- **الأحكام السلطانية للفراء**: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، صححه وعلّق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١١٥- **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، دار الحديث - القاهرة.

١١٦- **الأحكام الشرعية لنوازل السياسية**: عطية عدلان عطية رمضان قارة عدلان، سلسلة إصدارات الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، الإصدار الثالث، وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه، دار اليسر، القاهرة، ط١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

- ١١٧- الإسلام وأصول الحكم: محمود الخالدي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ١١٨- الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٨ هـ.
- ١١٩- الإمامة في الإسلام، أسس ومبادئ وواجبات: د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مؤسسة الجريسي، الرياض، ط١، ١٤١٨ هـ.
- ١٢٠- حرية الرأي في الإسلام: محمد يوسف مصطفى، مكتب غريب، القاهرة، ١٤٠٩ هـ.
- ١٢١- الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده: محمد فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- ١٢٢- خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم: فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ.
- ١٢٣- الخلافة الإسلامية وقضية الحكم بما أنزل الله: صادق شايف نعمان، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٢٤- الخلافة: السيد محمد رشيد رضا القلموني الحسيني، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٣٤١ هـ - ١٩٢٢ م.
- ١٢٥- الدولة والسلطة في الإسلام: صابر طعيمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١.
- ١٢٦- رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي: محمد رأفت عثمان، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ١٢٧- السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي السياسة الإسلامية: د. سليمان الطماوي، دار الفكر العربي، مصر، ط٢، ١٩٧٢ م.
- ١٢٨- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الحنبلي، الدمشقي ابن تيمية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- ١٢٩- السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية: عبد الوهاب خلاف، دار القلم، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٣٠- السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها: د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٣١- الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام: المستشار علي علي منصور، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ١٣٢- ضوابط الرأي وخصائصه في الصحافة \_ رؤية شرعية \_ عبد الملك بن عبد العزيز الشلهوب، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٣٣- ضوابط المصلحة في الإسلام: محمد سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٢ هـ.
- ١٣٤- طرق اكتساب الجنسية في الشريعة الإسلامية وانعكاسها على القوانين الوضعية: د. جمال عاطف عبد الغني رضوان، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٣ م.
- ١٣٥- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية "أو" الفراسة المرضية في أحكام السياسة الشرعية: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن بكر الزرعي قيم الجوزية الدمشقي ابن القيم، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢ م.
- ١٣٦- غِيَاثُ الْأُمَمِ فِي التِّيَاثِ الظُّلَمِ: إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٩٧٩ م.
- ١٣٧- الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية: عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٥.
- ١٣٨- في فقه الأقليات المسلمة: الدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٧ م.
- ١٣٩- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، طبعة جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م.



- ١٤٠- مسئولية رئيس الدولة في النظام الرئاسي والفقه الإسلامي: مروان محمد محروس المدرس، دار الأعلام، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٤١- المشاركات السياسية المعاصرة في ضوء السياسة الشرعية: د. محمد يسري إبراهيم، إصدارات الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، دار اليسر، القاهرة، ٢٠١٢ م.
- ١٤٢- معالم القرية في طلب الحسبة: محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد بن الأخوة، القرشي، ضياء الدين، دار الفنون «كمبردج».
- ١٤٣- مقدمة ابن خلدون: أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ابن خلدون، دار الفكر.
- ١٤٤- ملكية الأراضي أو الأموال غير المنقولة في الفقه الإسلامي والقانون: محمد عرفان زدني، رسالة ماجستير، ١٩٦٩ - ١٩٧٠م.
- ١٤٥- من فقه الدولة في الإسلام: د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٤٦- المواطنة في الشريعة الإسلامية - دراسة فقهية مقارنة -: د. ياسر حسن عبد التواب جابر، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- ١٤٧- المواطنة في غير ديار الإسلام بين النافين والمثبتين - دراسة فقهية نقدية -: د. صلاح الدين عبد الحكيم سلطان، بحث مقدم للدورة السابعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء، البوسنة، جمادي الأولى، ١٤٢٨هـ - مايو ٢٠٠٧م.
- ١٤٨- الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية: د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠م.

#### سادساً: الفقه العام والمعاصر

- ١٤٩- آثار الحرب - دراسة فقهية مقارنة -: د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ١٥٠- أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام: د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٥١- أحكام المعاهدات في الشريعة الإسلامية: د. محمد طلعت الغنيمي، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر.

- ١٥٢- التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي: عبد القادر عودة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٥٣- حق التعبير عن الرأي \_دراسة شرعية تأصيلية\_: محمد بن عبد الله بن سليمان الدخيل، ١٤٢٦هـ.
- ١٥٤- حقوق الإنسان في القرآن والسنة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية: د. محمد بن أحمد بن صالح الصالح، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٥٥- سلطة ولي الأمر في تقييد المباح \_دراسة نظرية وتطبيقية\_: غزيل علي العتيبي، ملخص لرسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، ١٤٢٧ هـ.
- ١٥٦- الفتاوى: دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية العامة: الإمام الأكبر محمود شلتوت، دار الشروق، القاهرة، ط ١٨، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٥٧- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ١٥٨- المدخل الفقهي العام: مصطفى أحمد الزرقا، دار القلم، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.
- ١٥٩- المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي: فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- ١٦٠- الموسوعة الفقهية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، دار السلاسل، الكويت، ط٢، ١٤٠٤-١٤٢٧هـ.
- ١٦١- النظريات السياسية الإسلامية: محمد ضياء الدين الرئيس، دار التراث، القاهرة، ط٧، ٢٠٠٥م.
- ١٦٢- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي: أحمد الريسوني، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

### سابعاً: كتب اللغة والمعاجم

- ١٦٣- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

- ١٦٤- **التعريفات:** علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٦٥- **تهذيب اللغة:** محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- ١٦٦- **التوقيف على مهمات التعاريف:** زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي القاهري، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٦٧- **الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية:** أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٦٨- **علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»:** أحمد بن مصطفى المراغي.
- ١٦٩- **القاموس المحيط:** مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٧٠- **لسان العرب:** محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- ١٧١- **مختار الصحاح:** زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، صيدا، بيروت ط٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ١٧٢- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية، بيروت.
- ١٧٣- **المعجم الوسيط:** مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار)، دار الدعوة للنشر والتوزيع.
- ١٧٤- **معجم لغة الفقهاء:** محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنبيي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ١٧٥- **معجم مقاييس اللغة:** أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٧٦- موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي الحنفي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٧٧- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

### ثامناً: الكتب العامة

١٧٨- أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي \_دراسة مقارنة مع الاهتمام بالنظام السعودي\_: د. أحمد عبد الحميد عشوش، د. عمر أبو بكر باخشب: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٧٩- أحكام الجنسية ومركز الأجانب: محمد الروبي وآخرون، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٨٠- الأحكام العامة في قانون الأمم: د. محمد طلعت الغنيمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٠م.

١٨١- أحكام تنظيم الجنسية: د. السيد عبد المنعم حافظ السيد، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٨٢- أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي: جلال عبد الله معوض، المستقبل العربي، ١٩٨٣م.

١٨٣- الأصول العامة في الجنسية \_دراسة قانونية مقارنة في القانون العراقي الأردني والقانون المقارن\_: طلال ياسين عبد الله العيسي، عمان منشورات البيروني، ٢٠٠٧م.

١٨٤- بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٨٥- الجنسية في التشريعات العربية المقارنة: فؤاد عبد المنعم رياض، ١٩٧٥م.

١٨٦- الجنسية وأحكامها في القانون الأردني: حسن الهداوي، دار مجدلاوي، عمان ط ١، ١٩٩٤م.

- ١٨٧- الجنسية والمواطن ومركز الأجانب - المجلد الأول - هشام علي صادق، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧م.
- ١٨٨- الجنسية ومركز الأجانب في القانون المقارن والقوانين المصري والعُماني: د. أشرف وفا محمد، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١م.
- ١٨٩- حق الحرية في العالم: وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- ١٩٠- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير: يوسف محمد يوسف القراعين، دار الجليل للنشر، عمان، الأردن، ط ١، ١٩٨٣م.
- ١٩١- حقوق الإنسان وحرياته الأساسية: هاني سليمان الطعيمات، دار الشروق، الأردن، ط ١، ٢٠٠٣م.
- ١٩٢- الحقوق السياسية والقانونية للمهاجرين ومزدوجي الجنسية: عادل عبد المقصود عفيفي، مطابع الطوبجي، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ١٩٣- دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي: عبد الهادي الجوهري، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ٢٠٠١م.
- ١٩٤- الذريعة إلى مكارم الشريعة: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي، دار السلام - القاهرة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
- ١٩٥- سيكولوجية المشاركة السياسية - مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية-: طارق محمد عبد الوهاب، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م.
- ١٩٦- شرح أحكام قانون الجنسية وفقاً لآخر التعديلات - دراسة مقارنة -، جابر إبراهيم الراوي، دار وائل للنشر، عمان، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ١٩٧- صفة الصفوة: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٩٨- القاموس السياسي: أحمد عطية الله، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ١٩٩- القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: أندريه هوريو، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.

- ٢٠٠- القانون الدولي الخاص "الجنسية والمواطن": د. أحمد عبد الكريم سلامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- ٢٠١- القانون الدولي الخاص المصري في الجنسية والمواطن وتمتع الأجانب بالحقوق: عز الدين عبد الله، جامعة القاهرة، ١٩٥٤م.
- ٢٠٢- القانون الدولي الخاص: الجزء الأول، الجنسية ومركز الأجانب: أحمد مسلم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦م.
- ٢٠٣- القانون الدولي الخاص: فؤاد ديب، جامعة دمشق، ١٩٩٥م.
- ٢٠٤- معايير حقوق الانسان \_ دراسة مقارنة بين حقوق الإنسان في الإسلام والإعلان العالمي لحقوق الإنسان -: عيسى بن عبد العزيز الشامخ، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٢٠٥- المعجم السياسي: وضاح زيتون، دار أسامة للنشر ودار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٢٠٦- الموجز في القانون الدولي الخاص: بدر الدين عبد المنعم الشوقي، مكتبة الخدمات الحديثة، جدة.
- ٢٠٧- الموسوعة السياسية: عبد الوهاب الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- ٢٠٨- نظام الجنسية في القانون المقارن: د. حسام الدين فتحي ناصف، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٢٠٩- هذه أخلاقنا حين نكون مؤمنين حقاً: أبو أسامة، محمود محمد الخزندار، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢١٠- الوجيز في القانون الدولي الخاص: سالم حماد الدحدوح، ط٤، ٢٠٠٠-٢٠٠١ م.
- ٢١١- الوجيز في القانون الدولي الخاص: صوفي حسن أبو طالب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ٢١٢- الوسيط في أحكام الجنسية - التنظيمات الدولية دراسة مقارنة -، عكاشة محمد عبد العال، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٢١٣- الوسيط في الجنسية ومركز الأجانب: فؤاد عبد المنعم رياض، دار النهضة العربية، ط٥، ١٩٩٨م.

## تاسعاً: التاريخ

- ٢١٤- تاريخ الخلفاء: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ٢١٥- تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.
- ٢١٦- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢١٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢١٨- فتوح البلدان: للإمام أبو الحسن البلاذري، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٢١٩- الكامل في التاريخ: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٢٠- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: أحمد بن علي تقي الدين المقرئ، مكتبة المثنى - بغداد.

## عاشراً: التراجم والطبقات

- ٢٢١- أبو بكر الصديق أول الخلفاء الراشدين: محمد رضا، دار إحياء الكتب العربية، ط٢، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- ٢٢٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- ٢٢٣- **الإصابة في تمييز الصحابة:** أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود؛ وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.
- ٢٢٤- **الأعلام:** خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢ م.
- ٢٢٥- **تاج التراجم:** أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبغا السوداني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيوخوني) الجمالي الحنفي، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٢٦- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب:** إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، تحقيق الدكتور محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- ٢٢٧- **ذيل طبقات الحنابلة:** زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَّلامِي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٢٢٨- **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز الذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٢٩- **طبقات الحنابلة:** أبو الحسين ابن أبي يعلى الفراء، محمد بن محمد، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
- ٢٣٠- **الطبقات الكبرى:** أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٢٣١- **فتح الباب في الكنى والألقاب:** أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدى، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢٣٢- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، مكتبة المثنى - بغداد ١٩٤١ م.



٢٣٣- محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: يوسف بن حسن بن المبرد الحنبلي، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٣٤- معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، مكتبة المثنى -بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

#### حادي عشر: الدراسات والأبحاث العلمية

٢٣٥- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي: محمد سليمان توباليك، رسالة ماجستير في الفقه وأصوله\_ كلية الشريعة\_ الجامعة الأردنية، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٣٦- أهل الذمة والولايات العامة في الفقه الإسلامي: نمر محمد النمر، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع\_ كلية الشريعة\_ الجامعة الأردنية، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن.

٢٣٧- بحث -تدوين الراجح من أقوال الفقهاء في المعاملات وإلزام القضاة بالحكم به-: هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، أبحاث هيئة كبار العلماء، مجلد ٣، إصدار رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، البحوث العلمية، مجلة البحوث الإسلامية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

٢٣٨- بحوث فقهية معاصرة: عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.

٢٣٩- بحوث في قضايا فقهية معاصرة: القاضي محمد تقي العثماني بن الشيخ المفتي، دار القلم - دمشق، ط٢، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٤٠- التعبير عن الرأي ضوابطه ومجالاته في الشريعة الإسلامية -دراسة فقهية تأصيلية-رسالة دكتوراه: خالد بن عبد الله بن دايل الشمراني، إشراف أ.د. الحسيني سليمان جاد، فرع الفقه والأصول بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٣ هـ.

٢٤١- الجنسية في الشريعة الإسلامية: د. رحيل غرايبة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١١م.

٢٤٢- الجنسية والتجنس وأحكامهما في الفقه الإسلامي: د. سميح عواد الحسن، دار النوادر، مشروع مائة رسالة جامعية سورية (١٢)، ط٢، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٢٤٣- حرية الرأي في المملكة العربية السعودية - دراسة تأصيلية - محمد بن سالم التوم، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٤٤- حق تقرير المصير: محمد شكري، بحث منشور في المجلد السادس، (العلوم القانونية والاقتصادية)، من الموسوعة العربية الصادرة عن هيئة الموسوعة العربية بدمشق، وهو متاح على الموقع الإلكتروني للموسوعة على الرابط الآتي:

[http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=14153&m=1](http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14153&m=1).

٢٤٥- الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة -رسالة دكتوراه من كلية الحقوق - جمال أحمد السيد جاد المراكبي، جامعة القاهرة، إشراف أ.د. محمد ميرغني خيري، طباعة جماعة أنصار السنة المحمدية، لجنة البحث العلمي، ١٤١٤ هـ.

٢٤٦- المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري نموذجاً: (١٩٦٢ - ٢٠٠٥) م: بن ققة سعاد، رسالة دكتوراة في علم الاجتماع، ٢٠١١ - ٢٠١٢ م.

٢٤٧- المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة: مشير عمر المصري، مركز النور للبحوث والدراسات، غزة، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

## ثاني عشر: الدوريات والمجلات

٢٤٨- آثَارُ ابْنِ بَادِيسَ: عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي، تحقيق: عمار طالبي، دار ومكتبة الشركة الجزائرية، ط١، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٢٤٩- مجلة البيان: مجلة شهرية تصدر عن المنتدى الإسلامي، "حكم التجنس بجنسية دولة كافرة"، د. محمد يسري إبراهيم، السنة الثانية والعشرون، العدد ٢٤٥، المحرم ١٤٢٩ هـ - يناير ٢٠٠٨ م.

٢٥٠- مجلة المجمع الفقهي: رابطة العالم الإسلامي، العدد الرابع، سنة ١٩٨٧ م - ١٤٠٩ هـ، السنة الثانية، السنة الخامسة عشر - العدد الثامن عشر، والعدد العشرون، السنة الثامنة عشر، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٥١- مجلة مجمع الفقه الإسلامي: الحاج عبد الرحمن وآخرون، الاستفسارات المقدمة من المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الدورة الثالثة، العدد الثالث، ١٩٨٧ م.

٢٥٢- مجلة مجمع الفقه الإسلامي: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، بحث بعنوان التجنس بجنسية غير إسلامية، السنة الثانية، العدد الرابع.

- ٢٥٣- مجلة مجمع الفقه الإسلامي: مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، العدد الأول - ١٤٠٧هـ، العدد الثاني - ١٩٨٦ م.
- ٢٥٤- مجلة مجمع الفقه الإسلامي: مجموعة الاستفسارات المقدمة من المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد الثالث، ١٩٨٧م.
- ٢٥٥- مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي: مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، من الدورة الأولى في عام (١٤٠٦ هـ) - إلى الدورة الثامنة عشرة في عام (١٤٢٨ هـ)، برنامج المكتبة الشاملة.
- ٢٥٦- مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، المنعقدة في إمارة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة، من (١ إلى ٥ جمادي الأولى ١٤٣٠هـ)؛ الموافق (٢٦-٣٠ نيسان ٢٠٠٩م) قرار رقم (١٧٦) ص ٣. نقلاً عن الموقع الرسمي للمجمع: <http://www.fiqhacademy.org.sa/sh19.pdf>.
- ٢٥٧- المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، ١٩٨٩م.

رابعاً: فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	آية قرآنية
ب	إهداء
ت	شكر وتقدير
المقدمة	
١	مدخل
٢	أهمية الموضوع
٢	أسباب اختيار الموضوع
٣	الدارسات والجهود السابقة
٤	صعوبات البحث
٤	خطة البحث
٦	منهج البحث
الفصل الأول	
سلطة ولي الأمر وحقيقة الحريات السياسية	
٩	المبحث الأول: ولي الأمر وحدود سلطته في الفقه الإسلامي
٩	المطلب الأول: حقيقة ولي الأمر
١٢	المطلب الثاني: واجبات ولي الأمر وحقوقه
٢٥	المبحث الثاني: حقيقة الحريات السياسية وموقف الفقه الإسلامي منها
٢٥	المطلب الأول: حقيقة الحرّية
٢٧	المطلب الثاني: تعريف السياسة
٣١	المطلب الثالث: حقيقة الحرية السياسية

الصفحة	الموضوع
٣٢	المطلب الرابع: موقف الإسلام من الحرية السياسية
<b>الفصل الثاني</b> <b>سلطة ولي الأمر في تقييد حريتي التجنيس والمشاركة السياسية</b>	
٤٠	المبحث الأول: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التجنيس
٤١	المطلب الأول: الجنسية مفهومها وأنواعها وأركانها وأهميتها
٤٦	المطلب الثاني: التجنس مفهومه وشروطه وآثاره
٥٠	المطلب الثالث: حكم التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية
٦٩	المطلب الرابع: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التجنيس
٧٢	المبحث الثاني: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية المشاركة السياسية
٧٢	المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية
٧٣	المطلب الثاني: صور المشاركة السياسية
٨٣	المطلب الثالث: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية المشاركة السياسية
<b>الفصل الثالث</b> <b>سلطة ولي الأمر في تقييد حريتي التعبير عن الرأي وتقرير المصير</b>	
٨٧	المبحث الأول: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التعبير عن الرأي
٨٧	المطلب الأول: مفهوم حرية التعبير عن الرأي
٩٠	المطلب الثاني: مشروعية حرية التعبير عن الرأي
٩٥	المطلب الثالث: ضوابط حرية التعبير عن الرأي
١٠٠	المطلب الرابع: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التعبير عن الرأي
١٠٣	المبحث الثاني: سلطة ولي الأمر في تقييد حق تقرير المصير
١٠٣	المطلب الأول: مفهوم حرية تقرير المصير
١٠٤	المطلب الثاني: مشروعية حق تقرير المصير

الصفحة	الموضوع
١٠٩	المطلب الثالث: سلطة ولي الأمر في تقييد حرية تقرير المصير
	<b>الخاتمة</b>
١١٤	أولاً - النتائج
١١٦	ثانياً: التوصيات
	<b>الفهارس العامة</b>
١١٨	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
١٢٢	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية
١٢٦	ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع
١٥٠	رابعاً: فهرس الموضوعات
١٥٣	ملخص الدراسة باللغة العربية
١٥٥	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

## ملخص الرسالة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فقد تطرقت في هذه الرسالة الموسومة بـ " سلطة ولي الأمر في تقييد الحريات السياسية في الفقه الإسلامي " إلى جملة من الموضوعات المهمة من مواضيع السياسة الشرعية، حيث يتكون هذا البحث العلمي من ثلاثة فصول وهي كالتالي:

**الفصل الأول: سلطة ولي الأمر وحقيقة الحريات السياسية، وهو يتكون من مبحثين كما يلي:**

تطرقت في المبحث الأول إلى تعريف ولي الأمر في اللغة والاصطلاح، متناولاً كل لفظة من ألفاظه في التعريف على حدة، ثم انتهيت إلى تعريف مختصر لولي الأمر، ثم تطرقت باختصار إلى واجبات ولي الأمر وحقوقه في الفقه الإسلامي، وتخلل ذلك حدود سلطة ولي الأمر على الرعية.

ثم تناولت في المبحث الثاني مفهوم الحرية السياسية لغة واصطلاحاً؛ حيث توصلت إلى تعريف عام للحرية السياسية، ثم تطرقت إلى حقيقتها في التصور الإسلامي والغربي، وانتهاءً بموقف الإسلام من الحرية السياسية، وكيف فسح المجال واسعاً أمام الأمة في ممارسة الحرية السياسية.

**الفصل الثاني: سلطة ولي الأمر في تقييد حريتي التجنيس والمشاركة السياسية**

تحدثت في هذا الفصل من هذه الرسالة عن نوعين من الحريات السياسية وسلطة ولي الأمر في تقييدهما، حيث تناولت في المبحث الأول مفهوم الجنسية والتجنس وما يترتب على ذلك من آثار ونتائج، ثم بيّنت حكم تجنس المسلم بجنسية الدولة غير الإسلامية، ثم أتبعته ذلك بالحديث عن سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التجنيس.

وأما المبحث الثاني من هذا الفصل تناولت فيه سلطة ولي الأمر في تقييد حرية المشاركة السياسية، حيث عرّفت المشاركة السياسية، ثم أتبعته ذلك بصور المشاركة السياسية وبيان مشروعيتها، وصولاً إلى المقصد من المبحث وهو تقييد ولي الأمر لحرية المشاركة السياسية.

**الفصل الثالث: وهو بعنوان سلطة ولي الأمر في تقييد حريتي التعبير عن الرأي وتقرير المصير، حيث تناولت فيه نوعين آخرَيْن من الحريات السياسية، ويتكون من مبحثين:**

تطرقت في المبحث الأول إلى مفهوم حرية التعبير عن الرأي، ثم مروراً ببيان مشروعيتها وضوابطها في الشريعة الإسلامية، ثم أتبع ذلك بالحديث عن سلطة ولي الأمر في تقييد حرية التعبير عن الرأي.

وتناولت في المبحث الثاني مفهوم حرية تقرير المصير، ثم تطرقت إلى بيان مشروعيتها وضوابطها في الفقه الإسلامي، ثم انتهيت إلى سلطة ولي الأمر في تقييد حرية تقرير المصير.

وأخيراً كانت الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج والتوصيات، هذا والله أسأل العون والتوفيق والإخلاص والقبول.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



## Abstract

Praise be to Allah, Alone, and Peace and Blessings of Allah be upon Prophet Muhammad after whom there is no other prophet, and after;

In this thesis dissertation which is titled "**The authority accorded to the guardian in regard to imposing restrictions on the political liberties from the viewpoint of the Islamic jurisprudence**", I addressed a number of significant Islamic policy issues. This scientific research is made up of three chapter which are as follows:

**The first chapter: The authority accorded to the guardian and the reality of political liberties.** It's comprised of two sections which are as below.

In the first section, I threw fresh light on the definition of the guardian in linguistic and terminological terms, through addressing each word in the definition on a separate basis, I concluded with a brief definition of the guardian, and then succinctly approached the duties and rights of the guardian from the viewpoint of the Islamic jurisprudence.

In the second section, I shed light on the concept of political liberty in linguistic and terminological terms, where I set out a general definition of the political liberty and provided the Islamic and western concepts about such issue. I concluded this section by elucidating the position of Islam on political liberties and how it gave a large space for the nation to exercise political liberties.

**The second chapter: The authority accorded to the guardian in regard to imposing restrictions on the freedom of naturalization and political participation**

I discussed, in this chapter of the thesis, two forms of political liberties and the authority accorded to the guardian in regard to imposing restrictions on such liberties. In the first section, I debated the concept of nationality and naturalization and the consequent outcomes. Thereafter I elaborated the judgment in regard to granting the citizenship of non-Muslim countries to Muslims, and examined the authority accorded to the guardian in regard to imposing restrictions on the freedom of naturalization.

The second section of this chapter addressed the authority accorded to the guardian in regard to imposing restrictions on the free space allowed for political participation, set out the definition of political participation, illustrated forms of political participation and its

legitimacy, and eventually highlighted the purpose of this section which is to review the restrictions imposed by the guardian on having a free space of political participation.

**Third Chapter: The authority accorded to the guardian in regard to restricting freedom of expression and self-determination.** I addressed two other forms of political liberties, and the chapter is divided into two sections:

In the first section, I approached the concept of freedom of expression, set clear its legitimacy and constraints from the viewpoint of the Islamic Sharia, subsequently I addressed the authority accorded to the guardian in regard to restricting freedom of expression.

In the second section, I discussed the concept of self-determination, elaborated its legitimacy and constraints from the viewpoint of the Islamic jurisprudence, and eventually addressed the authority accorded to the guardian in regard to restricting the freedom of self-determination.

Finally, the conclusion included the most significant findings and recommendations, and herewith I seek Allah's assistance, guidance, applause and acceptance.

Prayer and peace upon our Prophet Muhammad and the family of Muhammad and his Companions